

العلاقة بين اللغة الإنجليزية وفرص الحصول على وظيفة

في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
دكتور إليزابيث ج. إيرلينج

www.britishcouncil.org



شكر وتقدير

أعرب عن امتناني للمجلس الثقافي البريطاني لتمويلهم هذا البحث، وأخص بالشكر إريك لوري لقيادة هذا المشروع. كما أود أن أشكر الجامعة المفتوحة لإفساح المجال أمامي لإجراء هذا البحث، والشكر موصول لكل من كويرين جريشتنيكر و بنيديتا إيميليانى لمساعدتي في تخصيص بعض الوقت لتكون جزءاً من هذا البحث، والشكر أيضاً لماريا و بالغا جريشتنيكر لبعض الوقت الذي منحوه لهذا البحث. كما أعبر من أعماق قلبي عن امتناني لممثلي المجلس الثقافي البريطاني والحضور في حلقة النقاش التي عقدت في القاهرة والتي تناولت فرص الحصول على وظائف والمهارات والفرص المتاحة للشباب في العالم العربي في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٥ والذين تبادلوا بحماسة ورحابة صدر أفكارهم وتجاربهم ومعرفتهم حول دور اللغة الإنجليزية في توفير فرص للحصول على وظائف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

والشكر موصول كذلك لجون كناج و فيليب بول ديفيز وأحمد العشماوي وأليسون باريت وإريك أتكينسون وجون سيمبسون وأندرو فوستر وجوزيف فيلد وديدري نيكولاس وشيرلي فاينلديتر وروب لو ومازن هلال وكيروس لدنغستون وستيفن مونتيث وبين غراي ونهى وليد وهدير رمضان وديفيد فيل وجود وايتهايد وفيلدا شيليكينز وغادة برسوم وحنان بنودي وسامية شاهين والأستاذ جهاد حمدان والدكتور ساجدة سعيد طيارة والأستاذ كريم طهوب وماريلين غارسون. كما أشكر كلاً من فرانسوا فيلانكورت و فرانسوا جرين لإسداء النصح لي بشأن الأسلوب الذي اتبعته في هذا البحث.

ومع ذلك فإنني أتحمل مسؤولية أية أخطاء أو سهو في هذا التقرير، كما أنني مدينة للمراجعين التاليين الذين لم يحرمني من ملاحظاتهم البناءة التي طورت أفكارى وقامت بتحسينها: أليسون باريت وغادة برسوم وأليسون بوكليير وبارا مايور وفيليب بول ديفيز وجون سيمبسون. وأخيراً وليس آخراً، فإنني ممتنة أيضاً لجيسيكا ستريت التي شكلت مصدر للثقة والكفاءة، أثبتت أنها باحثة مستقلة، حيث دعمت البحث وقدمت تحليلاً للوثائق المتعلقة به.

المحتويات

٣	تمهيد
٥	الملخص التنفيذي
٩	قائمة الاختصارات
١٠	المقدمة
١٧	القسم الأول: السياق والوضع: التحدي المتمثل في تعزيز النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
٢٩	القسم الثاني: دور التعليم في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز فرص الحصول على وظيفة
٤٢	الفصل الثالث: دور اللغة الإنجليزية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
٦١	الاستنتاجات
٦٣	الاستنتاجات والتوصيات النهائية
٧٠	السيرة الذاتية
٧١	المراجع
٨٨	الملحق أ: جدول المقابلات

تمهيد

وفي يناير/ كانون الثاني ٢٠١٥م، انطلقت أول ندوة لنا عن قابلية توظيف الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومهاراتهم وفرصهم، وذلك بالتعاون مع دول الجامعة العربية، حيث استهلت هذه الندوة نقاشاً أوسع حول العديد من القضايا المذكورة أعلاه. وقد عرفنا في ذلك الوقت أن الطلب على اللغة الإنكليزية كان يزداد بسرعة في المنطقة ولكن لم نعرف الكثير عن أثر هذا الاتجاه على قابلية التوظيف.

ولكن يؤكد الترن البحث الذي أجريناه الأبحاث التي قد تكون لدى العديد منا وهي أن تعلم أي لغة أجنبية يُحسِّن قابلية توظيف الشباب. وبعبارة أخرى فإن تعدد اللغات هو فعلياً ما يسمح للمجتمعات بالازدهار.

والنتيجة الثانية لبحثنا هي أن العديد من البرامج العامة لدعم اللغة الإنكليزية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا تحقق التحسُّن المنشود في مستويات إتقان اللغة الإنكليزية.

تُمثِّل قابلية توظيف الشباب واحدة من كبرى التحديات في جميع أرجاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد وصلت نسبة معدلات البطالة هذا العام ٢٧٪ في منطقة الشرق الأوسط ونسبة ٢٩٪ في شمال إفريقيا، مما يُمثل ضعف المعدل العالمي في البطالة. ويتسبب هذا العجز في توفير الفرص للشباب تكلفة اقتصادية عالية. كما يؤثر على الشباب أنفسهم والنسيج الثقافي والاجتماعي للجماعات والمجتمعات الأوسع تأثيراً عميقاً.

وتستثمر الحكومات في المنطقة في تكريس استثمارات ضخمة في تعليم شبابها، وأدركت أهمية نوعية التعليم ومنح الشباب المهارات التي يحتاجونها لتحقيق النجاح في حياتهم العملية. ولكن تبقى مستويات الإنجاز في عدد من دول المنطقة منخفضة عموماً مقارنة بالمعايير القياسية الدولية، مثل الاتجاهات الدولية في دراسة الرياضيات والعلوم (TIMSS) والبرنامج الدولي لتقويم الطلبة (PISA)، وما زال هناك حاجة للمزيد من العمل في هذا الصدد. وقد نما إلى علمنا أن أرباب العمل في جميع أرجاء المنطقة يذكرون نقصاً في أعداد الخريجين الذين يملكون المهارات التي يحتاجونها سواء المتعلقة بالمهارات الشخصية أم تلك المتعلقة بالعمل وسلوكياته.

ويمكننا معاً أن نخطو خطوة مهمة نحو تحسين التعليم والتعلم مدى الحياة في المنطقة. وأرغب هنا بأن أشكر الدكتورة إليزابيث إيرلينغ من الجامعة البريطانية المفتوحة على هذا البحث. ونأمل بأن تأخذ الحكومات وواضعو السياسة بل المدرّسون أنفسهم نتائج هذا البحث ويتشاركونها على نطاق واسع ويواصلوا الضغط للحصول على نهج أكثر شمولية لإصلاح التعليم.

أدريان شادويك

المدير الإقليمي،
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
المجلس الثقافي البريطاني

حيث يُظهر البحث أن هذا نتيجة تعامل العديد من المبادرات مع أجزاء بعينها في النظام، المُدرّس أو المنهاج الدراسي، وليس مع النظام بالكامل. ويمكن تحقيق التغيير العام فقط عبر نهجٍ كُلّيٍّ يركّز على المهارات الجوهرية التي يحتاجها الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما فيها مهارات اللغة الأجنبية.

ومنذ ما يُقارب الثمانين سنة ونحن في المجلس البريطاني نتشارك لغة المملكة المتحدة وثقافتها مع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وأصبحنا نُقدّم في السنوات الأخيرة المزيد من البرامج المتعلقة بالمهارات الشخصية والمهارات الجوهرية، وذلك بالإضافة إلى تدريس اللغة الإنكليزية بأعلى جودة ممكنة. ونبقى ملتزمين بالعمل مع شركائنا في المنطقة بهدف دعم التحسّن في تعليم اللغة الإنكليزية والمهارات الجوهرية وتعلّمها.

الملخص التنفيذي

ويُلقي **القسم الثالث** نظرة على دور اللغة الإنجليزية ووضعاها في المجتمع وفي أنظمة التعليم عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويتطرق إلى دور اللغة في تعزيز فرص الحصول على عمل. ويبدأ هذا القسم باستعراض الدلائل التي تربط تعلم اللغة الإنجليزية بالمكاسب الاقتصادية للدول وللأفراد، مع إيلاء اهتمام بالنتائج التي تم الوصول إليها في أماكن أخرى من العالم. ويشير إلى أن ثمة علاقة بين مهارات اللغة الإنجليزية وبين المكاسب الاقتصادي، غير أن الفوائد على المستوى الوطني محدودة جزاء النظام الأوسع إلى جانب عوامل مثل استقرار الاقتصاد الكلي والحوكمة الرشيدة والشفافية. وعلى نحو مماثل، تحد البيئة الاجتماعية للفرد والظروف الشخصية من مردود اللغة الإنجليزية على المستوى الفردي. وهكذا، فإن لم يتم العمل على معالجة جوانب عدم المساواة المتأصلة من حيث الجنس والعرق والفجوة القائمة بين الريف والحضر، فمن غير المرجح أن يقدم التعليم بشكل عام واللغة الإنجليزية بشكل خاص للأفراد المحرومين الموارد التي يحتاجونها للحاق بالدرب.

لا يتوفر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الدليل الكافي الذي يمكن أن نستند إليه في وضع افتراضات من قبيل أن "الفرد الذي يتحدث اللغة الإنجليزية يحصل على دخل أعلى من نظيره الذي لا يتحدث الإنجليزية بنسبة مئوية ما- ولعل دليلاً من هذا النوع هو ما يُفضل التباين وصنّاع القرار رؤيته.

يستعرض هذا التقرير الأمور المعروفة عن العلاقة بين تعلم اللغة الإنجليزية وفرص الحصول على وظيفة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يلخص **القسم الأول** الوضع الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويوضح بعض مناهج الإصلاح المُقترحة لإحداث النمو الاقتصادي الذي يشمل إصلاح سوق العمل (التركيز على الطلب)، والاستثمار في التعليم، والتغيرات في أنظمة التعليم (التركيز على العرض). وينتهي هذا القسم بعرض مجموعة من التوصيات الخاصة بإصلاح اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أما **القسم الثاني**، فيقدم إيجازاً حول أنظمة التعليم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومساعي السياسة التعليمية الهادفة إلى تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. وتشمل هذه الإصلاحات مقترحات تعزيز كل من الحق في التعليم وتحسين جودته وجعله أكثر تلبية لاحتياجات القطاع الخاص وتوسعة نطاق تدريس اللغة الإنجليزية وتحسينه. كما يتضمن هذا القسم ملخصاً بشأن البيانات القائمة على العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتعليم في المنطقة. ويتبين منه أن الاستثمارات الشاملة في التعليم، على الرغم من أهميتها في العديد من دول المنطقة (وخاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، فإنها لم تآتِ بالنتائج المتوقعة (أي أنها لم تحقق تقدماً ملموساً في مستوى توفير التعليم).

يثير البحث بشأن استخدام الإنجليزية كوسيلة للتدريس العديد من المخاوف الجدّية حيال مدى فعالية مثل هذه البرامج في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفرص الطلاب في الحصول على التعليم من خلال اللغة الإنجليزية. وعلوّه على ذلك، يكشف البحث عن وجود مخاوف بين سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بشكل عام، ولكن في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل خاص) من هيمنة الثقافة العالمية على القيم المحلية، بالإضافة إلى الجهود المبذولة للحفاظ على القيم والثقافات والتديان واللغات المحلية.

ولهذا يشير هذا البحث إلى أن تقديم تدريس باللغة الإنجليزية يتسم بالجودة العالية هو أمر ينطوي على تحدٍ كبير في المنطقة. يتضح لنا أن تقديم التعليم بواسطة اللغة الإنجليزية كوسيلة وحيدة قد يشكل عائقاً آخر أمام التعليم. وبالرغم من الاستثمارات الضخمة التي تضخها الحكومات والأفراد حتى في بعض أنظمة التعليم التي تحظى بتمويل سخّي في العالم، إلا أنّ هذه التحديات ما تزال قائمة.

ويشير ذلك إلى وجود قضايا أكبر على المحك، وإلى وجود حاجة لإحداث تحول كبير في أنظمة التعليم وتغاليده. وينبغي ضمان المساواة في الحصول على التدريس باستخدام اللغة الإنجليزية بجودة عالية، إضافة إلى توفير الفرص للأفراد لتعزيز قدراتهم على نحو يتيح لهم الاستفادة من الفرص الاقتصادية والاجتماعية والحصول على فرصة التعبير عن القيم المحلية باستخدام الإنجليزية. وحتى هذه اللحظة، ليس هناك من دليل واضح على حدوث ذلك.

ولكن حتى عند وضع افتراضات كهذه، فإنها ستظل مقتصرةً على قطاعات عمل ومناطق جغرافية محددة، ولا يمكن تعميمها على جميع الشرائح السكانية أو جميع المناطق.

وتُظهر الأدلة أيضاً أنه على الرغم من ارتباط مهارات اللغة الإنجليزية بالفرص الاقتصادية، إلا أن هذا ينطبق أيضاً على المهارات المتعلقة بأي لغة أخرى. حيث يُعدّ التعدد اللغوي أمراً له قيمة كبيرة جداً بالنسبة للمجتمعات، وهو قطعاً لا يشكل أيّ عائق أمام التنمية الاقتصادية كما كان يعتقد البعض في السابق. وهذا يشكل مبرراً مُقنعاً لضمان لعب اللغات المحلية والوطنية دوراً قوياً في المجتمعات، وضمان أن تتوفر للأطفال الفرص لتطوير أساس قوي من التعليم ومهارات التواصل باللغات المحلية التي ستضمن بدورها أساساً قوياً لتعلم لغة ثانية.

ينتهي **القسم الثالث** بمراجعة للبحوث التي أجريت على برامج تدريس اللغة الإنجليزية وبرامج التعليم العالي التي تستخدم اللغة الإنجليزية كوسيلة للتدريس. وتسلط هذه البحوث الضوء على التحديات الخطيرة التي تنطوي عليها عملية تطبيق المبادرات الفعّالة لتدريس اللغة الإنجليزية في المنطقة. وتكشف أيضاً عن الاحتياجات الواضحة لتطوير كفاءة المعلم في طرق التدريس التواصلية التي تركز على الطالب، فضلاً عن قدرات تقديم برامج "اللغة الإنجليزية لأغراض خاصة" حقيقية ولقطاعات مُحددة.

إصلاح المنهاج الدراسي

- تطبيق أساليب تربوية تشمل السياسات والإجراءات العملية يكون المتعلم محور تركيزها وتبتعد عن التلقين والحفظ
- إدخال مهارات التفكير الناقد وحل المشكلات والمهارات الذاتية في المناهج الدراسية
- تحديث المنهاج الدراسي بما يضمن موامته للتحديات الحقيقية للمجتمع

إعداد المعلمين

- تعزيز أنظمة الإعداد الأولى للمعلمين (ITE) وفرص التطوير المهني للمعلمين الممارسين بمرور الوقت وعلى نطاق واسع
- تسخير وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إعداد المعلمين
- توفير الدعم للمعلمين لإطلاق استراتيجيات للغات المتعددة في الفصول الدراسية لدعم الطلاب في تعلم كيفية التواصل باللغات المحلية والوطنية والدولية

إصلاحات الأنظمة التعليمية

- تطبيق معايير ضمان الجودة الوطنية
- إصلاح أنظمة التقييم بما يضمن اكتسابهم لمعارف وقدرات معينة بدلاً من العمل كمراقبين فقط
- مواصلة التركيز على تحسين جودة التعليم الأساسي ليكون وثيق الصلة بحياة الناس ومتطلبات التوظيف

ويعرض التقرير في نهايته ملخصاً لآثار هذه المراجعة ويقترح توصيات لصانعي السياسات وجهات التنفيذ قد تدعم تحول أنظمة التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى يتسنى لكل من التعليم وتعلم اللغات المساهمة في التنمية البشرية بشكل أفضل. وتتعلق هذه التوصيات بكل من أنظمة التعليم الأشمل بشكل عام، كسياق لتعليم اللغات وتطوير المهارات، وتدریس اللغة الإنجليزية بشكل خاص.

وتشمل التوصيات:

المنهجيات التي تتعلق باستخدام اللغة وتعلم اللغة

- تطبيق نهج تعليمي ثنائي/متعدد اللغات على كافة المستويات في جميع الدول لدعم جهود تحسين مستوى الجودة
- مدّ المزيد من الجسور التي تمكن الطلاب من التنقل بين لغاتهم المحلية والتنوعات المتاحة واللغة الوطنية واللغات العالمية
- ضمان إرساء أسس قوية في تعلم القراءة والكتابة في اللغة (اللغات) المحلية بالإضافة إلى تعلم قراءة وكتابة الإنجليزية، مع جسور تربط بينهما
- ضمان استخدام أساليب تربوية مناسبة لتعلم اللغات مع صغار الدارسين بما يمكنهم من اكتساب الثقة ومهارات التواصل المفيدة
- تعزيز تدریس اللغة الإنجليزية بجودة عالية من خلال توفير تعليم مناسب للمعلم أو مبادرات التنمية المهنية وإحداث تحولت في سياسات التقييم

- تعزيز المراقبة والتقييم بما يضمن مشاركة الممارسات الجيدة عبر المنطقة وتطبيق المبادرات الناجحة على نطاق أوسع
- توفير المزيد من البيانات الكمية المتعلقة بمستويات اللغة الإنجليزية في المجتمع وأوجه الدخيل إلى اللغة الإنجليزية (واللغات الأخرى) في سوق العمل، بما في ذلك القطاع غير الرسمي
- تقديم المزيد من البيانات النوعية – من خلال دراسات الجدوى – المتعلقة بما يمكن للناس فعلياً القيام به بمهارات اللغة الإنجليزية عند اكتسابهم لها، والمتعلقة كذلك بالتحديات التي يمكن تخطيها والفرص المنشودة مع التسلح بمزيد من القدرات الإضافية باللغة الإنجليزية

يشير هذا التقرير إلى أن مثل هذه المبادرات التعليمية (والتي تشمل تلك المتعلقة بتدريس اللغة الإنجليزية) تدخل في برامج تنمية أوسع نطاقاً تأخذ بعين الاعتبار القضايا الهيكلية الأكبر من أجل تعزيز فرص الأفراد وقدراتهم.

- تضمين مزيد من المرونة في أنظمة التعليم
- التركيز على قضايا المساواة (وخاصةً تلك التي تتعلق بالمكان والنوع والخلفية اللغوية)
- الحرص على توفير التعليم من خلال وسائل متاحة للطلاب

التعليم الفني

- الحرص على أن تكون مبادرات تنمية المهارات وثيقة الصلة ومتاحة لمن هم في أمس الحاجة إليها (تقليل الحواجز أمام التعليم المهني)
- تضمين عملية تطوير القراءة والكتابة وتنمية علم الحساب وتعلم اللغة في مشروع إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني
- تحسين صورة مشروع إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني (من خلال تعزيز فرص الحصول على العمل)

إجراء مزيد من الأبحاث والمراقبة والتقييم

- سد فجوة البيانات فيما يتعلق بنتائج التعليم في المنطقة بشكل عام وفيما يخص مستويات اللغة الإنجليزية بين المعلمين والطلاب
- تطوير المؤسسات البحثية التعليمية المستقلة

قائمة الاختصارات

شمال أفريقيا	NA	إدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية	DFID
المنظمات غير الحكومية	NGO	تدريس اللغة الإنجليزية	ELT
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	OECD	استخدام اللغة الإنجليزية كوسيلة للتدريس	EMI
الأراضي الفلسطينية المحتلة	OPT	استخدام اللغة الإنجليزية لأغراض خاصة	ESP
أهداف التنمية المستدامة	SDGs	الاتحاد الأوروبي	EU
المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم	SME	الاستثمار الأجنبي المباشر	FDI
التعليم والتدريب المهني والتقني	TVET	مجلس التعاون لدول الخليج العربية	GCC
الإمارات العربية المتحدة	UAE	الناتج المحلي الإجمالي	GDP
المملكة المتحدة	UK	مجلة التسويق الخليجي 'Gulf Marketing Review'	GMR
البنك الدولي	WB	مؤشر التنمية البشرية	HDI
		تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	ICT
		منظمة العمل الدولية	ILO
		مؤشر اقتصاد المعرفة	KEI
		الدول ذات الدخل المتدني	LICs
		الأهداف الإنمائية للألفية	MDGs
		الشرق الأوسط	ME
		الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	MENA

المقدمة

وقد ساهم الشعور بالإحباط الناتج عن هذا الوضع في الاضطراب المجتمعي الذي ساد خلال "الربيع العربي" في عام ٢٠١١، ناهيك عن الإحباط المتجذر الناتج عن الفساد وشرعية الدولة والسياسات الخارجية (أدمز ووينشروب، ٢٠١١). ومع أنّ الثورات أدت إلى تغيير أنظمة الحكم في تونس ومصر وليبيا، إلا أن المنطقة ككل ما زالت تكافح لمعالجة المشكلات القديمة وتوفير الاستقرار السياسي وفرص للنمو الاقتصادي. فقد ظلت حالة عدم الاستقرار الاقتصادي على ارتفاعها وتفاقت الأزمات السياسية في اليمن والجمهورية العربية السورية وليبيا، مما يؤثر بالسلب على فرص التوظيف والاستثمار (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٢).

وعلاوةً على ذلك، وبالرغم من ارتفاع أسعار النفط في الآونة الأخيرة وتحسّن اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (Arabian business.com، ٢٠١٥)، إلا أنها لم تعد إلى مستوياتها المرتفعة قبل عام ٢٠١٠ مما ساهم أكثر في تباطؤ معدلات النمو (زعلوك، ٢٠١٤). ظلت البطالة منذ بداية القرن الحادي والعشرين مشكلة ملحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولم تُوضع لها حلول طويلة الأمد بالرغم من مرورها بفترة تحسّن قصيرة قبل الانكماش الاقتصادي (أسعد، ٢٠١٤).

وفي ضوء هذا الوضع، بُذلت المزيد من الجهود في المقام الأول من أجل فهم هذا الكم الهائل والمُعقد من الأسباب وراء مستويات البطالة المرتفعة، وفي المقام الثاني، من أجل استكشاف السبل التي من شأنها إحداث تحوّل في البيئة الاقتصادية.

تعاني الاقتصاديات الوطنية حول العالم من ارتفاع مستويات البطالة في حين تعاني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أعلى معدل للبطالة في العالم (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٤: ٦٣). وتواجه جهود الحدّ من البطالة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا تحدياً يتمثل في حقيقة انتشار البطالة بين شريحة واسعة من الشباب (نصف سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقريباً دون سن العشرين)، حيث وصلت نسبة بطالة الشباب إلى أعلى معدل تاريخي لها: ٢٩,٥٪ في الفئة العمرية بين سن ١٥-٢٤ عاماً في عام ٢٠١٤، أي أكثر من ضعف المعدل العالمي (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٤: ٢٦؛ تقرير لمحة عامة عن العمالة والشؤون الاجتماعية في العالم التابع لمنظمة العمل الدولية، ٢٠١٥). ومن بين أكثر الأمور المثيرة للقلق، ارتفاع مستويات البطالة بين المتعلمين: حيث تجاوزت نسبة البطالة بين الخريجين ٣٠ في المائة في بعض دول المنطقة، وتصل إلى نسبة ٤٠ في المائة بين الخريجات ممن تتراوح أعمارهن بين ١٥-٢٩ عاماً (المجلس الثقافي البريطاني، ٢٠١٣).

هناك مجموعة معقدة من العوامل التي تسهم في ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب والخريجين، ومنها الالتزام الديني، والولاء للعشيرة، والمسؤوليات العائلية، وتدني مستوى المشاركة على كافة الأصعدة، وغياب الشعور بالانتماء (مجلس السكان الدول، ٢٠١٠؛ زعلوك، ٢٠١٤). يُحجم بعض الخريجين عن العمل في الوظائف المتوفرة إذا لم تنسجم مع تطلعاتهم العالية، ويفضلون انتظار وظائف أكثر استقراراً وذات دخل مرتفع في القطاع العام.

وتتميز المناقشات التي تتناولها هذه التقارير بتوجهين أساسيين يتعلقان بكيفية تعزيز التوظيف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إذ يركز التوجه الأول على نقص الطلب على العمالة الماهرة بسبب انخفاض معدلات النمو الاقتصادي والدور المهيمن الذي تمارسه الحكومة بوصفها صاحب العمل، والتكلفة العالية نسبياً لممارسة الأعمال في المنطقة (البنك الدولي ٢٠٠٧: ٢٠). وليجاد طلب على العمالة الماهرة، لا بد من إصلاح ممنهج شامل للنظام الاقتصادي الذي يُفترض أن ينطوي على تنوع في الاقتصاد. أمّا التوجه الثاني، والذي يعارضه أحياناً مناصرو التوجه الأول، فيركز على العرض الحالي من العمالة الذي وإن توافرت له فرص العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإنه يُعرف عنه افتقاره إلى المهارات المناسبة لتولى هذه الوظائف. ويُعزى هذا النقص في المهارات المناسبة بشكل عام إلى تقييد الوصول إلى التعليم بشكل عام، وإلى احتمالية كبيرة في تقديم تعليم متدني الجودة بشكل خاص. وتُتهم أنظمة التعليم بعدم قدرتها على تزويد الأفراد الملتحقين بها بالمهارات التي يحتاجها اقتصاد عولمي قائم على المعرفة. وتشمل هذه المهارات ما يلي:

- تعلم القراءة والكتابة والمهارات الحاسوبية المتطورة
- مهارات حل المشكلات
- التأمل
- الذكاء العاطفي
- التفكير الناقد/المستقل
- مهارات التواصل

غالباً ما ينظر أصحاب العمل إلى المهارات اللغوية (في اللغات العربية والإنجليزية والفرنسية بما يتوافق مع بيئة العمل) بنوع من التقدير (مؤسسة التمويل الدولية، ٢٠١١: ٣٧). وينظر إلى اللغة الإنجليزية بشكل خاص على أنها مهارة ضرورية لتحقيق النجاح في مكان العمل (في القطاع الخاص الرسمي على الأقل). كما يُنظر إلى مهارات اللغة الإنجليزية على أنها عنصر مهم لتعزيز فرص حصول الفرد على وظيفة.

لقد مثّل تحدي تقديم المسارات لتوفير القدرة على العمل للسكان، وخاصة للشباب، أولوية لمبادرة (التعليم من أجل الجميع)، مع تركيز الهدف الثالث على:

ضمان تلبية الاحتياجات التعليمية للجميع كباراً وصغراً على حدٍ سواء عن طريق المساواة في حق الدتفاع من برامج التعليم وبرامج مهارات الحياة المناسبة. (اليونسكو، ٢٠٠٠)

وفي فترة ما بعد ٢٠١٥، تدرك أهداف التنمية المستدامة أنّ تحقيق النمو النوعي وتوفير الوظائف ينبغي أن يكون محورياً لثي إطار جديدة للتنمية ما بعد ٢٠١٥. ويقترح الهدف الثامن "تعزيز نمو اقتصادي ثابت وشامل ومستدام وتحقيق توظيف كامل ومُنتج وفرص عمل كريمة للجميع" (الأمم المتحدة، ٢٠١٤). ويتعزز هذا الهدف أيضاً من خلال أهداف محددة تتعلق بالحماية الاجتماعية وتنمية المهارات ضمن الأهداف المقترحة الأخرى.

وكذلك ظلت سبل تنمية الاقتصاد وتعزيز فرص الحصول على العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا موضوع العديد من تقارير الرصد العالمية (مثل اليونسكو ٢٠١٠؛ مؤسسة التمويل الدولية ٢٠١١؛ منظمة العمل الدولية ٢٠١٢؛ مبادرة شباب الشرق الأوسط ٢٠٠٩؛ ستير وآخرون ٢٠١٤؛ البنك الدولي ٢٠١٤)، فضلاً عن أنها تشكل محور ندوة مهارات وفرص التوظيف للشباب في العالم العربي، التي يستضيفها المجلس الثقافي البريطاني وجامعة الدول العربية في القاهرة في ٢٠١٥ (انظر المجلس الثقافي البريطاني، ٢٠١٥).

وحتى الآن، هناك نقص ملحوظ في الأبحاث في هذا المجال من حيث الدراسات التجريبية واسعة النطاق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مقارنة مع الأعمال البحثية الآخذة بالازدياد في هذا المجال في جنوب آسيا؛ انظر إيرلينج، ٢٠١٤). ورغم ذلك فهناك بعض الأدلة المتوفرة التي تمكننا من اكتساب نظرة متعمقة عن العلاقة بين اللغة الإنجليزية وفرص الحصول على وظيفة. وفيما يلي مثالان:

- هناك تقليد راسخ من إجراء الأبحاث الاقتصادية التي أثبتت وجود علاقة بين الاستثمار في التعليم والتنمية الاقتصادية للأمة، بالإضافة إلى قدرة الأفراد على الكسب (هاوكس وأوغور، ٢٠١٢). ومع ذلك، ثبت أن هذه العلاقة تتأثر بالنظم الأكبر التي يعمل التعليم في إطارها، وليس بوسعها أن تثبت صلاحياتها في كافة السياقات. ومن بين السياقات التي لا يمكن لهذه العلاقة كما يبدو أن تؤثر فيها، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ حيث كشف تقرير أصدره البنك الدولي عام ٢٠٠٧ بعنوان الطريق التي لم تُسلك عن أن عائدات الاستثمار في التعليم في كثير من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منخفضة وأن معدلات البطالة تُعد الأعلى بين من يتمتعون بأعلى درجات التعليم (انظر المجلس الثقافي البريطاني، ٢٠١٣). وهذا يعني أن هذه الاستثمارات - حتى الكبيرة منها - لا تُفضي بالضرورة إلى النتائج المرجوة، مع أن الاستثمار هو أمر ضروري لتوسيع نطاق الحصول على التعليم ورفع مستوى جودته. ولذلك من المهم أن نفكر في السبب وراء ذلك.

ما هي العلاقة بين اللغة الإنجليزية وفرص الحصول على وظيفة؟

عند التركيز على الحاجة إلى تحسين مستوى توفير العمالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يُشار عادةً إلى أن تطوير التعليم بشكل عام وتدريب اللغة الإنجليزية بشكل خاص يلعبان دوراً مهماً في تحسين فرص الباحثين عن عمل. بسبب النقاشات الحادة التي تروى في الإنجليزية لغة للتنمية الاقتصادية (انظر سيرجينت وإيرلينج ٢٠١١)، تحث العديد من الدول حول العالم الخطى نحو تأمين الميزة التي يُزعم أنّ اللغة الإنجليزية توفرها.

ومع ذلك، فغالباً ما تُتخذ هذه الخطوات "دون استكشاف مسألة البحث في الأدلة المتوفرة لدعم هذا الزعم وقدر التكاليف اللازمة لبذل مثل هذا الجهد" (بالدوف وآخرون، ٢٠١٠: ٤٣٢).

يحتاج الخبير الاقتصادي اللغوي فرانسوا جرين (٢٠١٣) أنّ وجهات النظر الاجتماعية التي تتناول القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المعقدة عادةً ما تعيقها التصورات التي تفتقر إلى الكم الكافي من المعلومات. ولذلك، من الأهمية بمكان الأخذ بالشواهد المتوفرة التي يمكن أن تساعد في فهم العلاقة بين مهارات اللغة الإنجليزية وتنمية الاقتصاد أو تعزيز فرص الحصول على الوظائف حتى تقوم عليها السياسات والممارسات.

- هناك مجموعة صغيرة، ولكنها آخذة بالتزايد، من الأبحاث التي تستكشف الدور المحدد الذي يلعبه تعلم اللغة الإنجليزية في الكسب الاقتصادي للشعوب والأفراد (انظر إيرلينج وسيرجنت، ٢٠١٣). فعلى سبيل المثال، تمثل أبحاث يورومونيتور (٢٠١٢) محاولة لاستيضاح إلى أي مدى يُعد تشجيع اللغة الإنجليزية عاملاً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي في العديد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويُظهر هذا التقرير أن اللغة الإنجليزية تحظى بتقدير جهات التشغيل والشركات الكبيرة متعددة الجنسيات في القطاع الخاص الرسمي التي توظف نسبة مهمة، وإن كانت صغيرة، من السكان (أي الصفوة). غير أننا لا نعلم سوى القليل عن قيمة اللغة الإنجليزية ودورها في فرص التوظيف للمواطنين العاديين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذين يعمل كثيرون منهم في القطاع غير الرسمي. ويتباين عدد الأفراد العاملين في هذا القطاع غير المنطقة، ولكن هناك بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (خصوصاً تلك الموجودة خارج مجلس التعاون لدول الخليج العربية) التي تُعدّ من الاقتصاديات غير الرسمية الأكبر في العالم (آنجل-أوردنول وتاناهاي، ٢٠١٢: ٢).
- يهدف هذا التقرير إلى جمع الأدلة المتوفرة للمساعدة في الإجابة عن السؤال حول طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه مهارات اللغة الإنجليزية في تعزيز التنمية الاقتصادية وفرص الحصول على الوظائف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- ويتضمن هذا التقرير ثلاثة فصول تُقدم تحليلاً للجوانب المختلفة لهذه القضية، وهي الوضع الاقتصادي ونظام التعليم ككل وسياق اللغة الإنجليزية.
- يلخص **القسم الأول** الوضع الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويوضح بعض مناهج الإصلاح المقترحة لإحداث النمو الاقتصادي الذي يشمل إصلاح سوق العمل (التركيز على الطلب)، والاستثمار في التعليم، والتغيرات في أنظمة التعليم (التركيز على العرض).
- أما **القسم الثاني**، فيقدم إيجازاً حول أنظمة التعليم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومساعي السياسة التعليمية الهادفة إلى تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. وتشمل هذه الإصلاحات مقترحات تعزيز كل من الحق في التعليم وتحسين جودته وجعله أكثر تلبية لاحتياجات القطاع الخاص وتوسعة نطاق تدريس اللغة الإنجليزية وتحسينه. كما يعرض هذا القسم للمعطيات التي تشهدها العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتعليم في المنطقة، كما يوضح أن الاستثمارات الإجمالية في التعليم، وإن كانت كبيرة في العديد من الدول (وخاصةً في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، لم تسفر عن النتائج المرجوة (أي التحسينات المهمة في توفير التعليم).
- ويسلط **القسم الثالث** الضوء على دور اللغة الإنجليزية ووضعها في المجتمع وفي أنظمة التعليم عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويستعرض الأدلة المتوفرة ذات الصلة بالعلاقة بين تعلم اللغة الإنجليزية والتنمية الاقتصادية، كما يراجع الأبحاث الحديثة التي أجريت على مبادرات تدريس اللغة الإنجليزية في المنطقة بالإضافة إلى محاولات تطبيق استخدام الإنجليزية كوسيلة للتدريس للوصول إلى استنتاجات حول الدور المحتمل الذي يمكن أن تلعبه اللغة الإنجليزية في النمو الاقتصادي وفرص الحصول على الوظائف.
- وينتهي التقرير بملخص لنتائج هذا الاستعراض ويتقدم توصيات لصانعي السياسات ولإجراء مزيد من الأبحاث.

توجّه ومنهجية هذه الدراسة

ما المقصود بفرص الحصول على وظيفة

حتى تتمكن من استكشاف دور اللغة الإنجليزية في فرص الحصول على وظيفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فمن الأهمية بمكان تحديد معنى «فرص الحصول على الوظائف» بدقة. تُعرّف منظمة العمل الدولية المهارات الخاصة بفرص الحصول على الوظائف بأنها:

المهارات والمعارف والقدرات التي تُعزز من قدرة العامل على تأمين عمل والاحتفاظ به والتقدم فيه ومواكبة التغيير وتأمين عمل آخر في حال رغبته في ذلك أو إذا تم تسريحه ودخول سوق العمل بسهولة أكبر في فترات مختلفة من حياته. (في بربور، ٢٠١٣: ٦)

وتُصنّف مجموعة المهارات اللازمة للعمل عادةً ضمن تصنيفات المهارات الأساسية/التأسيسية، والمهارات الفنية أو الحرفية، والمهارات المهنية/الشخصية، ومهارات العمل الرئيسية (انظر الجدول ١).

ومع أن قائمة المهارات هذه تشير إلى حقيقة أن هناك حاجة إلى التمتع بقدرات تواصلية من أجل الحصول على وظيفة (مثل معرفة القراءة والكتابة والاستماع والتواصل الفعّال)، إلا أنها

لا تشير إلى الحاجة إلى لغات معينة. وبالرغم من ذلك، يشير تقرير أصدرته منظمة العمل الدولية عام ٢٠١٣ إلى ضرورة المهارات اللغوية بوصفها جزءاً من مهارات التوظيف الأساسية:

المهارات والمعارف والقدرات التي تعزز من قدرة العامل على تأمين عمل والاحتفاظ به والتقدم فيه ومواكبة التغيير وتأمين عمل آخر في حال رغبته في ذلك أو إذا تم تسريحه ودخول سوق العمل بسهولة أكبر في فترات مختلفة من حياته. تزيد فرص حصول الأفراد على وظائف عندما يتمتعون بتعليم وتدريب واسع النطاق ومهارات أساسية ومرنة عالية المستوى بما في ذلك العمل الجماعي وحل المشكلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمهارات اللغوية. هذا المزيج من المهارات يمكنهم من التكيف مع التغيرات في سوق العمل. (بربور، ٢٠١٣: ٦)

على الرغم من عدم إعطاء مثل على ذلك، إلا أنه من المفترض أن تضم هذه المهارات اللغوية المعرفة بالمزيج القياسي من اللغات الوطنية والمحلية والإقليمية واللغات الأجنبية/الدولية مثل الإنجليزية والفرنسية.

المهارات اللازمة لسوق العمل

تشمل المهارات الأساسية في أبسط صورها تعلم القراءة والكتابة والمهارات الحسابية الضرورية للحصول على وظيفة ذات أجر كاف لتلبية الاحتياجات اليومية. وتعدّ المهارات أيضاً متطلباً مسبقاً للاستمرار في التعليم والتدريب واكتساب المهارات القابلة للتحويل والمهارات الفنية والحرفية التي تعزز إمكانية الحصول على وظائف جيدة	المهارات الأساسية/التأسيسية
المهارات أو المعارف أو الدراية بالكيفية المتخصصة اللازمة للقيام بواجبات أو مهام محددة	المهارات الفنية أو الحرفية
السمات الفردية التي تؤثر على عادات العمل مثل الأمانة والنزاهة وأخلاقيات العمل	المهارات المهنية/الشخصية
القدرة على التعلم والتكيف؛ والقراءة والكتابة والحساب بكفاءة؛ والإصغاء والتواصل بفاعلية؛ والتفكير الإبداعي؛ وحل المشكلات بشكل مستقل؛ وإدارة الذات أثناء العمل؛ والتفاعل مع زملاء العمل؛ والعمل في فرق أو مجموعات؛ والتعامل مع الوسائل التكنولوجية الأساسية؛ والإدارة بفاعلية؛ بالإضافة إلى التقيد بتعليمات الجهة المشرفة	مهارات العمل الرئيسية

الجدول ١: المهارات اللازمة لسوق العمل (بربور، ٢٠١٣: ٦؛ انظر أيضاً اليونسكو، ٢٠١٢)

على الرغم من الفائدة الكامنة في الحصول على رؤية متعمقة عن نوعية المهارات التي من المرجح أن يحتاج إليها الموظفون في المستقبل في وظائفهم في أي من هذه القطاعات، إلا أنّ التركيز على المهارات في تعريفات فرص الحصول على الوظائف تعرض لانتقادات لاعتبار أنها تبالغ في التأكيد على مسؤولية الفرد في اكتساب المهارات والحصول على وظيفة (فالينتي، ٢٠١٤). ولهذا، حاولت في هذا التقرير طرح مسألة فرص الحصول على وظيفة من منظور علاقتها الوثيقة باستراتيجيات سوق العمل واستراتيجيات التنمية وسياسات التعليم. وهي عوامل غالباً ما تقع خارج نطاق سيطرة الأفراد ولا تتأثر بأية محاولات لاكتساب مهارات أو قدرات للتوظيف.

أخيراً، وعند التركيز على مهارات فرص الحصول على وظائف، تجدر الإشارة إلى أن إعطاء تلك المهارات الأولوية باعتبارها الهدف الأثمن للتعليم ينطوي على مجازفة ما، حيث تُظهر الأبحاث أن احتياجات الشباب وتطلعاتهم هي أبعد من تلك المهارات بكثير (باويل وماكجراث، ٢٠١٤). وهذا ينطبق أيضاً على تعلم اللغة الإنجليزية؛ حيث إنّ التركيز على دور اللغة الإنجليزية في الكسب الاقتصادي وفرص الحصول على الوظائف ينطوي على مجازفة تتمثل في تجاهل النتائج الأخرى من تعلم اللغة كتعزيز التفاهم بين الثقافات والفوائد المعرفية. ولذلك، يتمثل الموقف الذي يتخذه هذا التقرير في ضرورة أن تركز السياسات الاقتصادية وسياسات التعليم، والتي تشمل تلك المتعلقة بتعليم اللغات، على التنمية البشرية وإيجاد فرص العمل اللائق وتعزيز التعلم لكسب العيش والمشاركة المدنية بدلاً من اقتصارها على اكتساب المهارات أو الدخل فحسب.

تتعلق المخاوف عادةً بشأن فرص الحصول على الوظائف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالقطاع الخاص الرسمي والقطاع العام والقطاع غير الرسمي. يشمل **القطاع الخاص** جميع الأعمال التجارية التي لا تملكها أو تديرها الحكومة والتي تستهدف الربح. وهو بذلك يشكل جزءاً من الاقتصاد الذي لا يندرج تحت سيطرة الدولة ويُدار من قبل أفراد وشركات بغرض الربح. ويمثل القطاع الخاص في الكثير من الاقتصاديات المتطورة ذات السوق الحرة الجهة التي توفر أغلبية الوظائف، ومع ذلك لعب القطاع العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تاريخياً الدور الأكبر في توفير أغلب الوظائف للعاملين من السكان. ويُعرّف **القطاع العام** على أنه ذلك القطاع من الاقتصاد الذي يخضع لسيطرة الحكومة ويُعنى بشكل عام بتوفير الخدمات الحكومية المختلفة.

أما القطاع غير الرسمي، فيضطلع هو الآخر بدور مهم في العديد من اقتصادات الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويشمل التوظيف غير الزراعي الذي لا يخضع للضرائب أو لرقابة أي جهة حكومية. وعلى الرغم من صعوبة التعميم، إلا أنه غالباً ما يؤدي غياب التشريعات إلى فرض ظروف عمل متزدية وأجور منخفضة وعمل إضافي إجباري، بل وربما أيضاً إلى ظروف عمل غير آمنة. لا توفر مثل هذه الوظائف عادةً أية مزايا اجتماعية مثل الراتب التقاعدي أو الإجازات المرضية مدفوعة الأجر أو التأمين الصحي. كما تنطوي عملية الدمج بين القطاع غير الرسمي والقطاع الرسمي على تحدٍ سياسي مهم، وتقضي تطوير مهارات أصحاب العمل والموظفين.

الأساليب

كان من المهم توضيح الموقف الذي يتخذه هذا التقرير من مفهوم "فرص الحصول على الوظائف"، ومن المهم هنا أيضاً الإشارة إلى الأساليب التي جُمعت من خلالها المعلومات عن هذا لموضوع. وتشمل الأساليب المستخدمة لإجراء هذه الدراسة حول دور اللغة الإنجليزية في قابلية التوظيف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما يلي:

١. المقابلات: من أجل تكوين فكرة أفضل عن برامج العمل الخاصة بتنمية المهارات ووضع اللغة الإنجليزية واللغات الأخرى والمشروعات الرئيسية التي تعزز من تعليم اللغة الإنجليزية في هذه الدول، أُجريت خلال الفترة من نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢ حتى مارس/آذار ٢٠١٢ مقابلات هاتفية مع ممثلي المجلس الثقافي البريطاني في عدد من الدول التي يغطيها هذا التقرير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد أفضت هذه المقابلات إلى بلورة الموقف الذي يتبناه هذا التقرير وساهمت في الكشف عن التديبات ذات الصلة، سواءً الداخلية منها أو غيرها.
٢. حضور ندوة القاهرة: خلال الفترة من ٧٢ إلى ٨٢ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢، حضرت ندوة المجلس الثقافي البريطاني في القاهرة التي انعقدت لبحث مسألة المهارات وفرص التوظيف للشباب في العالم العربي. وقد شكلت هذه الندوة فرصة قيّمة بالنسبة لى للقاء المعلمين والممارسين وممثلين من القطاع المعني بتدريس اللغة الإنجليزية من جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذين تحدثوني شخصياً عن تحديات التوظيف وبعض الحلول المقترحة، ومشاركة الأفكار المنبثقة عن هذا البحث معهم واكتساب فكرة أفضل عن السياق العام.
٣. البحث في الإنترنت: بعد إجراء المقابلات وعقد الاجتماعات الشخصية، تم تنفيذ بحث ممنهج عبر الإنترنت عن وثائق السياسة وتقارير الدراسات وتقييمات السياسات والمشاريع التي تمت مناقشتها.
٤. البحث في قاعدة البيانات: تم إجراء بحث ممنهج في قاعدة بيانات العلوم الاجتماعية من أجل الوصول إلى أحدث الأدلة وأكثرها ثقة بشأن العلاقة بين تعلم اللغة الإنجليزية والنمو الاقتصادي وفرص الحصول على الوظائف. وقد ركز البحث على الأبحاث التجريبية المنشورة (حتى أنه اشتمل على بعض الأبحاث التي كان تركيزها منصباً خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث يمكن تعميم بعض النتائج). غير أنه نظراً لغياب أية منشورات من هذا النوع حول التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فضلاً عن شحها في مجال تدريس اللغة الإنجليزية، فقد تم أخذ جميع الدراسات التجريبية المنشورة التي تنطوي حتى على مجرد صلة هامشية بهذا العمل بعين الاعتبار.
٥. مراجعة المتخصصين: خضع هذا التقرير إلى مراجعة دقيقة وصارمة على يد خبراء تعليميين ومنفذي سياسات في المجلس الثقافي البريطاني والجامعة المفتوحة وأماكن أخرى (انظر قسم الشكر والتقدير).

^١ اشتمل جدول المقابلات على ثمانية أسئلة تناولت المعلومات الحديثة وذات الصلة ووثائق السياسات بشأن أهداف البلد التعليمية ربطاً بفرص الحصول على الوظائف وتنمية المهارات، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه تطبيق هذه السياسات (انظر الملحق أ). وركزت هذه الأسئلة بوجه خاص على أية سياسات أو برامج خاصة تهدف إلى ترويج تعلم اللغة الإنجليزية باعتبارها جزءاً من تعزيز تنمية المهارات في قطاعات المدارس والتعليم والتدريب المهني والتقني والتعليم العالي. وتستخدم هذه الأسئلة في أغلب الحالات لمجرد توجيه لمحدّثات الهاثفية الأقل تنظيمًا ورسمية. وفي الحالات أخرى، تم الإجابة عن هذه الأسئلة عبر البريد الإلكتروني.

^٢ تضمنت المصطلحات المستخدمة في البحث للعثور على المصادر: فرص الحصول على الوظائف والتنمية الاقتصادية وعوائد التعليم والمهارات والتعليم والتدريب المهني والتقني واللغة الإنجليزية. وقد تركز البحث في أغلبه على الدراسات الحديثة المنشورة عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (من ٢٠٠٦-٢٠١٥). وإن لم ينحصر فيها فقط، مع التركيز بشكل خاص على تلك التي تلت "الربيع العربي"، والتي ألقت الضوء على الوضع الحالي.

القسم الأول:

السياق والوضع: التحدي المتمثل في تعزيز النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

من أجل فهم المجموعة المعقدة من العوامل التي تساهم في ارتفاع نسبة البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذلك من أجل دراسة الحلول المناسبة والمجدية في الأنظمة التعليمية وخارجها، من المهم أن نفهم السياق والوضع التاريخي والسياسي في المنطقة. ولذلك تم إرفاق لمحة عامة أدناه عن هذا الوضع.

١.١ تحديد المنطقة

بادئ ذي بدء، من الأهمية بمكان تحديد المنطقة التي يغطيها هذا التقرير. مستندةً على اتفاقيات منظمة العمل الدولية فإنني سأستخدم مصطلح منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على نطاق واسع للإشارة إلى الدول السبع عشرة^٣ التي تتكون منها المناطق الفرعية الثلاث التالية:

- الشرق الأوسط: العراق والأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة وسوريا واليمن
- شمال أفريقيا: الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وتونس
- دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: البحرين والكويت وقطر وسلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة

على الرغم من أنّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ككل هي محل نقاش هنا، إلا أنه جدير بالملاحظة أن ثمة فروق وتباينات كبيرة بين المناطق الفرعية وداخلها، والتي تختلف أيضاً بشكل واسع فيما يخص السكان ومتوسط دخل الفرد والتنمية؛ إذ تتألف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ثمان دول يتراوح دخلها ما بين المنخفض إلى المتوسط، وست دول ذات دخل متوسط، إضافة إلى ست دول أخرى ذات دخل مرتفع (ستير وآخرون ٢٠١٤: ٣).

ويستعرض الجدول رقم ٢ آخر الإحصاءات الخاصة بالسكان وإجمالي الناتج المحلي وتصنيف مؤشر التنمية البشرية في كل دولة بالمنطقة والنسب المئوية السابقة لفئات العاطلين عن العمل بشكل عام والشباب العاطلين عن العمل بشكل خاص^٤.

تُعَدُّ الزراعة في بعض هذه الدول جزءاً مهماً من الاقتصاد، مقارنةً مع دول مثل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي يغلب عليها الطابع الصحراوي مما يجعل اعتمادها على الزراعة متدنياً جداً. ويمكن تعريف بعض الدول بأنها دول "غنية بالموارد" ومستوردة للعمالة (مثل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الغنية جداً بالموارد الطبيعية)، مقارنةً مع دول أخرى توصف بأنها "فقيرة الموارد ومصدّرة للعمالة" (مثل مصر والأردن ولبنان). وقد أدى الفقر إلى الزراعة والمخاوف بشأن تناقص الموارد الطبيعية إلى زيادة الجهود الرامية إلى تحسين القطاع الخدماتي واقتصاد المعرفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

هناك حالات كثيرة من الهجرة في الإقليم داخل منطقة الشرق الأوسط بسبب الاختلافات الاقتصادية فضلاً عن الصراعات السياسية. فعلى سبيل المثال، التحق العديد من عمال منطقة الشرق الأوسط بوظائف مؤقتة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وازدادت هذه الأعداد بعد الربيع العربي. وعلى سبيل المثال، سعت أعداد كبيرة من المصريين للعمل في الأردن الذي كانت الوظائف فيه أكثر وفرة. كما هاجرت أعداد غفيرة من اللبنانيين وغيرهم إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للحصول على وظائف أحجم المواطنون عن الالتحاق بها، إضافة إلى السوريين الذين يبحثون عن عمل (أو عن مكان للجوء مؤخراً) في جارتهم جمهورية لبنان.

^٣ اشتمل تُعَدُّ جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا والصومال والسودان في بعض الأحيان جزءاً من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولكن لا تعتبرهم منظمة العمل الدولية ولد المجلس الثقافي البريطاني كذلك، ولذلك فهي غير مشمولة في هذا التقرير.

^٤ يُعرّف مكتب العمل الدولي العاطلين على أنهم "من لا يعملون حالياً ولكن لديهم الاستعداد والقدرة على العمل مقابل أجر، والمتاحين للعمل حالياً، والذين يبحثون بحد عن عمل".

متراخي يتكل على الحكومات في البقاء، ونمو سريع في التحصيل التعليمي، غير أن جزءاً كبيراً منه يركز على الحصول على الشهادات أكثر من التركيز على المهارات المنتجة، وكذلك انخفاض معدلات مشاركة القوة العاملة النسائية وركودها. هذه القواسم المشتركة تعني أنه من المنطق ومن الأجدد مناقشة وضع المنطقة ككل. وقد حاولت في هذا التقرير لفت النظر إلى الحالات الاستثنائية التي تتعارض مع هذا الاتجاه. وفي محاولة أخرى لتناول التنوع بالمنطقة، فقد أدرجت في هذا التقرير مقالات قصيرة عن القضايا التي تشكل أهمية خاصة حسب ظروف كل منها.

كما أن العديد من الجيوب والبؤر في بعض هذه الدول تشهد حالة من الهشاشة والصراع وانعدام الاستقرار - بعضها أشد وطأة من غيرها - والتي لا تزال تهدد وتعصف بالنمو الاقتصادي والتنمية البشرية في المنطقة.

ورغم أوجه الاختلاف الكثيرة بين المناطق والدول إلا أن هناك أوجه تشابه ومخاوف مسيطرة بشأن النظم الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في كل دولة من الدول والأقاليم الفرعية. يصف أسعد (٢٠١٣: ط) هذه الخصائص المشتركة بأنها قطاع عام متضخم، ومعدل بطالة مرتفع بين الشباب المتعلم، وقطاع خاص

الدولة	السكان (بالمليون، ٢٠١٣)	إجمالي الناتج المحلي (بالمليار، دولار أمريكي)	تصنيف مؤشر التنمية البشرية (٢٠١٣)°	البطالة (بالنسبة المئوية من السكان، ٢٠١٢)	بطالة الشباب (بالنسبة المئوية من السكان، ٢٠١٢)
الجزائر	٣٩.٦١	٦١.٠٢٠ (٢٠١٣)	٠.٧١٣	١٢.٨	٦١.٦
البحرين	١.٣٣	٣٢.٨٩ (٢٠١٣)	٠.٨٢	٧.٤	٦٧.٥
مصر	٨٢.٠٦	٢٧١.٩٧ (٢٠١٣)	٠.٦٨	١١.٩	٣٥.٧
العراق	٣٣.٤٢	٢٢٩.٣٣ (٢٠١٣)	٠.٦٤	١٥.١	٣٢.١
الأردن	٦.٤٦	٣٣.٦٨ (٢٠١٣)	٠.٧٥	١١.٢	٣١.٣
الكويت	٣.٣٧	١٧٥.٨٣ (٢٠١٣)	٠.٨١	١.٥	٩.٢
لبنان	٤.٤٧	٤٤.٣٥ (٢٠١٣)	٠.٧٧	٨.٩	٢٢.٨
ليبيا	٦.٢٠	٧٤.٢٠ (٢٠١٣)	٠.٧٨	٨.٩	٢٣.٩
المغرب	٣٢.٨٨	١١٢.٦٠ (٢٠١٣)	٠.٥٩١	٩.٧٧	١٧.٤
سلطنة عمان	٣.٦٣	٧٩.٦٦ (٢٠١٣)	٠.٧٨	٨.١	٢٠.٦
فلسطين	٤.٤٠	١١.٢٦ (٢٠١٣)	٠.٦٩	٢٣.٠	٣٤.٦
قطر	٢.١٧	٢٠٣.٢٤ (٢٠١٣)	٠.٨٥	٠.٦	١.٧
المملكة العربية السعودية	٢٨.٨٣	٧٤٨.٤٥ (٢٠١٣)	٠.٨٤	٥.٦	٢٧.٨
سوريا	٢٢.٨٥	٤٠.٤١ (٢٠١٣)	٠.٦٦	٨.٣	١٩.٣
تونس	١٠.٨٩	٤٧.١٣ (٢٠١٣)	٠.٧٢١	١٥.٢	٢٩.٣
الإمارات العربية المتحدة	٩.٣٥	٤٠٢.٣٤ (٢٠١٣)	٠.٨٣	٣.٨	١١.٠
اليمن	٢٤.٤١	٣٥.٩٥ (٢٠١٣)	٠.٥٠	١٧.٦	٣٤.٨

الجدول ٢: الإحصاءات الاقتصادية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا^١

° مؤشر التنمية البشرية (HDI) هو مؤشر ابتكره ويستخدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. هو مقياس مقارنة يتعلق بقياس متوسط العمر المتوقع، الأمية، التعليم، مستوى المعيشة ونوعية الحياة في مختلف دول العالم. كما أنه وسيلة معيارية لقياس الرفاهية، خصوصاً رفاهية الطفل. ويستخدم المؤشر للتمييز بين ما إذا كانت الدولة دولة متقدمة، أم نامية أم دولة متخلفة، وكذلك لقياس أثر السياسات الاقتصادية على نوعية الحياة. الدولة ذات التصنيف الأعلى في العالم هي النرويج محققة ٠.٩٩٤.

^١ تُعرّف فئة الشباب على أنها الفئة العمرية التي تتراوح بين ١٥-٢٤ عاماً

^٢ تم استقاء الإحصاءات في هذا الجدول من الموقع www.theglobaleconomy.com تم ٢٠١٥

سخية أخرى. وهذا ما يجعل العديد من الخريجين يفضلون الانتظار لمدة قد تصل إلى عشر سنوات حتى يحصلوا على وظيفة حكومية على أن يقبلوا بوظيفة أخرى في القطاع الخاص. وبشكل عام، استوعب القطاع العام خريجين من تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، والذين لا تؤهلهم شهادتهم للعمل في القطاع الخاص. لكن التّن ومع انكماش القطاع العام في معظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد أصبح هؤلاء الخريجون التّن عاطلين عن العمل.

وعلى الرغم من أن سيطرة القطاع العام تُعد مسألة ذات خطورة أكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث معدلات البطالة العالية، فإن الدولة في الأقطار الغنية والمصدرة للنفط في مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتولى كافة الأمور، وهو ما يسبب مشكلات في أنظمة الاقتصاد والتعليم المحلي حيث تضمن هذه الدول لمواطنيها حداً أدنى من الدخل شاملة تقديمها لخدمات صحية وإعانات أسرية أخرى. ويرى أسعد (٢٠١٣: ٢) أن ذلك يتم استخدامه كأداة لاسترضاء الجماعات ذات التواجد السياسي كجزء من "صفقة استبدادية"، أي اتفاق ضمني بين الدولة والجماعات الهامة سياسياً لتوفر لهم فرص عمل ذات تعويض مرض في مقابل تحقيق الهدوء السياسي وبالتالي تستمر في تعطيل تنمية سوق العمل. كما أن قوة القطاع العام قد تؤدي أيضاً بالمواطنين إلى انعدام الحافز لديهم للحصول على وظيفة خارج إطار البيئة المستقرة للقطاع العام، أو انعدام ضرورة التسلح بالمهارات التي يتطلبها العمل في القطاع الخاص، الأمر الذي يحد أيضاً من قدرات الأفراد في إنشاء قطاعات عمل مستدامة (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٤: ٦٢-٦٣).

١.٢ قضايا سوق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

قامت العديد من المؤسسات بتنفيذ أبحاث مستفيضة حول الأسباب الكامنة وراء انخفاض النمو الاقتصادي وما ينتج عن ذلك من معدلات بطالة مرتفعة وبطالة شباب وخريجين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مثل اليونسكو ٢٠١٠، مؤسسة التمويل الدولية، ٢٠١١، ومنظمة العمل الدولية، ٢٠١٢، وأسعد، ٢٠١٣، ستير وآخرون ، ٢٠١٤، البنك الدولي، ٢٠١٤). وتشير هذه التقارير إلى مجموعة معقدة من العوامل، من بينها الأزمة المالية العالمية والتحديات التي تفرضها الاقتصادات التي يزداد الاعتماد فيها على المعرفة يوماً بعد يوم (اليونسكو، ٢٠١٢). ومع أن هذه الأمور هي مسائل عامة تتعرض لها جميع اقتصادات الدول، إلا أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تواجه تحدٍ آخر يتمثل في الدور المهيمن للقطاع العام والافتقار إلى التنمية في القطاع الخاص، وتنامي القطاع غير الرسمي، والهجرة، وحالة الإقصاء الاجتماعي وعدم المساواة على نطاق واسع بالإضافة إلى الأزمات السياسية والاجتماعية تزامناً مع تبعيات الربيع العربي على اقتصاديات العديد من الدول.

١.٢.١ الدور المهيمن للقطاع العام

تُعدّ هيمنة القطاع العام أحد أهم العوامل التي تعيق النمو والاقتصادي والتنوع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تاريخياً، نجد أن القطاع العام كان ولا يزال هو جهة العمل الرئيسية (والمرغوبة) للخريجين؛ حيث كانت نسبة السكان العاملين في القطاع العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعلى من أي مكان آخر بالعالم في فترة التسعينيات، وهي الفترة التي قامت فيها الحكومات بتوظيف ٢٠ بالمائة في المتوسط من إجمالي العاملين (البنك الدولي، ٢٠٠٧: ٥٢). هناك العديد من المزايا التي يتميز بها العمل في القطاع العام، ومن بينها الأجور العالية وزيادة الأمان الوظيفي ومزايا

البطالة في قطر

قطر هي الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي نجحت في تفادي مشكلة البطالة. ويرتبط النجاح الاقتصادي للدولة ارتباطاً وثيقاً بصناعة النفط والغاز، الذي يمثل ٧٠ بالمائة من إيرادات الحكومة و٥٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي و٨٥ بالمائة من إيرادات الصادرات. تسجل قطر أدنى مستويات البطالة في العالم بواقع ٠.٥ بالمائة فضلاً عن عدم وجود أي نسبة من المواطنين مسجلين تحت خط الفقر (كتاب حقائق العالم الصادر عن وكالة المخابرات المركزية، ٢٠١٥). ويُشار إلى أن الكثير من المواطنين لا يسعون إلى استكمال تعليمهم العالي نظراً لإمكانية حصولهم على الوظائف الحكومية دون شهادة (المسند، ٢٠١٢). ولكن هذا لا يعني أنّ العمال القطريين يمكن توظيفهم على النطاق الدولي، أو أن نظام التعليم لا يحتاج إلى الإصلاح. وفي الواقع، تضخ الحكومة استثمارات ضخمة في مجال التعليم؛ إذ إنها تدرك الحاجة لقوى عاملة على قدر من التعليم العالي للحفاظ على مجتمع مزدهر في مواجهة تناقص الموارد الطبيعية (رؤية قطر الوطنية لعام ٢٠٣٠، الأمانة العامة للتخطيط التنموي، ٢٠٠٨).

١.٢.٢ غياب التنمية في القطاع الخاص

أدت هيمنة القطاع العام إلى تباطؤ تنمية القطاع الخاص في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الأمر الذي يتطلب تحقيق تنمية كبيرة في مجموعة من القطاعات الديناميكية التي تتطلب مهارة عالية، من أجل توفير وظائف كافية للشريحة الواسعة من الشباب المتعلم.

تمحورت اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل رئيسي -خاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية- حول الموارد الطبيعية. غير أن هذه الدول أدركت محدودية هذه الموارد وأن سيطرة قطاعات الطاقة قد أعاققت تنمية القطاعات الأخرى، وقد سعت هذه الدول مؤخراً إلى تنمية هذه القطاعات على الرغم من تباطؤ هذا النمو. ويرجع أحد أسباب بطء النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أن العديد من الدول لا تولي اهتماماً للقطاعات كثيفة العمالة (مثل قطاعي التصنيع والزراعة)، وإنما تهتم بالقطاعات التي تحتاج رأس مال كبير (مثل قطاعي التشييد والاتصالات) (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٢، منظمة العمل الدولية، ٢٠١٤). كما تشهد القطاعات الآخذة بالازدهار دفع أجور مرتفعة، الأمر الذي يرفع من تكاليف العمالة وتوقعات الأجور ويثبط عملية توفير الوظائف في القطاعات الأخرى التي قد تساعد في توفير المزيد من الوظائف (في قطاعي التصنيع أو الخدمات على سبيل المثال). وعلو على ذلك، فحتى عندما تجذب القطاعات كثيفة رأس المال الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)، التي تُعتبر أحد العوامل الرئيسية في تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير الوظائف، فإن هذه القطاعات لا تمتلك احتياجات عالية من الموارد وبالتالي لن تكون قادرة على توفير الوظائف لعدد كبير من المواطنين. يستقطب قطاع التشييد أيضاً الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لكن الفائدة التي تقدمها للاقتصاد ككل محدودة نظراً لتوظيفها للعمالة المهاجرة بشكل أساسي وبأجور أقل (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٤: ٦٧). وثمة مسألة أخرى تُعيق عملية النمو وهي عدم توفير القطاع الخاص لمناخ شفاف للأعمال التجارية والاستثمار (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٢: ١٨).

وهو ما يدفعهم غالباً لتولّي وظائف في القطاع غير الرسمي. فالنسبة القليلة منهم ترى في هذه الوظائف نقطة انطلاق نحو وظيفة أكثر استقراراً وإنجازاً. أما السواد الأعظم فيرى أن ذلك أمر محتوم لا يمكن تفاديه إذ لا توفر هذه الوظائف الأمن أو الاستقرار الوظيفي الذي ينشده الشباب من المتعلمين، كما أن الأجور التي توفرها هذه الوظائف تكون تحت مستوى خط الفقر (اليونسكو، ٢٠١٢: ٩٧؛ منظمة العمل الدولية، ٢٠١٥). لا توفر الوظائف في القطاع غير الرسمي أية فرص تدريبية قادرة على تحسين أداء هؤلاء الشباب في العمل أو رفدهم بمهارات أخرى (فلويمان، ٢٠٠٩: ١٠). على الرغم من ضرورة ذلك من أجل دمج القطاع غير الرسمي بالقطاع الرسمي الخاص.

١.٢.٤ الهجرة

مع أن الهجرة تلعب دوراً مهماً في اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلا أنه يؤخذ عليها أيضاً إسهامها في تباطؤ عجلة التنمية الاقتصادية. ومعدلات الهجرة في المنطقة هي الأعلى في العالم، مما يعني أن هناك قدراً كبيراً من "هجرة العقول". دوتا وآخرون. (٢٠١٤: ١٢٣)، فعلى سبيل المثال، يُلاحظ أن ١٥ بالمائة من المهاجرين من المغرب أصحاب مهارات عالية (أي حاصلين على تعليم ما بعد الثانوي أو تعليم جامعي). عادة ما تكون نظرة حكومات الدول التي تأتي منها العمالة المهاجرة (مثل شمال أفريقيا ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة) للهجرة على أنها أمر إيجابي نظراً لمساهمتها في تخفيض نسبة البطالة وتوليد الحوالت على المدى القصير. وهو الأمر الذي ينظر إليه أرباب العمل في الدول التي تستقطب هذه العمالة (على سبيل المثال دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) بنظرة إيجابية أيضاً نظراً إلى أن توظيف العمالة المهاجرة يقدم لهم عمالة رخيصة.

رؤية البحرين الاقتصادية لعام ٢٠٣٠

يجسد المثال التالي من السياسة الاقتصادية للبحرين على نحو جيد القضايا التي تواجه المنطقة: اقتصادنا بحاجة إلى تحوّل على الصعيد الوطني. تواجه البحرين عجزاً في كل من العمالة الجيدة والمهارات المناسبة ... فأرباب العمل لا يفضلون توظيف البحرينيين في القطاع الخاص، وذلك لأن نظام التعليم غير قادر بعد على رفد الشباب بالمهارات والمعرفة اللازمة للنجاح في سوق العمل. منذ سنوات عديدة والبحرين تواجه هذه المسائل من خلال إعادة توزيع عائدات النفط وتوفير وظائف بالقطاع العام لمواطنيها. وقد خلف لنا ذلك قطاعاً عاماً متضخماً - وهو وضع لن يكون قابلاً للاستمرار في المستقبل - مع الأخذ في الاعتبار الانخفاض التدريجي للاحتياجات النفطية. وتتمثل الطريقة الأكثر استدامة للقضاء على حالة اختلال التوازن ورفع جودة العمالة في عملية التحول إلى اقتصاد يقوده قطاع خاص مزدهر - توفر فيه المشاريع الإنتاجية التي تشارك في أنشطة ذات قيمة مضافة كبيرة فرص عمل جاذبة لمواطني البحرين ذوي المهارات المناسبة. (مجلس التنمية الاقتصادية البحرين، ٢٠٠٨)

١.٢.٣ نمو القطاع غير النظامي

أدت صعوبة الحصول على وظيفة بالقطاع العام وافتقار القطاع الخاص للتنمية إلى زيادة الخريجين الذين يلتحقون بالعمل بالقطاع غير الرسمي. ولا يسع الكثير من الشباب الباحثين عن العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البحث عن وظائف لفترة طويلة من الوقت أو لا يفضلون الانتظار حتى تتوفر لهم الوظائف المناسبة (وهذا هو حال العاطلين عن العمل خارج نطاق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على وجه الخصوص).

وهذا يوضح الدور المهم للمستويات العالية من التعليم والمهارات اللغوية التي قد تساعد العمالة المهاجرة في تفادي المرور بتجارب مريرة، غير أن التسلح بمهارات اللغة الإنجليزية لم يضمن مائة بالمائة نجاح هؤلاء أو تجنبهم الشقاء.

١.٢.٥ الصراعات والأزمات السياسية والاجتماعية

إن مواجهة سوق العمالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للمشاكل والصعوبات ليس بأمر غريب على هذه السوق، غير أن التزمّة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ وثورات الربيع دلت على أن النمو الاقتصادي كان في تباطؤ، خاصة في الدول خارج نطاق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وشهدت المنطقة العديد من الثورات والاضطرابات السياسية والصراعات والحروب الأهلية والاحتلال، وقد أدت التزمّة الأخيرة في الجمهورية العربية السورية وليبيا إلى زيادة حدة التوترات السياسية في المنطقة وإبطاء النمو الاقتصادي، وهو ما نتج عنه عودة المهاجرين من مصر والأردن ولبنان وتونس إلى بلددهم مما أضاف بدوره مزيداً من الضغط على وضع العمل فيها.

علو على ذلك، يضيف اللاجئين الذين يحاولون الفرار من الحروب الأهلية المندلعة في سوريا واليمن ضغوطاً على النظم الاقتصادية والتعليمية لدول الجوار. وهناك أربع دول أخرى شهدت صراعات سياسية واسعة النطاق منذ فترة الستينات (لبنان والعراق والكويت والأراضي الفلسطينية المحتلة)، وهو ما أدى دون شك إلى تعطيل مسيرة النمو وتوفير التعليم.

ومع ذلك، لا ترى منظمة العمل الدولية (٢٠١٢: ٣٨) في الهجرة الحل المناسب على المدى الطويل للمسائل المتعلقة بالتوظيف في المنطقة، ولكنها تناسب الأهداف قصيرة الأجل لعدد من المستثمرين الذين لا يعيئون كثيراً بأمور الاستدامة والإنصاف لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود. كما تشجع الهجرة أيضاً على استخدام الدليات كثيفة العمالة وتؤدي إلى تقليل الأجر المحلية ومن ثم تلغي الحافز على تحديث العمليات بالتكنولوجيا الحديثة (ناهيك عن حرمان العديد من المهاجرين من حقوق الإنسان الأساسية، وخاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية). عندما تندر الوظائف وتصبح غير مربحة لا سيما في القطاع الخاص، فإن ذلك يؤدي إلى تباطؤ النمو وزيادة الضغط على الحكومة لتوفير فرص عمل.

دور المهارات اللغوية بين العمال المهاجرين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

بحث أجرته إيرلنج وآخرون (٢٠١٥) في سياق مشروع بحثي ممول من المجلس الثقافي البريطاني أجري مؤخراً، تناولنا دور اللغة الإنجليزية في أوساط العمالة المهاجرة من المناطق الريفية في بنغلادش والتي تعمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. واعتبر المشاركون في هذه الدراسة، الذين حصّل الكثير منهم مستويات تعليمية متدنية نوعاً ما، أن المهارات اللغوية هي أمر مهم. ومع ذلك فقد رأى هؤلاء العاملون أن العامل الأهم في تحديد نجاحهم في العمل بالخارج هو التسلح بالمهارة في مجال عمل محدد. وقد أفاد المشاركون أن من يحصلون على وظائف أفضل ويحققون أعلى الدخل أغلبهم لديه القدرة على التحدث بالإنجليزية، إلا أن هناك أيضاً نماذج لأفراد واجهتهم صعوبات جمة وتم استغلالهم على نحو كبير رغم ما يتمتعون به من مستوى عالٍ من المهارات والقدرات اللغوية.

اللغة الإنجليزية وفرص الحصول على وظيفة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بمساهمة من أندور فوستر، المجلس الثقافي البريطاني، الأراضي الفلسطينية المحتلة.

يعيش ربع السكان الفلسطينيين في حالة فقر، مع ارتفاع المعدل في قطاع غزة عن ضعف ما هو عليه في الضفة الغربية. ووفقاً لتأخر بيانات البنك الدولي (٢٠١٤)، فإن الصراع الذي حدث في غزة عام ٢٠١٤ سيفرض مزيداً من الضغوط على الاقتصاد المتعثراً أصلاً. وعلى الرغم من تجاوز متوسط النمو الاقتصادي السنوي لحاجز الثمانية بالمائة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١١، إلا أنه شهد تراجعاً إلى ١.٩ بالمائة عام ٢٠١٣ ووصل إلى نسبة سالب ١ بالمائة في الربع الأول من عام ٢٠١٤. وتعاني الشركات الفلسطينية من شلل بسبب القيود المفروضة على حركة الأفراد والبضائع. وتعد البطالة في غزة الأعلى على مستوى العالم بنسبة ٤٣ بالمائة، وهو ما يعني أن نصف السكان تقريباً في غزة دون عمل، أما في الضفة الغربية فهناك فلسطيني واحد على الأقل من كل ستة فلسطينيين عاطل عن العمل. كما ارتفعت معدلات البطالة بين الشباب إلى ما يزيد عن ٦٠ بالمائة بحلول نهاية عام ٢٠١٤ (البنك الدولي، ٢٠١٥).

ما دور اللغة الإنجليزية في هذا السياق الذي تُفرض فيه قيود شديدة على الحركة والفرص الاقتصادية؟ لا بدّ أن يكون هناك حاجة أكبر للغة الإنجليزية لو أن الاحتلال لم يواصل فرضه لقيوده الصارمة على عملية التنمية وحركة الأفراد والبضائع. وكما هو معروف، فاللغة الإنجليزية مطلوبة للعمل في الوظائف المرغوبة ضمن المؤسسات الدولية العديدة النشطة في البلاد. واللغة الإنجليزية مهمة أيضاً في التعليم العالي، خاصةً مع وجود العديد من أعضاء هيئات التدريس الفلسطينيين الذين تربطهم صلات قوية مع الجامعات في الخارج. ويتحدث جزء كبير من الفلسطينيين الذين يعيشون في الشتات بالإنجليزية، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي يتنقل الفلسطينيون منها وإليها.

كما أن اللغة الإنجليزية ضرورية للتقدم للمنح والطلبات الخاصة بالجامعات في الخارج، وهو ما يوفر وسيلة "للخروج" من البلد. وللأسف، فإن نسبة كبيرة من هؤلاء الذين يغادرون البلد لا يعودون مرة أخرى لبلدهم بعد اكتسابهم للمهارات والمعرفة، غير أن هذا ربما يحدث لأسباب مفهومة. وللغة الإنجليزية أيضاً أهمية في الحصول على المعلومات عبر وسائل الإعلام الإلكتروني، وقد توصل بحث السوق الذي أجرى في عام ٢٠١٤ بتكليف من المجلس الثقافي البريطاني إلى أن ٧٠ بالمائة من الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة يستخدمون الإنترنت يومياً.

تاريخياً، كان الفلسطينيون وما زالوا من بين أكثر السكان تعليماً في العالم العربي (سلطان، ٢٠١١). وقد تحسّن مستوى الحصول على التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترات الزمنية التي لم تشهد إغلاقاً وقيوداً مفروضة من قِبَل الاحتلال. ولا تزال معدلات توافر المعلومات وجودة التعليم، في بعض المدارس على الأقل، كما هي حيث أظهر بحث أجرى مؤخراً أن اللاجئين الفلسطينيين يحققون نتائج تعليمية أعلى من المتوسط برغم الظروف العصيبة التي يعيشونها (البنك الدولي، ٢٠١٤ ب).

تتمثل الرؤية التعليمية لـ"فلسطين عام ٢٠٢٠" في إيجاد نظام تعليمي شامل يركز على النتائج ويتمحور حول الطالب، قادر على توفير خدمات تعليمية تناسب القرن الحادي والعشرين على كافة المستويات بجودة فائقة وتكافؤ كامل في الفرص مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الفردية وكونه يصبّ في صميم التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين ولأجلها. (وزارة التربية والتعليم العالي، ٢٠١٤)

١.٣.١ جانب العرض: معالجة "نقص المهارات"

هناك الكثير من الأدلة التي توضح أن أنظمة التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تلبى طموحات شعوبها من ناحية إعدادهم للعمل الكريم واللائق. وعلى الرغم من التقدم في الاستجابة للأهداف الإنمائية للألفية، فإن معدلات معرفة القراءة والكتابة في المنطقة لا تزال منخفضة، وهناك عدد كبير من طلاب المرحلة الابتدائية لا ينتقلون إلى المرحلة الثانوية، فضلاً عن أن النتائج التعليمية لا تزال دون المتوسطات العالمية في كافة المراحل. وكما هو مبين في الإصدار الحادي عشر للتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام (٢٠١٣)، فإن ٤٣ بالمائة من الأطفال في الدول العربية لا يتعلمون مهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسية، سواءً التحقوا بالمدرسة أم لا. إن الحصول على التعليم حق إنساني وتوفير تعليم عالي الجودة له فوائد على المستوى الفردي والاجتماعي والمجتمعي (انظر كولكلو، ٢٠١٠)، ولهذا السبب وحده لا مفر من تحسين النظم التعليمية بالمنطقة.

مع الأخذ في الاعتبار حاجة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للتنوع الاقتصادي وإنشاء قطاعات جديدة وتعزيز فرص الحصول على عمل، بات واضحاً أن النظم التعليمية في حاجة لتمكين الباحثين عن العمل من الاندماج في اقتصاد معرفي دولي أخذ في التوسع.

يُعدّ دور تدريس اللغة الإنجليزية قضية محورية في هذه الرؤية، وهو ما يتضح منذ إدخال الخطة الفلسطينية الأولى للمناهج الدراسية للغة الإنجليزية من الصف الأول بالمدارس عام ١٩٩٨. وأكدت الخطة على أهمية تعلم اللغات للتمكن من المشاركة في المجتمع العصري وإقامة علاقات تواصل على مستوى دولي (انظر أمانة، ٢٠٠٣). وبالنظر إلى العادات والذوايق التعليمية القوية، فمن المفترض أن يكون تحقيق هذه الأهداف ممكناً. ومع ذلك، فإن وجود القضايا القائمة التي تعيق تنمية الدولة وبنائها وتهدم النظام التعليمي، يعني أن هناك تحديات جديّة تواجه تحقيق هذه الرؤية وجعلها أمراً واقعاً.

١.٣ الاستراتيجيات المقترحة لتعزيز فرص الحصول على وظيفة

يدور كثير من النقاش حول أنواع الحلول التي من شأنها الحد من مشكلة البطالة في المنطقة وإحداث النمو الاقتصادي. وهناك عدد من هذه المقترحات التي تُركز على جانب العرض (أي الحاجة إلى ضمان توافر المهارات التي يتطلبها الاقتصاد في الباحثين عن العمل) وتوصي بمعالجة نقص المهارات في المجتمع من خلال مبادرات تعليمية. أما المقترحات الأخرى، فترى أن المبادرات التعليمية لا يمكن أن توفر فرص عمل كبيرة بمفردها، وتركز بشكل أكبر على جانب الطلب على الأيدي العاملة (مثل تنمية الاقتصاد).

وعلى نحو مشابه، أشارت دراسة أجراها المجلس الثقافي البريطاني إلى أن ٦٥-٨٠ بالمائة ممن أجريت معهم المقابلات من أصحاب العمل أن الخريجين لم يكونوا مؤهلين للعمل، كما رأوا أن الموظفين يفتقرون إلى المهارات الشخصية بما في ذلك القدرة على العمل كجزء من فريق (المجلس الثقافي البريطاني، ٢٠١٣:ج).

وعند النظر إلى هذه النتائج معاً، يشير هذا البحث، الذي أجري على أصحاب العمل والباحثين عن العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى وجود فجوات بالمهارات بين الباحثين عن العمل في ثلاثة مجالات رئيسية:

- المهارات الجوهرية (نقص الاستيعاب الكافي لكل من نظرية وتطبيق المنهج الدراسي)
- المهارات الشخصية (القدرة على التواصل بوضوح والإبداع الشخصي ومهارات حل المشكلات ومهارات التعامل مع الآخرين والقيادة وأخلاقيات العمل والسلوك الإيجابي)
- اللغات (العربية والإنجليزية والفرنسية). حسبما يتوافق مع بيئة العمل

ينظر أصحاب العمل إلى اللغة الإنجليزية على أنها تتمتع بأهمية خاصة، كما يتضح من الدقبتاس التالي:

لا يُستغرب من صاحب العمل قوله: "أود توظيف المزيد من العاملين، لكنهم يفتقرون إلى المهارات الفنية الكافية"، أو أن يشير إلى حقيقة أن لديه عجز في المهندسين أو في العاملين الذين يتمتعون بمهارات اللغة الإنجليزية، حسبما ورد في إحدى الشكاوى على سبيل المثال من أحد مديري الموارد البشرية بأحد البنوك متعددة الجنسيات الذي قال لنا: "٥٠٪ من الوظائف التي لا يمكنني العثور على من يشغلها يكون السبب فيها لزوم معرفة اللغة الإنجليزية". (مؤسسة التمويل الدولية، ٢٠١١: ٤١)

وعند النظر إلى تلك الجوانب مجتمعة، نرى أن ذلك البحث قد ساهم في ترسيخ الرأي السائد الخاص بـ"نقص المهارات" في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: بمعنى أن الأفراد والدول بشكل عام يفتقرون إلى المهارات المطلوبة لممارسة عمل مناسب وبأجر جيد على الصعيد الوطني وصعيد الفرد على حدٍ سواء.

غير أنه عند المقارنة مع الدول والمناطق الأخرى حسب مؤشر اقتصاد المعرفة (KEI) - وهو معيار لقياس درجة النجاح التي حققتها الدول في الدخراط في اقتصاد المعرفة - جاء ترتيب معظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحت النطاق المتوسط للتوزيع (البنك الدولي، ٢٠٠٧: ٨). وثمة دلائل أخرى على "نقص المهارات" تشير إليها تقارير صادرة عن مؤسسة بروكينغز (ستير وآخرون، ٢٠١٥) ومنظمة العمل الدولية (٢٠١٥) ومؤسسة ماكينزي (مرشد وآخرون، ٢٠١٢) تؤكد أن الباحثين عن الوظائف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هم في معظمهم من بين أصحاب المستوي التعليمي الذي يقل عن المستوي المنشود لدى أصحاب العمل، كما أن مهارات المتقدمين للوظائف لا تلبى احتياجات أصحاب العمل:

يرى ما يقرب من ٤٠ بالمائة من أرباب العمل في القطاع الخاص الرسمي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الافتقار إلى المهارات عائقاً أساسياً أمام العمليات التجارية ونمو الشركات (البنك الدولي، ٢٠١٣). وهذه النسبة هي الأعلى بين كافة المناطق النامية في العالم. كما تحل أزمة عدم كفاية التعليم كرابح أهم عائق في عملية النمو الاقتصادي في تقرير التنافسية العالمية العربية ٢٠١١-١٢ (المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠١٢) (في ستير، ٢٠١٥: ١٦)

وقد دعمت دراسة استقصائية أجريت على ١٥٠٠ من أصحاب العمل بالقطاع الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هذه النتائج، والتي خلصت بشكل عام إلى أن الخريجين يفتقرون إلى مجموعة المهارات التي يتطلبها القطاع الخاص: لم يتفق سوى ٢٠-٣٥ بالمائة فقط ممن أجريت عليهم الدراسة على أن الموظفين خريجي الجامعات لديهم كانوا يتمتعون بما يكفيهم من مهارات عند التوظيف، بينما جاء عدد الراضين عن الموظفين المهنيين أقل من ذلك (١٠-٢٥ بالمائة) (مؤسسة التمويل الدولية، ٢٠١١: ٣٧).

وتتضح ضرورة إصلاح سوق العمل من خلال ازدياد معدلات الهجرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما في ذلك البلدان مرتفعة الدخل التي تتمتع بقدرات إنتاج متطورة واحتياجات للمهارات (دوتا وآخرون، ٢٠١٤). كما تعني الحقيقة المتمثلة في قدرة الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على المنافسة في الخارج، أن هناك نقصاً في الأعمال التي تلبى تطلعاتهم في بلادهم. ويُعدّ نمو القطاع غير الرسمي في المنطقة دليلاً آخر على نقص فرص العمل في القطاع الرسمي. ومن هنا يشير تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية عام ٢٠١٢ إلى أن: الباحثين عن العمل، بمن فيهم الشباب، يبذلون ما هو مطلوب منهم، فقد ازداد تحصيلهم التعليمي بشكل ملحوظ مع استعدادهم للقيام بأي عمل متوفر لهم، حتى بالأجور الحالية. فعندما لا يتوافر العمل في مقابل أجر، يلجأون إلى أية وظيفة متاحة لهم، بما في ذلك وظائف القطاع غير الرسمي. (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٢: ٢٢)

يؤدي التركيز على جانب الطلب إلى تحول المسؤولية الوحيدة عن القدرة على الحصول على وظيفة بعيداً عن الأفراد وأنظمة التعليم، ويؤكد على الحاجة إلى تركيز السياسات الاقتصادية على توفير فرص عمل كريمة وعلى التنمية البشرية بشكل أوسع نطاقاً بدلاً من مجرد تحقيق نمو اقتصادي سريع.

ورغم غياب إجابة شافية بشأن كيفية حل مشكلات سوق العمالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فهناك عدد من الإجابات السياسية والتطبيقية التي تهدف إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة وتحسينه. ونظراً لأن محور التركيز في هذا التقرير يقتصر على جانب العرض (أي دور التعليم بشكل عام - وتعليم اللغة الإنجليزية بشكل خاص)، فلا يسمح المجال هنا بإجراء تحقيق مفضل بشأن مقترحات زيادة الطلب.

كما يشير روجرز (٢٠١٤)، إلى أن من الأسباب التي تزيد من هذا التخوف تتمثل في الانتشار الواسع وتوطن هذه القناعة وسط الباحثين عن العمل أنفسهم مما يقوض من ثقتهم في قدراتهم وما يمتلكون من معارف وخبرات يمكن استغلالها بصورة أفضل في تعزيز فرص الحصول على الوظائف وزيادة المشاريع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

١.٣.٢ جانب الطلب: تلبية احتياجات سوق العمل

من المؤكد أن أنظمة التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعوزها الاهتمام والإصلاح. ومع ذلك، ينبغي أن نضع في الاعتبار وجود مسائل هيكلية واجتماعية واقتصادية أكبر تشكل عقبات في طريق تحقيق النمو الاقتصادي في المنطقة (انظر منظمة العمل الدولية، ٢٠١٢، فالينتي، ٢٠١٤، البنك الدولي، ٢٠٠٧، البنك الدولي، ٢٠١٤). ولهذا ينبغي أيضاً التركيز على ما يتعلق بالطلب على العمالة عند النظر في كيفية تحقيق التوظيف المُنتج لشريحة الشباب المتعلم الآخذة في الاتساع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب رؤية بلدك (٢٠٠٤: ١٠).

لا يؤدي عامل نقص المهارات إلى ازدياد معدلات البطالة أو محدودية فرص العمل... بل تكمن المشكلة الحقيقية في قيام سوق العمل على عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والضعف السياسي.

وهناك حاجة ماسة لإنشاء سوق عمل يسير بشكل جيد ليعمل على توفير طلب قوي على العمال المُدرّبين بشكل كافٍ ويزيد من عوائد الاستثمار في مجال التعليم، ووفق تقرير لمنظمة العمل الدولية (٢٠١٢):

لن تتحول الاقتصادات التي تفتقر إلى المهارات والإنتاج والأجور الجيدة إلى اقتصادات عالية المهارة والإنتاجية والأجر بمجرد القيام بزيادة وتحسين المدارس ومراكز التدريب المهني والجامعات. (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٢: ٢٠)

- غير أنه يمكن الاطلاع أدناه على أهم التوصيات لإصلاح الاقتصاديات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى جانب المصادر الخاصة التي ناقشت هذا الموضوع بشكل مفصل (انظر أيضاً أنجل-يوردينولا وآخرون، ٢٠١٣):
- إصلاح القطاع العام
- خفض العمالة وتعزيز المساواة (التميمي، ٢٠١٤، البنك الدولي، ٢٠١٠)
 - تطوير القطاع الخاص
 - تعزيز الثقة مما يُولد الرغبة في العمل لدى العاملين في هذا القطاع ويزيد الاستقرار حتى لا يكون القطاع الخاص هو الخيار الوحيد الممكن (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٢، منظمة العمل الدولية، ٢٠١٤، البنك الدولي، ٢٠٠٧)
 - التخفيف من جمود سوق العمال (حيدر، ٢٠١١)
 - رعاية إقامة المشاريع (المجلس الثقافي البريطاني، ٢٠١٣ ج، مصري وآخرون، ٢٠١٠)
 - عرض خدمات التوظيف المحسنة والتوجيه المهني والإرشاد الوظيفي ومعلومات سوق العمل (أي نشر الحقائق المرتبطة بسوق العمل حتى يتسنى للشباب وأولياء أمورهم اتخاذ قرارات مدروسة) (المجلس الثقافي البريطاني، ٢٠١٣ ج، حيدر، ٢٠١١، سلطنة، ٢٠١٤)
 - توفير الدعم المالي وغيره من الدعم للمشاريع المصغرة والمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم (فلوتمان، ٢٠٠٩)
- دمج القطاع غير الرسمي في القطاع الخاص الرسمي
- توفير فرص لتحويل العمالة غير الرسمية للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم (فلوتمان، ٢٠٠٩)
 - توفير فرص تدريب للأفراد العاملين في القطاع غير الرسمي (فلوتمان، ٢٠٠٩، روجرز، ٢٠١٤)
 - تشجيع فرص التدريب المهني (رودز، ٢٠١٣، روجرز، ٢٠١٤)
 - تقديم جوائز لأصحاب العمل الذين يقومون بعرض فرص تدريب وبرامج تأهيل في موقع العمل (جايارام وآخرون، ٢٠١٣)
 - إصدار إعانات التّجور (برويك، ٢٠١٢)
 - وضع نظم ونماذج لزيادة مشاركة أصحاب العمل في التعليم (جامار، ٢٠١٣)
 - إشراك الطلاب والباحثين عن العمل في عمليات التمثيل والاستشارات على المستوى الوطني في عملية صناعة القرار التعليمي (المجلس الثقافي البريطاني، ٢٠١٣ ج)
 - تعزيز الحوكمة والشفافية (فالييتي، ٢٠١٤)
- حققت عدد من الدول بعض النجاح في تحويل أسواق العمالة لديها، فعلى سبيل المثال، عززت التوجيهات القوية المتعلقة بالسياسات العامة فرص الخريجين في التوظيف في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين (أي جانب الطلب) (سكواب، ٢٠١٤).
- غير أن عمليات التعاون المؤسسي أو المنتديات التي يشارك فيها أصحاب مصلحة متعددون وتركز على إصلاح سوق العمالة في المنطقة تتصف بالمحدودية حالياً أو أنها غير موجودة أصلاً، وهو الأمر الذي يحد من نشر المعرفة والممارسات السليمة وإمكانية إجراء إصلاحات أكبر وأكثر أهمية.

١.٤ خاتمة: 'طريقة ثالثة'

لخص هذا القسم مجموعة معقدة من العوامل التي لها تأثير في مستويات البطالة المرتفعة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كما تناول بعض أساليب الإصلاح المقترحة لدفع عجلة النمو الاقتصادي. ويشير التركيز على جانب الطلب للوضع الاقتصادي إلى الحاجة لإنشاء قطاعات توظيف متنوعة وديناميكية وتنافسية تدفع الاقتصادات في المنطقة لتجاوز الاعتماد على القطاع العام والموارد الطبيعية الشحيحة. وهو ما سيؤسس لاقتصاد أكثر قدرة على احتواء قوة عمالة أوفر حظاً من التعليم. كما تستدعي الحاجة وجود مناخ من الحوكمة الرشيدة والشفافية والاستقرار السياسي لتحقيق هذا النوع من النمو الاقتصادي المستدام فضلاً عن ضرورة معالجة حالة اللامساواة والإقصاء الاجتماعي واسعة الانتشار (فالينتي، ٢٠١٤).

يشير التركيز على جانب العرض للوضع الاقتصادي إلى ضرورة إيجاد وسائل تمكن السكان من تعلم المهارات ذات القيمة في سوق العمل، بما في ذلك المهارات اللغوية، فضلاً عن ضرورة مواكبة التعليم لاحتياجات القطاع الخاص. وغالباً ما يُعزى النقص في المهارات إلى أوجه القصور في أنظمة التعليم الرسمي. ونتيجة لذلك، فإنها -أي نقص المهارات- تعد قضية هامة للسياسات التعليمية بالمنطقة، وهناك محاولات تُبذل لدمج تنمية المهارات، بما في ذلك مهارات اللغات الأجنبية، بكافة مستويات التعليم.

نظرة عامة من تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

يقدم تقرير التنافسية العالمية (٢٠١٤-٢٠١٥) (سكواب، ٢٠١٤)، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، نظرة ثاقبة عن أكثر العوامل إشكالية في ممارسة الأعمال التجارية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. حيث تصدرت القضايا المتعلقة بجانب الطلب من قبيل نظم العمل المقيدة والفساد والحكومة وعدم استقرار السياسات والبيروقراطية عديمة الفعالية، القائمة في أغلب الدول. ومع ذلك، فقد مثلت القضايا المتعلقة بجانب العرض مثل القوى العاملة ضعيفة التعليم وضعف أخلاقيات العمل في القوى العاملة الوطنية أهمية كبرى بالنسبة لدول مثل ليبيا والمغرب وسلطنة عُمان وقطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وبالنسبة للنماذج الناجحة، جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى على المنطقة، منتقلة إلى المرتبة ١٢ في العام الماضي. وكما يوضح التقرير أيضاً أنه:

بشكل عام، تعكس القدرة التنافسية للدولة مدى ارتفاع جودة بنيتها التحتية ... وفي المستقبل، يستلزم وضع الدولة على مسار تنمية أكثر استقراراً ضخ المزيد من الاستثمار لتعزيز النواتج الصحية والتعليمية (المرتبة ٣٨ في محور الصحة والتعليم الابتدائي). لن يتطلب رفع المستوى المأمول فيما يتعلق بالتعليم اتخاذ إجراءات لتحسين جودة التعليم وجدوى المناهج الدراسية فحسب، بل يتطلب الأمر أيضاً اتخاذ إجراءات لتقديم حوافز أقوى للمواطنين تشجعهم على الالتحاق بالمدارس في المراحل الابتدائية والثانوية. وأخيراً وليس آخراً، سيكون من اللازم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع تركيز أكبر على أنشطة البحث والتطوير والابتكار في مجال الأعمال وذلك لتنويع الاقتصاد وضمان استدامة النمو الاقتصادي في المستقبل. (سكواب، ٢٠١٤: ٣٦)

وعلى الرغم من ذلك، تشير الدلائل إلى أن نتائج التعليم الخاصة بالتعليم الرسمي منخفضة، كما أن مستوى كفاءة اللغة الإنجليزية لدى الباحثين عن عمل غير مرضٍ لثرباب العمل. لذا، فمن الصعب الوصول إلى سبب المشكلة. ما هي المطالب الحقيقية للغة الإنجليزية في أنواع العمل المتاحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟ ما دور مهارات اللغة الإنجليزية في تحقيق الإصلاح التعليمي وتعزيز فرص الحصول على وظيفة في المنطقة وتطوير "الطريقة الثالثة"؟ وهو ما سيكون محور التركيز في القسم الثالث من هذا التقرير. وقبل التفصيل في ذلك، من المهم التطرق للعلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية بشكل عام - بمعنى كيفية خضوع هذه العلاقة للقياس وسبب ذلك - وماذا نعرف عن أنظمة التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما يخص عائدات الاستثمار حتى الآن. وهذا هو محور تركيز القسم الثاني.

القسم الثاني:

دور التعليم في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز فرص الحصول على وظيفة

أوضح القسم الأول أن هناك تحدياً هائلاً أمام تنمية الاقتصاد وتعزيز فرص حصول المواطنين على وظائف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد تم التوصل، صحّ ذلك أم لا، إلى أن أنظمة التعليم غالباً ما تتحمل مسؤولية تعزيز النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر وذلك بإعداد الشباب لميدان العمل، وعند عدم تحقيق النمو تكون هذه الأنظمة محل اتهام. يقدم هذه القسم ملخصاً عن بحث دولي يستعرض العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي وتعزيز فرص الحصول على وظيفة، مركزاً على النتائج ذات الصلة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ولا يخفى أن أنظمة التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحاجة إلى الإصلاح. ومع ذلك، ونظراً لما اتضح أعلاه بشأن الحاجة إلى إصلاح سوق العمل، يتضح لنا أن إصلاح التعليم بحدّ ذاته لن يوفر الحافز الضروري لتقليل معدل البطالة. والأمر لا ينحصر في إحداث تحوّل في جانب العرض وحده أو جانب الطلب وحده، بل فيهما معاً. وهذا ما تطلق عليه زعلوك (٢٠١٤) "الطريقة الثالثة" - وهي عبارة عن نهج مُستدام ومنظم لتحويل النظم الاقتصادية والتعليمية لدعم التنمية البشرية وتوفير فرص عمل لائقة وتعزيز التعليم لأجل كسب العيش. يجب أن تتجاوز أنظمة التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نطاق المفاهيم المحدودة لفرص الحصول على الوظائف والمهارات في سبيل إثراء روح القيادة والمبادرة والابتكار وتعزيز الديمقراطية وجسّ المسؤولية. كما يجب أن يكون للتعليم دور في بناء الثقة وتنمية المعرفة والمهارات الموجودة داخل المجتمع. ويجب تشجيع الشباب على إثارة التساؤلات وتحليل الأفكار الاقتصادية الحالية بشكل نقدي واستبدالها بالأفكار التي تركز على تعزيز رفاهية البشر والمجتمعات التي تشكل صميم التنمية البشرية (زعلوك ٢٠١٤: ٣٥٦).

من الأهمية بمكان وضع تحديات الإصلاح الاقتصادي والتعليمي في منطقة الشرق الأوسط في الاعتبار عند دراسة توفير تعليم اللغة الإنجليزية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. حيث تمثل اللغة الإنجليزية بالفعل دوراً قوياً وجزءاً لا يتجزأ في مجتمعات المنطقة، فالكثير من المناهج الدراسية الرسمية في معظم النظم التعليمية منسوبة على تعلم اللغة الإنجليزية، والدوافع لتعلم اللغة الإنجليزية مرتفعة، كما أن الشباب يستعينون باللغة للتعامل مع الوسائط والتفاعل عبر وسائل التواصل الاجتماعي بشكل منتظم.

وعلاوة على ذلك، توضح الأبحاث أن التعليم وتطوير المهارات تُعدّان من العوامل الهامة لتحسين الإنتاجية وفرص التوظيف، ولكنهما لا يكفيان لتحقيق التنمية المنشودة. (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٨، بيرماني، ٢٠٠٩) ومن ضمن العوامل الأخرى التي تبين أهميتها ما يلي:

- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا الأجنبية وسياسات الاقتصاد الكلي الداعمة للعمالة
- الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي
- وضع لائحة قانونية فعّالة
- تبني نظام مالي يتصف بالشفافية
- اعتماد حوكمة فعّالة تحظى بالاحترام (بيرماني، ٢٠٠٩: ١٦)

إلى جانب:

- احترام حقوق العاملين والمساواة بين الجنسين ومعايير الصحة والسلامة، وإقامة الحوار المجتمعي وضح الاستثمارات الأساسية في البنية الصحية والمادية (مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٨: ٩)

يدعم هذا البحث آراء مناصري تنمية جانب الطلب في أسواق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي نُوقِشت سابقاً، والتي تحدد العديد من العوامل النظامية التي تُسهم في معدلات البطالة المرتفعة. كما يقترح أيضاً أن تُدرج سياسات التعليم في خطة التنمية الشاملة، وفق ما هو مقترح في أهداف التنمية المستدامة، من أجل إحداث أثر كبير على الاقتصاد ورفاهية البشرية.

٢.١ العلاقة بين التعليم والمكاسب الاقتصادية

كانت هناك محاولة في جزء كبير من البحث لاستعراض العلاقة بين الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي (على سبيل المثال هانوشيك و ووسمان، ٢٠٠٨، ليتيل و جرين، ٢٠٠٩). تولت وزارة التنمية في المملكة المتحدة عام ٢٠١٢ استعراضاً منهجياً للتدبيبات التي تستعرض هذه العلاقة في الدول ذات الدخل المنخفض (LICs). حيث أثّرت بعض المخاوف حول جدوى الاستثمار في التعليم. وتؤكد هذه الدراسة الافتراضات العامة: "يؤثر رأس المال البشري بشكل إيجابي على النمو على نحو كبير" (هاوكس و أوغور، ٢٠١٢: ١٠). وقد وُجد أن التعليم والمهارات لهما تأثير في تحقيق إنتاجية أعلى، وهو الأمر الذي يشجع على تحقيق الاقتصاد لنتيجة أكبر. تتضمن القنوات - التي قد يؤثر التعليم والمهارات من خلالها على النمو الاقتصادي - تحسين الإنتاجية عن طريق تعزيز الجودة وزيادة عدد الملتحقين بسوق العمل. كما يوجد أيضاً قنوات أقل مباشرة يؤثر من خلالها التعليم على التنمية، مثل الحقيقة المتمثلة في أن أصحاب المهارات الفائقة الذين يمكنهم الاستفادة أكثر من الاستثمار فضلاً عن زيادة الطلب لديهم على التنوع مما يؤدي إلى الابتكار.

ومن الجدير بالذكر أن هاوكس وأوغور (٢٠١٢) يشيران إلى أن "رأس المال البشري" يؤثر على النمو الاقتصادي، وليس على التعليم بحد ذاته. فما يُسهم في التنمية فعلياً هو فاعلية وجود التعليم، وليس مجرد توفير المدارس والمعلمين والأجهزة للمتعلمين، (انظر. هانوشك و ووسمان، ٢٠٠٨)

عن العلاقة بين النتائج الاقتصادية والتعليمية. وسأجمع الأدلة المتاحة فيما يلي في محاولة لتكوين صورة متكاملة عن الموقف الحالي.

٢.٢.١ السياسة التعليمية في المنطقة

أطلقت الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مبادرات تعليمية تتمحور حول خططهم الاستراتيجية الوطنية لتوفير فرص الحصول على وظائف ولتحقيق النمو الاقتصادي. ويمكن أن نرى مثلاً على ذلك في رؤية قطر الوطنية لعام ٢٠٣٠:

٢.٢ الأدلة المستقاة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تُجرى الكثير من الأبحاث التي تتناول العلاقة ما بين التعليم والمكاسب الاقتصادية في عدد متزايد من المناطق والسياسات (مثلاً في جنوب آسيا، انظر إيرلنج، ٢٠١٤). ومع ذلك، تعاني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من نقص نسبي في البيانات التجريبية المتاحة في كل من النتائج الاقتصادية والتعليمية (بدر وآخرون، ٢٠١٢، مكتب العمل الدولي، ٢٠١٢)، والتي تولد صعوبة في استخلاص الاستنتاجات المستندة إلى الأدلة

التنمية البشرية

سكان متعلمون

نظام تعليمي يرقى إلى مستوى الأنظمة التعليمية العالمية المتميزة ويزود المواطنين بما يفي بحاجاتهم وحاجات المجتمع القطري، ويتضمن:

- مناهج تعليم وبرامج تدريب تستجيب لحاجات سوق العمل الحالية والمستقبلية
- فرص تعليمية وتدريبية عالية الجودة تتناسب مع طموحات وقدرات كل فرد
- برامج تعليم مستمر مدى الحياة متاحة للجميع

شبكة وطنية للتعليم النظامي وغير النظامي تجهز الأطفال والشباب القطريين بالمهارات اللازمة والدافعية العالية للمساهمة في بناء مجتمعهم وتقدمه، تعمل على:

- ترسيخ قيم وتقاليد المجتمع القطري والمحافظة على تراثه
- تشجيع النشء على الإبداع والابتكار وتنمية القدرات
- غرس روح الانتماء والمواطنة
- المشاركة في مجموعة واسعة من النشاطات الثقافية والرياضية

مؤسسات تعليمية متطورة ومستقلة تُدار بكفاءة وبشكل ذاتي ووفق إرشادات مركزية وتخضع لنظام المساءلة نظام فعال لتمويل البحث العلمي يقوم على مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعاون مع الهيئات الدولية المختصة ومراكز البحوث العالمية المرموقة دور فاعل دولياً في مجالات النشاط الثقافي والفكري والبحث العلمي

الشكل ١: نتائج التنمية البشرية من رؤية قطر الوطنية لعام ٢٠٣٠
(الأمانة العامة للتخطيط التنموي، ٢٠٠٨: ٨)

٢.٢.٢ الاستثمار في التعليم

تم تخصيص نسبة كبيرة من الاستثمار للنهوض بالتعليم، وذلك استجابةً لأهداف السياسة الطامحة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يصل إلى ١٩ في المائة مقارنةً بالمتوسط العالمي والذي يصل إلى ١٤,٥ في المائة، والمتوسط في شمال أمريكا والذي يصل إلى ١٤,١ في المائة، والمتوسط في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والذي يصل إلى ١١,٦ في المائة. تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بين دول المنطقة من حيث الإنفاق على التعليم، سواءً من حيث الإجمالي أو كنسبة من الإنفاق في ميزانيتها العامة (انظر الجدول ٣).

وتفاوتت نفقات التعليم بدرجة كبيرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سواءً كنسبة من إجمالي الناتج المحلي وكنسبة من الميزانيات الوطنية. ففي المتوسط، تنفق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حوالي ٤ في المائة من إجمالي الناتج المحلي على التعليم (انظر الجدول ٣). وفي المقابل يبلغ متوسط إنفاق منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٦,٢ في المائة (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٢)، وتوصي منظمة اليونسكو الحكومات بإنفاق نسبة ٦ في المائة من إجمالي الناتج المحلي على التعليم (اليونيسكو، ٢٠١٤).

ومن الأمثلة الأخرى على ذلك في المشروع التعليمي الجديد الذي وضعته الحكومة المغربية في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤ والذي أسمته رؤية ٢٠٣٠. ويهدف البرنامج إلى:

- إعادة هيكلة التعليم العالي من خلال تجميع الجامعات الكبيرة سوياً على هيئة مراكز بهدف إبرازها في المنطقة وفي القارة
- تشجيع الأبحاث العلمية الجامعية
- زيادة الكفاءة رفيعة المستوى في اللغة العربية وغرس المعرفة العملية باللغات الأجنبية
- دمج التعليم العام بالتدريب المهني من خلال تحديد المهن في مرحلة التعليم الابتدائي وإنشاء مسار مهني في مرحلة التعليم الثانوي والمضي قدماً باتجاه التدريب المهني الموسع

تسلط عمليات الإصلاح التعليمي هذه الضوء على الحاجة لتعزيز جودة التعليم ولتعزيز مبادرات إعداد المعلمين وتقوية أقسام العلوم التطبيقية وتشجيع مهارات البحث والتنمية في الجامعات في سبيل دعم النمو والتنوع الاقتصادي (انظر أيضاً بروك وليفيرز، ٢٠٠٧). ويرتبط تدريس اللغة الإنجليزية بجميع هذه التطورات وذلك نظراً لأهمية مهارات اللغة الإنجليزية في تطوير التعليم العالي والبحث العلمي، إضافة إلى القطاع الخاص الرسمي. ومع ذلك، ولضمان نجاح برامج تدريس اللغة الإنجليزية، يتطلب الأمر توفير عدد كبير من المعلمين أصحاب المهارات العالية. وتستلزم جميع هذه الجهود ضخ استثمارات كبيرة.

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة ما يُنفق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة ما يُنفق على التعليم من الإنفاق العام
الجزائر	٢١٠.٢ (٢٠١٣)	٤.٣ (٢٠٠٨)	٢٥ (٢٠١٢)
البحرين	٣٢.٨٩ (٢٠١٣)	٢.٩ (٢٠٠٨)	٨.٩ (٢٠١٢)
مصر	٢٧١.٩٧ (٢٠١٣)	٣.٨ (٢٠٠٨)	١٢ (٢٠١٤)
العراق	٢٢٩.٣٣ (٢٠١٣)	٤.١ (١٩٨٥)	١٥ (٢٠٠٩)
الأردن	٣٣.٦٨ (٢٠١٣)	٦.٤ (٢٠٠٣)	١٢.٧ (٢٠١١)
الكويت	١٧٥.٨٣ (٢٠١٣)	٣.٨ (٢٠٠٦)	٣.٧ (٢٠٠٦)
لبنان	٤٤.٣٥ (٢٠١٣)	٢.٦ (٢٠١٣)	٨.٤ (٢٠١٣)
ليبيا	٧٤.٢ (٢٠١٣)	٢.٧ (١٩٩٩) ^٩	لا توجد بيانات
المغرب	١١٢.٦ (٢٠١٣)	٦.٦ (٢٠١٣)	١٨.٣ (٢٠١٣)
سلطنة عمان	٧٩.٦٦ (٢٠١٣)	٤.٢ (٢٠٠٩)	١.٩ (٢٠٠٩)
فلسطين	١١.٢٦ (٢٠١٣)	٤.٩ (٢٠١٢) ^{١٠}	١٥.٧ (٢٠١٢)
قطر	٢٠٣.٢٤ (٢٠١٣)	٢.٤ (٢٠٠٨)	٢.٥ (٢٠٠٨)
المملكة العربية السعودية	٧٤٨.٤٥ (٢٠١٣)	٥.٦ (٢٠١٢) ^{١١}	٢٥ (٢٠١٢)
سوريا	٤٠.٤١ (٢٠١٣)	٤.٩ (٢٠٠٧)	لا توجد بيانات
تونس	٤٧.١٣ (٢٠١٣)	٦.٢ (٢٠١٢)	١٧.٤ (٢٠١٢)
الإمارات العربية المتحدة	٤٠٢.٣٤ (٢٠١٣)	١.٢ (٢٠٠٩)	٢٥ (٢٠٠٤)
اليمن	٣٥.٩٥ (٢٠١٣)	٥.٢ (٢٠٠٨)	١٦ (٢٠٠٨)

الجدول ٣: نفقات التعليم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا^{١٢}

٢.٢.٣ عائدات الاستثمار على التعليم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

فيما يتعلق بالدليل على العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أوضحت الدراسات أنه على الرغم من هذا الاستثمار الهائل في التعليم إلا أن النمو الاقتصادي لزال بطيئاً للغاية. وحسب التقديرات الدولية، لم تُسفر الاستثمارات الكبيرة في التعليم عن تحسن ملحوظ في نتائج التعلم.

أوضح تقرير للبنك الدولي صدر عام ٢٠٠٧ أنه بالرغم من نسبة الاستثمار في التعليم (بمعدل ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك الوقت)، إلا أن الأداء التعليمي للأطفال جاء أقل بكثير مما هو متوقع. كما أكدت أبحاث إضافية منذ ذلك الحين أنه لا يوجد تحسن ملحوظ في هذا المجال (ستير وآخرون، ٢٠١٤)؛ إذ

^٩ أطلس بيانات العالم، ليبيا:

<http://knoema.com/atlas/Libya/topics/Education/Expenditures-on-Education/Public-spending-on-education-percent-of-GDP>

^{١٠} وزارة التربية والتعليم الفلسطينية: (www.mohe.gov.ps/(A(AOuLQACy0AEkAAAAMjYwMDkzMmUtNwMw00ZGYzLTk3DY tODI3NzY1NTY4MTk4Zo1vCPH5YzZD-_4U912TqvAWD2U1)S(230q4555kwxyejfnqrciryh)/ Uploads/ramamohe PER%20Education%20Palestine%20-%20Final%20Report%2010%20September% 202013.pdf

^{١١} المملكة تنصردول العالم في الإنفاق على التعليم (٢٠١٣):

www.arabnews.com/saudi-arabia/kingdom-tops-world-education-spending

^{١٢} الإحصائيات المأخوذة من ويكيبيديا ومركز البيانات بمعهد اليونسكو للإحصاء: ما لم يُنص على خلاف ذلك.

وفي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، هناك مستوى إنفاق عال على التعليم ويتوفر التعليم مجاناً وغالباً ما يُمنح الطلاب إعانات لتشجيعهم على مواصلة تعليمهم. إلا أن الأداء، مع ذلك، دون المستوى المطلوب. وقد يُعزى ذلك إلى غياب الحافز حيث إن التوظيف في القطاع العام يكون استحقاقاً تلقائياً تقريباً ويعتمد على المواطنة أكثر منه على الجدارة. من ناحية أخرى، لا يتوقع الطلاب الحصول على وظائف بشكل تلقائي بعد إنهاء دراستهم، كما هو الحال في الأردن ولبنان وتونس وهي دول تتميز بحصيلة تعليمية أعلى، وبالتالي فدافع التعلم ذاتي بطبيعته عند الطلبة. وكذلك قد يؤدي انخفاض مستوى الدافع إلى انخفاض جودة التعليم والمواد، مما يُجد من العائدات الاقتصادية للتعليم، وهذا يحدّ ذاته مشكلة أخرى. غير أن ذلك قد يرجع أيضاً إلى عوامل اجتماعية وثقافية مثل الالتزام الديني، وانتماءات القرابة، والمسؤوليات العائلية.

٢.٢.٤ أسباب العائدات المنخفضة على التعليم

من الصعب فهم سبب مثل هذا التأثير الضئيل للتعليم على الاقتصادات وإمكانات الأفراد للعمل. وكما ذكر آنفاً، فإن هذا لا يرجع إلى نقص الاستثمار، ونوضح فيما يلي بعض الأسباب المحتملة وراء هذه العائدات المنخفضة.

إن نسبة الطلاب الذين لا يفون بمستويات التعلم الأساسية في مادة الحساب بالمنطقة أعلى بكثير من النسبة المتوقعة؛ استناداً إلى مستوى الدخل لديهم. فعلى سبيل المثال، ما يقرب من ٥٠ في المائة من طلاب الصف الثامن في قطر لا يستوفون مستويات التعلم الأساسية، بالرغم من حصول كل فرد على نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بشكل أعلى بكثير من دول بها مستويات تعليم أعلى بكثير (ستير وآخرون، ٢٠١٤: ١١). كما أشار تقرير البنك الدولي الذي صدر عام ٢٠٠٧ إلى حقيقة أن الأداء الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أسوأ من أمريكا اللاتينية وشرق آسيا، وهي مناطق متشابهة من حين مستويات التنمية ومع ذلك تستثمر بشكل أقل في نُظمها التعليمية ولم يتغير هذا منذ ذلك الحين.

جدير بالذكر أيضاً أن العلاقة بين الإنفاق على التعليم وحصيلة التعلم ليست طردية دائماً. ولئن كان صحيحاً أن الأداء التعليمي في الكويت وهي دولة ذات دخل مرتفع أفضل منه في اليمن وهي دولة ذات دخل منخفض أو متوسط وفق تقديرات دولية، إلا أن الحال هو أن الأردن وتونس، وكل منهما ذات دخل مرتفع ومتوسط تؤدي بشكل أفضل من المملكة العربية السعودية وهي دولة ذات دخل مرتفع وتستثمر في التعليم بنسب كبيرة (البنك الدولي، ٢٠٠٧).

٢.٢.٤.١ معايير جودة التعليم

من الأسباب الرئيسية التي تقف وراء عدم تساوي التعليم مع المكاسب الاقتصادية المتحققة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن الأغلبية التي تتلقى التعليم لا تحصل على تعليم يتواءم مع احتياجات التنمية الاقتصادية لبلد دولته، لذلك من خطة التنمية الاقتصادية لبلد دولته، لذلك فأي مبادرة لتوسيع وتطوير البرامج التعليمية هي أيضًا جزءًا من 'تنمية المهارات'، أسفر التركيز على مبادرات الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) والتعليم للجميع (EFA) عن العديد من البرامج التي يُجرى تنفيذها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بهدف تحسين مستويات الحصول على التعليم العام وتحسين جودته (اليونيسكو، ٢٠١٣).

ومع ذلك، تشير الأدلة إلى أن أنظمة التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تزال تواجه تحديات في تحسين جودة التعليم وضمان المساواة في الحصول على التعليم بجميع مراحلها. وفي حين أن هذه التحديات قد تبدو صعبة الفهم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بسبب وفرة الموارد المتاحة، فإن هناك دولًا في المنطقة تستغل مواردها إلى أقصى حدٍّ ممكن ومن ثم يمكن فهم مساعيها الرامية إلى توفير تعليم نوعي على نحو أكبر.

ويتضح أن أداء دول المنطقة سيء مقارنة مع المعايير الدولية، وأحيانًا تصف من بين الأدنى في العالم.

وتُعرّف 'المعايير الدولية' المستخدمة في الإبداء ببيانات حول الجودة التعليمية في دولة ما بأنها عمليات وضع معايير مقارنة دولية مثل البرنامج الدولي لتقييم الطلاب (PISA)، والاتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم (TIMSS) والدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءة (PIRLS). وقد شاركت أربع دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البرنامج الدولي لتقييم الطلاب PISA لعام ٢٠١٢،^{١٤} في حين شاركت ١٤ دولة في هذه الأنشطة في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١١.^{١٥}

ووفقًا لهذه الدراسات، فقد فشل عدد كبير من الطلاب في المنطقة في الوصول إلى أدنى معايير الأداء في الاختبار مما يشير إلى تدني مستويات المعرفة الأساسية في المواد. وصل عدد كبير من أصحاب الأداء الأفضل في جميع الدول الأربعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي شاركت في هذه الدراسة (الأردن وقطر وتونس ودولة الإمارات العربية المتحدة)، دون متوسط نتائج البرنامج الدولي لتقييم الطلاب من بين كافة الدول المشاركة. وصُنِّفت كل من المغرب وتونس بين أقل ثلاثة دول في اختبار الاتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم (TIMSS) لرياضيات الصف الرابع عام ٢٠٠٧، في حين لم يحقق ٥٣ بالمائة من الطلاب المصريين أدنى المعايير الدولية في الرياضيات، بينما انخفضت النسبة إلى ما دون ٤٥ بالمائة في مادة العلوم. ونشر نتائج هذه الدراسات إلى تدني نتائج التعليم مقارنة مع مناطق على مستويات مماثلة من التنمية الاقتصادية (مثل جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية).

^{١٣} استندت الرؤية إلى تعريف طرحته اليونسيف (٢٠٠٠) حول 'جودة التعليم' المشار إليه هنا والتي تتضمن المضمون الذي ينعكس على المناهج والمواد ذات الصلة لاكتساب المهارات الأساسية، خاصة في مجالات القراءة والكتابة والحساب ومهارات الحياة، وكذلك العمليات التي يقوم المعلمون المدربون من خلالها بتفعيل مناهج التعليم المتمحورة حول الطفل في فصول ومدارس تُدار بشكل سليم وإجراء التقييم المميز لتسهيل عملية التعلم وتقليل الفوارق، وكذلك النتائج التي تشمل المعرفة والمهارات والتساليب، والمرتبطة بالأهداف الوطنية للتعليم والمشاركة الإيجابية في المجتمع.

^{١٤} شاركت كل من الأردن وقطر وتونس ودولة الإمارات العربية المتحدة عام ٢٠١٢، ولد يُعرف سبب انخفاض المشاركة في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٢.

^{١٥} الجزائر والبحرين ومصر والأردن والكويت ولبنان والمغرب وسلطنة عمان والسلطة الوطنية الفلسطينية وقطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة (دبي) واليمن.

وتتجه الدول صاحبة المستويات المرتفعة في التقييمات الدولية إلى رفد مناهجها الدراسية بمهارات حل المشكلات والاتصالات، بدلاً من الاكتفاء فقط برفدها بقدرات أداء المهام الروتينية، كما تعتمد الأساليب التربوية، في الدول صاحبة المستويات المرتفعة، على التعليم المستند إلى الاستقصاء، وتكثيف عملية التدريس بما يتلاءم مع قدرة الطلاب على التعلم. غير أن التقاليد التربوية في معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتركز حول المعلم وتقوم على الحفظ والتلقين، والتركيز على الامتحان مع بعض الأنشطة المدرسية التي تتجلى في نسخ المكتوب على السبورة وضعف مستوى التفاعل بين المدرسين والطلاب (البنك الدولي، ٢٠٠٧: ٨).

وقد تأكد هذا النموذج الشائك من خلال دراسة أجرتها مؤسسة بروكينغز مؤخرًا. وباستخدام تقييمات التعلم المتاحة في ١٣ دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجد ستير وآخرون (٢٠١٤) أن ٥٦ بالمائة من الأطفال في المرحلة الابتدائية و٤٨ بالمائة في المرحلة الإعدادية لا يستوفون الحد الأدنى من متطلبات الاختبارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب (انظر الجدول ٤).

٢.٢.٤.٢ أهمية المناهج وتوفير المعلمين

من المسلم به أن المناهج تُعد عاملًا رئيسيًا لضعف أداء أنظمة التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي كثير من الأحيان، تُعتبر الدورات قديمة ولا تُلبي احتياجات سوق العمل بشكل كاف.

الدولة	المرحلة الابتدائية		ما دون المرحلة الثانوية	
	الحساب	القراءة والكتابة	الحساب	القراءة والكتابة
البحرين	٣٣	-	٤٧	-
الأردن	-	-	٤٥	٥١
الكويت	٧٠	-	-	-
لبنان	-	-	٢٧	-
المغرب	٧٤	٧٩	٦٤	-
سلطنة عمان	٥٤	٥٣	٦١	-
فلسطين	-	-	٤٨	-
قطر	٤٥	٤٠	٤٦	٥٧
المملكة العربية السعودية	٤٥	٣٥	٥٣	-
سوريا	-	-	٥٧	-
تونس	٦٥	-	٣٩	٤٩
الإمارات العربية المتحدة	٣٦	٣٦	٢٧	٣٦
اليمن	٩١	-	-	-

الجدول ٤: نسبة الطلاب غير المستوفين لمستويات التعليم الأساسية (ستير وآخرون، ٢٠١٤: ٨)

٣.٢.٤.٣ المساواة والشمولية

إضافة إلى القضايا المتعلقة بالجودة، هناك عامل آخر يسهم في الترابط الضعيف بين التعليم والنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو عامل يتعلق بتكافؤ فرص الحصول على التعليم. وفي الواقع، ترتبط قضيتا المساواة والجودة ارتباطًا وثيقًا، نظرًا لأن المحدد الأكبر في الحصول على تعليم احترافي نوعي والتوظيف/إمكانية التوظيف يرتبط بالطبقة الاجتماعية (فالينتي، ٢٠١٤).

وقد أظهرت البحوث أن الدول التي تطبق أنظمة تعليم أكثر شمولية تميل إلى تحقيق ما هو أفضل فيما يخص العلاقة بين الاستثمار في التعليم والتنمية الاقتصادية (البنك الدولي، ٢٠٠٧). غير أن الشمولية وتكافؤ الفرص في التعليم لا تزال تمثل تحديًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي الواقع، شهدت دولة المغرب إحدى أكبر فجوات التعليم في العالم، وحذر تقرير لليونسكو من أن كثرة المدارس الخاصة قد يؤدي في نهاية المطاف إلى خلق نظام ثنائي دائم (المنظمة الدولية للتعليم، ٢٠١٤). وعلى الرغم من إحراز تقدم إجمالي فيما يتعلق بالحصول على التعليم (انظر اليونسكو، ٢٠١٥)، إلا أن هذا التقدم لا يصل إلى الفئات الأكثر حرمانًا. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تلعب عوامل كالثروة والجنس والعرق والموقع دورًا كبيرًا في تحديد فرص الأفراد في الحصول على التعليم، حتى في الدول ذات الدخل المرتفع - ويبدو أن هذا التأثير أقوى من غيره في مناطق أخرى. وكما ورد في تقرير الرصد العالمي الصادر عام ٢٠١٢، فإن شخصًا فقيرًا واحدًا فقط من كل خمسة فقراء في مصر يلتحق بالمدارس الابتدائية، بينما يُعدّ الالتحاق بالمدارس الثانوية العليا حكرًا على الأغنياء فقط. وتأخذ الفجوات بين الأغنياء والفقراء بالتوسع كلما تقدم الأطفال في العمر، وذلك يحدث غالبًا لأن الشباب من ذوي الخلفية الاجتماعية الاقتصادية الفقيرة يتسربون من المدارس بسبب ضغط الاحتياجات المتزايدة وبالتالي للمساهمة في تحقيق دخل للأسرة (اليونسكو، ٢٠١٢: ١٨٣).

وتدرك العديد من الدول أن برامجها ومناهجها في حاجة إلى إعادة نظر، إلا أنها تواجه تحديات تتمثل في القدرة المؤسسية وقلة مشاركة أرباب العمل وعدم كفاية المعرفة اللازمة بسوق العمل. علوة على ذلك، لا تتمتع المؤسسات بالاستقلالية التي تُمكنها من مراجعة المناهج، في ظل سياقات شديدة المركزية كما هو الحال في تونس ومصر.

يتمثل الأمر الآخر الذي يعيق جودة التعليم بأنظمة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في انخفاض عدد المدرسين المتاحين. وتمثل المنطقة أكبر نصيب من الفجوة التعليمية العالمية، بعد منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن هنا، تحتاج المنطقة إلى توفير ٥٠٠,٠٠٠ وظيفة إضافية والاستعاضة عن ١.٤ مليون معلم يتركون المهنة، لتحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع بحلول عام ٢٠٣٠ (ستير وآخرون، ٢٠١٤: ١٩). وذلك يعني في أحيان كثيرة اكتظاظ الفصول الدراسية لارتفاع نسبة الطلبة إلى المعلمين كما يشغل عدد كبير من المعلمين غير المؤهلين هذه الوظيفة.

ونقطة أخيرة جديرة بالاهتمام فيما يخص أسباب عدم تحقيق الاستثمار في التعليم أداءً أفضل في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد تتعلق بأنظمة التقييم في هذه الدول؛ حيث تتجه كثير من طاقات الطلاب نحو تحقيق أفضل النتائج في الامتحانات. غير أن الهدف من هذه الامتحانات هو في الأساس شكل من أشكال الضبط والالتقاء لمواصلة الدراسة وليس لضمان الحصول على المعارف وتعزيز الكفاءات (انظر باكر وهودجز، يُنشر قريبًا).

وترتبط قضية عدم المساواة بالقضايا المتعلقة بنوع الجنس في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد قطعت دول المنطقة شوطًا كبيرًا في زيادة مشاركة الإناث في التعليم. ومع ذلك، تواجه النساء تحديات خاصة في سوق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. لذلك، ما تزال اسهاماتهن في التنمية الاقتصادية محدودة. وفي حين تفوق أعداد الطالبات الإناث أعداد الطلاب الذكور في الأردن والكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية، إلا أن معدلات البطالة بين الإناث لا تزال أعلى من معدلها. كما أن معدلات مشاركة النساء في سوق العمل أقل مما هي عليه في أية منطقة أخرى، حيث بالكاد تبلغ ٢٥ بالمائة في شمال أفريقيا، ولا تصل ٢٠ بالمائة في منطقة الشرق الأوسط (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٤: ٦٥). وهذا يعني أنه حتى النساء الحاصلات على مستويات تعليمية عالٍ لا يشاركن في سوق العمل، ولم يأت استثمارهن في التعليم سوى بمرود طفيف من الناحية الاقتصادية البحتة.

وتنتج حالة عدم المساواة أيضًا من خصائص أنظمة التعليم، كالدفتار إلى عامل المرونة. وتنتج الدول التي تتيح فرصًا متعددة للتعليم إلى تحقيق أداء أفضل في سوق العمالة (البنك الدولي، ٢٠٠٧). بيد أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تمتلك الكثير من الفرص للتحول من مجال إلى آخر من مجالات الدراسة، كما أن التعليم المهني يؤدي في معظم حالاته إلى طريق مسدودة بسبب المكانة الاجتماعية المتدنية والوظيفة منخفضة الأجر. فبمجرد اتخاذ القرار بشأن مجال الدراسة، لن يكون هناك مجال للتراجع، كما تغل الفرص المتاحة للفرد لمتابعة دراسته بعد قضاء فترة في سوق العمل.

وبالنظر إلى هذه الأدلة مجتمعة، يلاحظ أنها تشير إلى استمرار الحاجة إلى بذل الكثير من العمل فيما يخص إيجاد طرق جديدة لزيادة الحصول على التعليم ولضمان وصول أية تعزيزات في الجودة لكل فرد - بدلًا من اقتصر تأثيرها فقط على من يحظون أصلًا بأغلب الامتيازات.

كما أن الحصول على التعليم يرتبط بعوامل اجتماعية اقتصادية، فإن التحصيل التعليمي يرتبط بهذه العوامل أيضًا. وتشير الدراسات المتعلقة باختبار الاتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم (TIMSS) إلى أن الخلفية الأسرية والخصائص المجتمعية مسؤولة عن جزء كبير من عدم المساواة في نتائج الاختبار، لاسيما في مصر ولبنان وتونس (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٢: ٢٨). وعلوّة على ذلك، تصبح العلاقة بين تجربة جودة التعليم والعوامل الاجتماعية والاقتصادية أكثر إجحافًا مع مرور الوقت (وذلك على الأرجح بسبب انتشار التعليم الخاص، وهو ما سيناقدش أدناه) (مبادرة شباب الشرق الأوسط، ٢٠٠٩).

وترجع أحد أسباب عدم تكافؤ فرص التعليم في منطقة الشرق الأوسط إلى الطبقية المرتفعة بدرجة كبيرة في المجتمعات؛ حيث أظهرت دراسة أجرتها مؤخرًا مؤسسة بروكينغز أن الثروة تتركز بيد أقلية صغيرة متميزة بمعظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بما في ذلك لبنان ومصر)، كما يسيطر عدد قليل من الأفراد وعائلاتهم على ما يقرب من ٣٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (إيانتشوفيتشينا، ٢٠١٥).

كما يُعزى ارتفاع مستويات عدم تكافؤ الفرص إلى ظاهرة التفضيل المتنامية للتعليم الخاص لهؤلاء الذين يقدرون على تحمل تكاليفه، خاصة في المناطق الحضرية. وعلى الرغم من الزيادات الهائلة في الإنفاق على التعليم العام، فإن قطاع التعليم الخاص لا يزال يشهد نموًا مطردًا. ففي العديد من الدول (مثل البحرين والأردن ولبنان) يُفضل أولياء الأمور الأثرياء إلحاق أطفالهم بمؤسسات التعليم الخاص، حيث يُعتقد عمومًا أنها ذات جودة عالية في ضوء زيادة مستويات الكفاءة والمساءلة (على الرغم من محدودية الأدلة الموثوقة التي تؤكد ذلك، انظر وايزد ريفيو، ٢٠١٥).

٢.٢.٤.٤ قضايا اللغة

هناك أيضًا قضايا متعددة تتعلق باللغة في التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي ترتبط بمدى جودة التعليم والحصول عليه على حدٍ سواء. في حين أن اللغة العربية تُعدّ اللغة الرسمية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلا أن هناك تباينات لغوية وثقافية جوهرية بين هذه الدول، وكذلك داخل الدول نفسها، مما يؤثر وعلى نحو كبير على أنظمة التعليم والتعلم. يلتحق الطلاب بالمدارس بخلفيات لغوية متنوعة، فبالنسبة للطلاب القادمين من المناطق الفقيرة، قد يكون التدريس في الفصول المدرسية باللغة العربية الفصحى على نحو مستمر، كما أنهم قد يتحدثون العامية العربية، أو واحدة من بين عديد من اللهجات الأمازيغية، كما هو الحال في شمال أفريقيا، (شبكة التنمية البشرية، ١٩٩٨: ١٢). قد تؤدي صعوبة التعرف على المنهج الدراسي باللغة العربية الفصحى إلى تدني نتائج تعليم الطلاب وارتفاع معدلات التسرب، خاصة بين سكان الريف. وبالنسبة لمن يواصلون التعليم الثانوي، فإن ذلك يعني تحولهم في بعض السياقات نحو لغة أخرى كوسيلة لتعلم المواد العلمية والفنية في التعليم العالي. وهذا ما كان عليه الحال غالبًا، على سبيل المثال في المغرب وتونس والجزائر، حيث تُدرّس المواد العلمية باللغة الفرنسية. وفي بعض السياقات التي تلعب اللغة الإنجليزية هذا الدور. ولذلك من الصعب ملاحظة الفارق بين تقديم التعليم باللغة الإنجليزية وبين تقديمه باللغة الفرنسية، وهو أمرٌ أصبح يواجه مؤخرًا بالاستنكار لأن ذلك:

إن توطين التعليم من خلال قصره على لغة ما والتي عادة ما يصعب فهمها على المستوي الأكاديمي، لكنها أيضًا ... توفر ميزة كبيرة لهؤلاء الذين تلقوا تعليمهم بالفرنسية على نحو خاص، بعيدًا عن نظام الدولة حيث يمكنهم الحصول على تخصصات والدخول إلى مؤسسات والظفر بفرص قيمة للدراسة في الخارج. (ملك المغرب، ٢٠١٣، في روز، ٢٠١٤)

شهد تاريخ سياسة اللغات في التعليم حالة من التعقيد والاضطراب في شمال أفريقيا، لاسيما في الجزائر، حيث رفضت النخبة الحاكمة الاعتراف بالتعددية اللغوية للبلاد في بعض الأحيان كما حظرت استخدام لغات أخرى غير اللغة العربية كوسيلة للتدريس في المدارس (بن رباح، ٢٠٠٧: ٢٤٦). مع أن الوضع أخذ بالتغير الآن.

يرى منتقدو هذه السياسة أنها خلّفت "مجموعات من أنصاف المتعلمين من الخريجين" الذين يتسمون بمستوى كفاءة لغوية متدنية في كل من العربية والفرنسية، "وأجيال منبوذة غير مؤهلة لمواجهة الاقتصاد الحديث" (بن رباح، ٢٠٠٧: ٢٤٥).

وبينما تشهد اللغة الإنجليزية الآن إقبالاً في الطلب والتميز، متفوقة على اللغة الفرنسية في شمال أفريقيا بشكل واضح، فمن الصعب توقع مدى نجاح سياسات تعليم اللغات للغة الإنجليزية أو التدريس بها إلا عند توفير تعليم نوعي: إذ لم يحقق تعليم اللغات سوى نجاحات محدودة في الماضي. يجب أن تولى سياسات التعليم في المنطقة اهتمامًا بالتعددية اللغوية في المجتمعات وضمان تعزيز أو أصر الارتباط بين اللغات. كما يجب تقييم التنوع المحلي حتى يتسنى للأطفال الانتقال بسهولة للمداس والحصول على مناهج التعليم.

وقد وجد نيلسون أيضًا أن التعليم الرسمي يُعدّ منيرًا رئيسيًا لنشر القيم والمبادئ وقواعد السلوك بين صغار السن، الأمر الذي يحظى بتقدير العديد من أرباب العمل. وبالتالي، وبصرف النظر عن أي عائد آخر للتعليم والتدريب المهني والتقني، في ظل الطلب المفهوم على المهارات الشخصية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يبدو أن لمجرد الالتحاق بالتعليم الرسمي بعض المزايا، حيث يُقدر أرباب العمل ويثمنون القيم التي يُكسبها للطلاب.

ومع ذلك، فإن الأدلة على أثر التعليم والتدريب المهني والتقني على التنمية الاقتصادية الإجمالية والشمولية الاجتماعية لذي دولة هي أدلة غير قطعية بالمرّة. وتنبثق هذه النتيجة الممزوجة من حقيقة أن الأسباب وراء البطالة والصعوبات الناتجة من محاولة الحد منها تتسم بالتعقيد والتداخل. ولهذا يرى نيلسون أنه على الرغم من أن التعليم والتدريب المهني والتقني يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليه وحده فقط.

تركز مجموعة أدوات التعليم والتدريب المهني والتقني لتعزيز التعليم المهني عادة على الإصلاحات الإدارية وإطارات المؤهلات وأنظمة ضمان الجودة وآليات التمويل الجديدة واستقلالية تامة لمقدمي الخدمات في القطاع العام (ماكغراث وآخرون، ٢٠١٠: ٦٢٥). ولكن، ما زالت هذه الطريقة حتى الآن محدودة التأثير من حيث توفير فرص العمل والقضاء على الفقر (ماكغراث، ٢٠١٠). إذ يُتاح لمن هم يعملون فعليًا فرصًا محدودة لتلقي التعليم والتدريب المهني والتقني، كما لا يميل الذين لم يُكملوا تعليمهم الثانوي، وكذلك من انتهوا من التعليم الثانوي إلى عدم الالتحاق بهذا النوع من التعليم والتدريب لأنه لا يلبي احتياجاتهم بسبب تدني مستويات مؤهلاتهم.

٢.٣ دور التعليم والتدريب المهني والتقني والتنمية الاقتصادية

تتعلق المناقشة المذكورة أعلاه بأنظمة التعليم الرسمية بشكل عام. كما توجد مناقشة خاصة بشأن الدور المحدد الذي يضطلع به التعليم المهني في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتعزيز فرص الحصول على الوظائف. ولطالما كان للتعليم والتدريب المهني والتقني دوره في أنظمة التعليم الرسمية في معظم البلدان، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما أن له قدرة مشهودة على رفد الشباب بالمهارات التي تُستخدم بشكل مباشر بدرجة أقل أو أكبر في موقع العمل (كومين وبارنارت، ٢٠١٠). ويُعدّ التعليم والتدريب المهني والتقني أمرًا مهمًا جدًا لقدرته على توفير حل لمشكلة البطالة. كما أنه يحظى بالتشجيع لقدرته على تعزيز الشمولية الاجتماعية؛ إذ يحسّن من فرص الحصول على التعليم ويوفر انتقالًا سلسًا من مرحلة الدراسة إلى مرحلة العمل (نيلسون، ٢٠١٠).

وحاليًا، لا يُعرف سوى القليل عن العائدات الاقتصادية المحددة للتعليم والتدريب المهني والتقني رغم الزيادة في التركيز. وكما يوضح نيلسون (٢٠١٠: ٢٥٢)، "فإن الأدلة العملية لدعم الدعايات بشأن التعليم والتدريب المهني والتقني ليست شائعة". ويعود أحد الأسباب الكامنة وراء ندرة الأدلة بشأن فعالية التعليم والتدريب المهني والتقني إلى صعوبة تحديده وتمييزه عن أنواع التعليم الأخرى، ولذلك يصعب تمييز تأثيره على الإنتاجية بصفة خاصة.

يعرض نيلسون (٢٠١٠) نظرة عامة عن الدراسات الإحصائية الشاملة المتعلقة بعائدات التعليم والتدريب المهني والتقني على مستوى الشركات والأفراد. ويستنتج منها وجود قاعدة راسخة من الأدلة تؤكد العلاقة بين التعليم والتدريب المهني والتقني والمكاسب الاقتصادية للأفراد والشركات.

٢.٤ الخاتمة

يستعرض هذا الجزء الأدلة التي تشير إلى وجوب تحقيق الاستثمارات في التعليم لنمو اقتصادي. إلا أن ذلك لم يكن هو الاتجاه السائد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إذ تم في بعض الدول ضخ استثمارات هائلة في مجال التعليم مع مردود متدنٍ من حيث إحداث النمو الاقتصادي أو تحسين المخرجات التعليمية للطلاب.

ويشير هذا البحث إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تشكل المناخ الذي يشجع على الاستثمار بثقة في مجال إصلاح التعليم وتوقع تحقيق النتائج. ومن غير المرجح أن يكون لمواصلة تمويل التعليم بصورته الحالية - داخل المنظومة الشاملة التي تحتويه - أي أثر كبير. تحتاج المنطقة إلى جدول أعمال منهجي تغييرى يأخذ بالحسبان العقبات التي تقف في طريق التغيير لضمان وصول التعليم إلى المحرومين منه وتمكين السكان من تعزيز ما لديهم من قدرات.

ومن ثم، يحتاج الناس إلى الدعم من أجل تسخير هذه القدرات في سوق عمل متجاوب. يتطلب هذا التركيز على الجودة والمساواة في المبادرات التعليمية وتعزيز تدريب المعلمين والتنمية وتحديث المناهج الدراسية بطرق تشجع القيادة وريادة الأعمال والابتكار فضلاً عن الحرص على أن تصل مبادرات تنمية المهارات إلى أولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها من خلال لغة يمكنهم الوصول إليها.

علوة على ذلك، وعلى الرغم من استثمار الحكومات بشكل هائل في هذه البرامج (إم إي واي آي، ٢٠٠٩: ٦)، يتصف التعليم والتدريب المهني والتقني عادةً بتدني جودته التدريبية وضعف الربط بين المنهج الدراسي وسوق العمل وغياب الرؤية والدستراتيجية الموحدة، فضلاً عن الهيكل الإداري بالغ التعقيد. وعلى الرغم من أن هناك بعض التحسن الطفيف الذي طرأ على ذلك الأمر منذ ذلك الحين، إلا أن الدلائل الواردة من مصر منذ أواخر التسعينات تشير إلى أن أكبر معدل للبطالة في مصر يوجد بين خريجي التعليم المهني (أسعد، ١٩٩٧، في برسوم، ٢٠٠٤).

ويشير روجرز (٢٠١٤) إلى أن حلول المشاكل الخاصة بضعف الصلة وانخفاض الجودة في التعليم والتدريب المهني والتقني بالإضافة إلى مزاعم تسببه في استثناء انعدام المساواة يمكن تحقيقها من خلال تحويل التركيز عن زيادة توفير برامج التعليم والتدريب المهني والتقني الموحدة وأنظمتها الرقابية إلى تشجيع المبادرات الخاصة بتنمية المهارات الأقل رسمية للقوى العاملة الفعلية والمحتملة، بغض النظر عن خلفياتهم العلمية والثقافية السابقة. وهذا، وفق رؤيته، سيرسخ أساساً أقوى لإطلاق سياسة قومية تعالج نقص المهارات المتصور (روجرز، ٢٠١٤: ١٧).

الفصل الثالث:

دور اللغة الإنجليزية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

بعد أن ثبت أن هناك الكثير من التحديات التي ينبغي تجاوزها في أنظمة التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأن هناك علاقة ضعيفة بين حجم استثمار الدول في أنظمتها التعليمية والتطورات الاقتصادية استجابةً لهذا الأمر، يتناول هذا الجزء قضية دور مهارات اللغة الإنجليزية في الحصول على وظيفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن أجل معالجة هذا الأمر، ينبغي أولاً تقديم نظرة عامة على وضع اللغة الإنجليزية في المنطقة ومكانتها داخل النظم التعليمية ومستوياتها داخل المجتمعات وتطورات السياسات التي نشأت خلال محاولات زيادة إتقان اللغة الإنجليزية داخل المنطقة.^{١١}

ثم ينتقل هذا الجزء إلى مسألة ما إذا كان تنامي مكانة اللغة الإنجليزية داخل هذه البلاد سيكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل. ولذلك فإنه يستعرض الدلائل التي تربط تعلم اللغة الإنجليزية بالمكسب الاقتصادي للدول وللأفراد، كما يولى الاهتمام بالنتائج المتولدة في البقاع الأخرى. وفي النهاية، ينتهي هذا الجزء باستعراض بعض أحدث الأبحاث المتعلقة بتعلم اللغة الإنجليزية في المنطقة لتسليط الضوء على التحديات التي تواجه تطبيق تعليم لغوي ذي جودة وتقديم خدمات التعليم من خلال اللغة الإنجليزية.

٣.١ اللغة الإنجليزية في المشهد اللغوي

لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تُعد اللغة العربية اللغة الرسمية في جميع البلاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي اللغة المشتركة التي يتواصل بها معظم السكان المحليين. ويمكن لبعض أنماط اللغة العربية في أغلب الأحيان أن تلبّي احتياجات التواصل لسكان المنطقة، وهي فعلاً تلبّي هذه الاحتياجات. بشكل عام، تُستخدم اللغة العربية الفصحى الحديثة كلغة للتواصل الرسمي والمدروسي، بينما تُستخدم اللغات المحلية بشكل غير رسمي. وهذا يعني أن كثيراً من الأطفال الذين يتلقون التعليم باللغة العربية الفصحى الحديثة قد لا يألفوا هذا التنوع قبل دخول التعليم النظامي. وتختلف هذه الأنواع المحلية من منطقة لأخرى ولا تكون مفهومة دائماً للطرفين. لهذا، وعلى سبيل المثال قد لا يتمكن متحدثو اللهجة العربية التونسية والسعودية من فهم بعضهما البعض. يعني هذا أن هناك حدوداً لإمكانية أن تكون اللغة العربية لغة التواصل الرئيسية في المنطقة وخاصةً لهؤلاء الذين لهم دراية محدودة بالتدريس الرسمي باللغة العربية الفصحى الحديثة.

تتمتع اللغة الإنجليزية بأهمية في المنطقة في العديد من المجالات: مثل الأعمال التجارية والتعليم والقطاعات الثقافية والسياسية بالإضافة إلى قطاع السياحة الذي يشكل نسبة كبيرة للغاية من اقتصاد مصر والمغرب وتونس على وجه الخصوص. وتُستخدم اللغة الإنجليزية، على ما يبدو، بشكل أكبر في المناطق الحضرية، لكن استخدامها أخذ بالتزايد أيضاً عبر المنطقة ككل. ويبدو أنها متداولة بين جيل الشباب الذي يعتبر الإنجليزية المنطلق الأساسي نحو آفاق وظيفية أفضل في القطاع الخاص.

^{١١} في حين يتوفر قدر هائل من الأبحاث اللغوية المطبقة التي تختص بتاريخ ووضع اللغة الإنجليزية وتعلم اللغة الإنجليزية في بلاد حول العالم (مجال اللغات الإنجليزية العالمية، انظر سيرجنت ٢٠١٢)، فإن قلة من هذه الأبحاث تركز على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (انظر حمدان وحطاب ٢٠٠٩؛ محبوب وإلياس ٢٠١٤؛ شوب ٢٠٠٠). ولكن في ضوء إجراء عدد من الدراسات التي تبحث في كفاءة برامج تدريس اللغة الإنجليزية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي برزت في السنوات الأخيرة (مثل الحقباني ٢٠١٤؛ الصغير ٢٠١٤؛ بيالي وديميرو ٢٠١٤؛ حسن وإلهامي ٢٠١٥؛ بيسوا وآخرون)، فيبدو أن هذا المجال من الأبحاث أخذ في النمو. وبشكل هذا مؤشراً إيجابياً على الأهمية المتزايدة لمعلمي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المشاركين في المناقشات الأكاديمية الدولية.

يصل عدد سكان دولة قطر إلى ما يقرب من ٢.٢ مليون نسمة وبشكل القطريون نسبة أقل من ١٥٪ من عدد السكان. بينما يتكون سكان البحرين من أكثر من ٥٠ جنسية مختلفة وتشمل متحدثي اللغة العربية والهندية والأردية والفارسية والتاغالوغية. وهذا يعني أن اللغة الإنجليزية تُستخدم بانتظام بين قطاع كبير من المغتربين غير أنها تمثل أيضًا وسيلةً للتواصل بين المواطنين والأجانب.

لقد أشار المعلقون إلى "حالة ذعر سائدة بين الموظفين المحتمل تشغيلهم في مصر بشأن اللغة الإنجليزية" (سكواب، ٢٠٠٠) بالإضافة إلى العدد المتزايد من إعلانات فرص العمل التي تتطلب اللغة الإنجليزية في الأردن (حمدان وحطاب، ٢٠٠٩). وفي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تضم عددًا كبيرًا من الأجانب بين السكان، غالبًا ما تعتبر اللغة الإنجليزية أنها لغة التعامل المشتركة المستخدمة (انظر الجدول ٥).

الدولة	نسبة السكان الأجانب
البحرين	٥٥ (٢٠١٣، الأمم المتحدة)
الكويت	٧٠ (٢٠١٤، الهيئة العامة للمعلومات المدنية)
سلطنة عمان	٣٠ (٢٠١٣، الأمم المتحدة)
قطر	٨٥ (٢٠١٤)
المملكة العربية السعودية	٣٠ (٢٠١٣، الأمم المتحدة)
الإمارات العربية المتحدة	٨٠-٩٠

الجدول ٥: نسبة الأجانب في دول مجلس التعاون الخليجي^{١٧}

ويتزايد انتشار اللغة الإنجليزية بين الشباب مدفوعًا بالتوسع الحضاري المستمر وتصورات تحسين اللغة الإنجليزية للثقاق الوظيفية. ففي الجزائر، على سبيل المثال، تعتبر اللغة الإنجليزية قادرة على زيادة فرص العمل سواءً داخل البلد (أي في شركات النفط والغاز العالمية) أو خارجها (أي في البيئات الدولية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية).

يظهر دافع آخر لتعلم اللغة الإنجليزية بين الشباب الراغبين في الالتحاق بالدراسات العليا التي يتزايد تقديمها من خلال هذه الوسيلة.

تقوم اللغة الفرنسية أيضًا بدور هام في المنطقة ولا سيما في شمال أفريقيا وفي لبنان مع تراجع أهميتها في مصر. كما تمثل الفرنسية اللغة الرئيسية للأعمال التجارية في الجزائر والمغرب وتونس. وعلى الرغم من ذلك، أشارت العديد من الدراسات منذ منتصف التسعينات إلى أن اللغة الإنجليزية تكتسب أهمية وتتفوق أحيانًا على الفرنسية في كونها اللغة الثانية السائدة التي تُدرّس في المدارس (لباسي ٢٠١٠: ٢٧؛ داوود ٢٠٠١) - ويعزز هذا إلى الرغبة/ الحاجة في الحصول على المعلومات من 'المصدر الأصلي' بدلًا من الترجمة الفرنسية.

٣.٢ اللغة الإنجليزية والتعليم

يعرض الجزء التالي نظرة عامة عن تقديم تعلّم اللغة الإنجليزية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويبين كيف تتنامى أهميتها في النظم المدرسية عبر المنطقة.

تُعد اللغة الإنجليزية مادة دراسية إلزامية في المدارس الحكومية في جميع دول المنطقة. كما تُعد اللغة الأجنبية الأولى التي تُدرس في أغلب الأحيان. غير أن الإنجليزية في الجزائر ولبنان والمغرب وتونس، هي اللغة الأجنبية الثانية بعد الفرنسية. وحتى في هذه الدول، فإن استخدام اللغة الإنجليزية أخذ في التزايد. أمّا من الناحية التاريخية، فقد ظلت اللغات الأجنبية تُدرس بدءًا من المرحلة الثانوية ثم أخذت اللغة الإنجليزية تُدرس لأعمار أصغر بشكل تدريجي وبالتالي تزايد عدد الطلاب في المنطقة الذين يدرسون الإنجليزية كمادة دراسية طوال معظم مراحلهم التعليمية.

وبالنظر إلى حقيقة وجود نقص في المعطيات المتوفرة بشأن النتائج التعليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل عام، فإنه من غير المستغرب أن تتواجد براهين أقل عن مستويات اللغة الإنجليزية بين المدرسين والطلاب في المدارس الحكومية أو داخل المجتمعات على نحو أعمّ. وليس بالضرورة أن الدليل القائم هو دليل موحد أو جدير بالثقة، غير أنه يشير إلى أن مستويات اللغة الإنجليزية متدنية جدًا بالرغم من التواجد القوي للغة الإنجليزية في المناهج الدراسية الوطنية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعدد الساعات والسنوات التي يقضيها الطلاب في صفوف اللغة الإنجليزية.

ويوجد اهتمام كبير بالدراسة في الخارج في البيئات الناطقة بالإنجليزية مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا مع انضمام السعودية إلى قائمة أكبر عشر دول خارج نطاق الإتحاد الأوروبي إرسالًا للطلاب إلى المملكة المتحدة (المجلس البريطاني لشؤون الطلاب الدوليين ٢٠١٥). وهناك أيضًا عدد من الفروع الخارجية لجامعات بريطانية وأمريكية وكندية تُدرس بالإنجليزية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع انضمام مصر وسلطنة عُمان والسعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى قائمة أكبر ٢٠ دولة في عدد الطلاب الساعين لبرامج الحصول على درجة علمية من المملكة المتحدة بالخارج (وكالة إحصائيات التعليم العالي ٢٠١٤). ويبيد طلاب شمال أفريقيا على وجه الخصوص اهتمامًا كبيرًا بالدراسة في الجامعات التي تستخدم الإنجليزية كوسيلة للتدريس في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (يورومونيتور ٢٠١٢).

ويتزايد الطلب على اللغة الإنجليزية للتمكن من الانفتاح على الإنترنت والوصول إلى المعلومات بالرغم من أن معدل انتشار استخدام الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يزال منخفضًا نسبيًا (انظر جيلفانوفسكا وآخرين، ٢٠١٤). ومع ذلك فإن شعبية وسائل الإعلام الاجتماعية مثل الفيسبوك وتويتر في ازدياد؛ حيث أظهرت الأبحاث المتعلقة بدور وسائل التواصل الاجتماعي في أحداث 'الربيع العربي' ٢٠١١ (مثل برونز وآخرين، ٢٠١٣) أهمية استخدام موقع تويتر باللغة الإنجليزية. ويُنظر إلى اللغة الإنجليزية أيضًا على أنها لغة تواصل بين الثقافات ووسيلة للتواصل حول الإسلام على المستوى الدولي (راجع محبوب ٢٠٠٩).

في النهاية، يكثر استخدام اللغة الإنجليزية لدى الجهات المانحة الغربية وممثلي المنظمات غير الربحية الدولية التي تتمتع بتواجد قوي في بعض الدول (أي في مصر والعراق والأراضي الفلسطينية المحتلة واليمن) وهو ما يعزز تصورات الحاجة إلى اللغة الإنجليزية في فرص الحصول على وظائف وفي التنمية.

^{١٨} كما يوجد أيضًا جامعتان فرنسيتان خارجيتان في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهي: جامعة باريس السوربون - أبوظبي وجامعة الدراسات العليا للإدارة HEC Paris في المدينة التعليمية في قطر.

وتشمل هذه المبادرات بدء تعلم اللغة الإنجليزية في وقت مبكر في المناهج الدراسية، وتدريب المواد الدراسية المختلفة في المرحلة الثانوية من خلال اللغة الإنجليزية، واستخدام اللغة الإنجليزية كوسيلة للتدريس في بعض مؤسسات التعليم العالي، وتطبيق مناهج تعليمية تواصلية يكون الطالب محوراً في تدريس اللغة الإنجليزية. وتتناول الأجزاء التالية دورها كل جزء من هذه الاستجابات أو المبادرات.

اللغة الإنجليزية في المدارس اللبنانية

نتيجة للانتداب الفرنسي في لبنان من ١٩٢٣ إلى ١٩٤٦، هيمنت اللغة الفرنسية بوصفها لغة أجنبية رئيسية خلال القرن العشرين واستخدمت جنباً إلى جنب مع اللغة العربية كوسيلة للتدريس. وعلى الرغم من هذا، اتسع انتشار اللغة الإنجليزية خلال العقود القليلة الماضية، وقد غدت الآن بديلاً رسمياً للغة الفرنسية في النظام المدرسي متعدد اللغات (مينكارا، ٢٠١٣). تُدرّس اللغة الأجنبية الأولى (إما اللغة الفرنسية أو الإنجليزية) في مرحلة الحضانة، كما تم تدريس الرياضيات والعلوم أيضاً بهذه اللغة بدءاً من الصف الأول، بينما تُدرّس المواد الأخرى باللغة العربية.

وعلى الرغم من تزايد استحسان اللغة الإنجليزية، فإلا يزال عدد المدارس التي تدرس اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية أولى أقل عدداً من تلك التي تعتمد اللغة الفرنسية: ٢٦.٣ في المائة فقط من المدارس تعتمد الإنجليزية كلغة أجنبية أولى مقارنةً بـ ٥٠.١ في المائة تعتمد الفرنسية و ٢٣.٦ في المائة تعتمد اللغتين معاً.

فعلى سبيل المثال، يسعى مؤشر إي أف لإتقان اللغة الإنجليزية "EF EPI"، الذي يُزعم أنه "أكبر تصنيف لمهارات اللغة الإنجليزية في العالم"، إلى تصنيف الدول بناءً على المستويات المتوسطة لمهارات اللغة الإنجليزية بين البالغين. لقد طوّرت شركة عالمية للتدريب على اللغات مؤشر إي أف لإتقان اللغة الإنجليزية وجمعت استنتاجاتها من البيانات من خلال اختبارات اللغة الإنجليزية المتوفرة مجاناً عبر الإنترنت.^{١٩}

وتشير أحدث البيانات لمؤشر إي أف لإتقان اللغة الإنجليزية إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تضم ثمانية من أقل عشر دول في المستوى في مؤشر ٢٠١٤، وتُعدّ إلى حد كبير أضعف منطقة في العالم من حيث كفاءة اللغة الإنجليزية (مؤشر إي أف لإتقان اللغة الإنجليزية ٢٠١٤: ٢٧). وعلى نحو مماثل، كشفت نتائج تضمناها تقرير مؤشر شركة جلوبال إنجلش الخاص باللغة الإنجليزية للأعمال التجارية (٢٠١١) أن الشركات في الشرق الأوسط تتسم بأدنى معدل تصنيف في كفاءة اللغة الإنجليزية للأعمال التجارية (٣،٤٥ من ١٠) في المناطق التي يغطيها التقرير. وحتى في السياقات التي تحولت فيها الجامعات في المنطقة نحو التدريس باستخدام اللغة الإنجليزية (مثل قطر والإمارات العربية المتحدة)، لم يبدو أن الطلاب أو كثير من المعلمين مستعدين للمتطلبات الصارمة للمقررات الدراسية الأكاديمية باللغة الإنجليزية - على الرغم من السنوات العديدة التي قضاها في الدراسة (بيلها وإلهامي، ٢٠١٥: ٦). وهذا ليس مستغرباً نظراً للتحديات التعليمية المستمرة التي تم تناولها أعلاه والتي تؤثر أيضاً على تعلم اللغة الإنجليزية.

تم تجريب الأنشطة التعليمية المختلفة في محاولة لتحسين جودة التدريس ونتائج التعليم لتدريس اللغة الإنجليزية في المنطقة.

^{١٩} واجه مؤشر إي أف لإتقان الإنجليزية انتقادات لافتقاره للعينات التمثيلية نظراً لثن المشاركين في الاختبارات مختارون ذاتياً ويجب أن يكون لديهم إمكانية الدخول على الإنترنت. غير أن هناك مقارنات قليلة بديلة متاحة للبلد من خلال مهارات اللغة الإنجليزية الخاصة بهم.

غير أن اللغة الإنجليزية في الجزائر تُعدّ اللغة الأجنبية الثانية (بعد الفرنسية) وليست جزءًا من منهج التعليم الأساسي، ويبدأ الطلاب بشكل عام تعلمها في الصف السادس. وهذا هو الوضع القائم في المغرب (على الرغم من التغيير المحتمل، انظر المقالة القصيرة أدناه).

تشير الافتراضات عادةً أنه نظرًا لتعلم الأطفال اللغات بشكل أكثر سهولةً من البالغين، فكلما بدأ التعلم مبكرًا كان أفضل. غير أن بدء الأطفال التعلم في سن مبكرة لا يأتي بالنتيجة المرجوة لأن هناك نقصًا في المعلمين المدربين جيدًا والذين يتمتعون بالمهارات اللغوية الكافية. يتطلب تعلم اللغة للطلبة المبتدئين أساليب تربوية وأنشطة مناسبة تلهم ثقتهم وإبداعهم وتبني على قدرتهم الناشئة على القراءة والكتابة بلغاتهم الأخرى (راجع كامرون، ٢٠٠١).

نظام في حالة تغير دائم: اللغة الإنجليزية أم الفرنسية كلغة ثانية رسمية للمغرب؟

لا تزال المغرب مترددة بشأن ما إذا ما كانت ستبقي على اللغة الفرنسية كلغة أجنبية أولى للبلاد واللغة السائدة المستخدمة في التدريس في التعليم العالي أم ستستبدلها باللغة الإنجليزية.

في أواخر يناير/كانون الثاني ٢٠١٥، قدم المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي تقريرًا لجلدة الملك محمد السادس أوصى باعتماد اللغة الإنجليزية كاللغة الأجنبية الرئيسية في مناهج التعليم المغربية (عرباوي، ٢٠١٥).

وقد تزايد تبني التعلم الخاص للغة الإنجليزية والتعلم الخاص المدعم كذلك في العقد الماضي. ففي ٢٠٠٠-٢٠١٠، تم تسجيل ما مجموعه ٢٩٤,٢٠٢ طالبًا في تعلم اللغة الإنجليزية مقارنةً بـ ٤٢٨,٨١٧ في الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٣ - وهو ما يعد زيادة بنسبة ٤٥,٨ في المائة. وعلى النقيض من ذلك، تراجع التسجيل في اللغة الفرنسية كلغة ثانية بنسبة ٨,٤ في المائة خلال الفترة نفسها (مركز البحوث والتطوير التربوي، ٢٠١٣).

٣.٢.١ بدء تعلم اللغة الإنجليزية مبكرًا في المناهج الدراسية

بدأ تدريس اللغة للأطفال بالمدارس مبكرًا استجابة لإحدى السياسات المشتركة في المنطقة (وخارجها) للمستويات المتدنية للغة الإنجليزية في المجتمع (انظر جرادول، ٢٠١٠). أصبح توجه البلاد يميل بشكل متزايد نحو بدء تعلم اللغة الإنجليزية في سن مبكرة - خاصةً في تلك البلاد التي تلعب فيها اللغة الإنجليزية دورًا هامًا في التعليم العالي. وقد غدت اللغة الإنجليزية الترمز لإلزامية من الصف الأول للطلاب في البحرين ومصر والأردن والكويت ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي المملكة العربية السعودية، انخفض تدريجيًا مستوى بدء تعلم اللغة الإنجليزية للطلاب مع مرور الوقت: حيث تم إدخال اللغة الإنجليزية في الصف السابع في ٢٠٠٣، ثم انخفض إلى الصف الخامس، فالصف الرابع في ٢٠١٢ (ووزارة التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية، ٢٠١١). وتخطط وزارة التعليم اليمنية لتدريس اللغة الإنجليزية كجزء من المناهج الدراسية بدءًا من الصف الرابع (بدلًا من الصف السابع) بالرغم من أن حالة عدم الاستقرار السياسي زادت من صعوبة تنفيذ التغيير التعليمي.

٣.٢.٢ تطبيق منهج تدريس اللغة التوافقية (CLT)

تُقدم سياسات في معظم البلدان لدعم المناهج التي تركز على المعلم والمناهج التوافقية لتدريس اللغة الإنجليزية في المناهج الوطنية. ففي مصر على سبيل المثال، قدمت وزارة التعليم عام ١٩٩٩ منهجًا وطنيًا جديدًا للغة الإنجليزية كلغة أجنبية قائمة على تدريس اللغة التوافقية. وفي الأردن، تبنت وثيقة منهج ١٩٩٩ نهجًا توافقيًا لتدريس اللغة، كما أعادت هيكله الأهداف العامة لتدريس اللغة الإنجليزية. وفي عام ٢٠٠٥، تم إجراء مزيد من التحديثات على أهداف تدريس اللغة الإنجليزية. وتوسعت هذه التحديثات لتشمل ما يلي:

١. اكتساب المهارات اللدزمة من أجل استخدام فعال لتكنولوجيا المعلومات فضلا عن السجل اللغوي المستخدم.
٢. اكتساب موقف إيجابي تجاه اللغة الإنجليزية وإدراك أهميتها باعتبارها لغة عالمية ووسيلة لتعزيز التفاهم المتبادل بين الشعوب والبلدان إضافة إلى كونها وسيلة لتعزيز التطور المهني للفرد.

ومع ذلك، لم يفض تنفيذ هذه السياسات إلا إلى نتائج محدودة حتى الآن. وفي البحوث المستجدة في هذا المجال، نُسبت أسباب التحديات التي تواجه تطبيق هذه السياسات إلى المناهج التي عفا عليها الزمن والافتقار إلى التعليم المناسب للمدرس أو مبادرات التنمية المهنية بالإضافة إلى قناعات الطلاب والمُدرسين عن تعلم اللغة الإنجليزية والحاجة إلى وجود تحول في سياسات التقييم (راجع القسم ٣.٤.١ أدناه).

وتشمل الإجراءات الأخرى التي ألمحت إلى تحول متزايد نحو اللغة الإنجليزية توقيع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني في عام ٢٠١٤ اتفاقية شراكة مع المجلس الثقافي البريطاني في المغرب لاعتماد منهج لغة إنجليزية متوسطة في ثلاثة مدارس ثانوية. وفي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤، أعلن لحسن الداودي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي في المغرب، أن الحكومة المغربية تمضي قدمًا لتعزيز وضع اللغة الإنجليزية في الجامعات المغربية (عليو، ٢٠١٤). اعتبارًا من يناير/كانون الثاني ٢٠١٥، يجب على طلاب العلوم، وأساتذة في مجموعة مختارة من مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والعلوم الصحية، إثبات كفاءتهم في اللغة الإنجليزية قبل السماح لهم بالدراسة أو العمل في جامعات العلوم (الدستشاريون الدوليون للتعليم والمعارض، ٢٠١٥).

ومع ذلك، فقد كان هذا الاتجاه محل جدل، وحتى الآن، لم يتم اتخاذ قرار محدد بشأن وضع اللغة الإنجليزية؛ إذ أعلن المجلس الأعلى في مارس/ آذار ٢٠١٥ بأنه تراجع عن توصياته بأن تحل اللغة الإنجليزية محل اللغة الفرنسية (الأخبار العالمية من المغرب، ٢٠١٥). ويُذكر أن الضغط القائم لتبقى اللغة الفرنسية هي اللغة الأجنبية الأولى في المغرب يرجع إلى كونها على صلة بالعلاقات المغربية الفرنسية التي تم استعادتها في التونة الأخيرة بعد عام واحد من الخلاف الدبلوماسي. ويبدو أن تراجع هذه السياسة لم يحظَ بقبول شعبي لدى شريحة كبيرة من السكان، ومع ذلك، فليس واضحًا إذا ما كانت الخطوات السابقة باتجاه اللغة الإنجليزية ستمضي قدمًا أم لا.

في حين أن الحكومة المغربية تبدو ملتزمة بفكرة تدريس لغات أجنبية، فمن غير الواضح حتى الآن أي لغة (لغات) ستسيطر على قطاع التعليم. ومن المؤكد أن هذا التردد بشأن سياسة تعليم اللغات سيزيد من صعوبة تنفيذ ممارسات تعزيز جودة التعليم في جميع أنحاء المغرب.

٣.٢.٣ التدريس باللغة الإنجليزية في مواد معينة

يُعد طرح بعض المواد الدراسية باللغة الإنجليزية من الأساليب الأخرى التي تسعى من خلالها سياسات المدارس نحو تحسين كفاءة اللغة الإنجليزية وإعداد الطلاب ليكونوا مستعدين لقبول مزيد من التدريب على اللغة الإنجليزية وتعلمها. وعلى نطاق ضيق، تقدم دولة المغرب امتحاناً للثانوية العامة يمنح الطلاب حرية اختيار اللغة الإنجليزية في المواد الدراسية المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في ثلاث من المدارس الثانوية (عرباوي، ٢٠١٤). وقد تم إطلاق منهج باللغة الإنجليزية في تعليم كل من العلوم والحساب وتكنولوجيا المعلومات والصحة والفيزياء في مشروع أكثر شمولاً في أبو ظبي في المدارس الثانوية العليا من أجل إعداد طلاب المدارس بصورة أفضل لتحقيق المستوى المطلوب في اللغة الإنجليزية للنجاح في الجامعة (بلحياح وإلهامي، ٢٠١٥). وكجزء من هذا التوجه، تم توظيف أكثر من ألف مدرس جديد لتعزيز معايير التدريس في دولة الإمارات العربية المتحدة، نصفهم من الدول الناطقة باللغة الإنجليزية. وتحمل هذه البرامج تأثيراً محدوداً على الرغم من وجود مخاوف حالية بشأن عدم إتقان الطلاب للغة العربية بصورة كافية نتيجة لها.

٣.٢.٤ المدارس الخاصة

حظيت المدارس الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشعبية متزايدة في العقد الماضي: تشير إحصائيات عامي ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى أن ٨ بالمائة من إجمالي الطلبة يلتحقون بمدارس خاصة مقارنة بنسبة ٦ بالمائة فقط في عام ٢٠٠٨ (المجلس الثقافي البريطاني، ٢٠١٣ ج). وفي التعليم الخاص، يدخل التدريس باللغة الأجنبية في وقت مبكر على مستوى المناهج الدراسية، حيث تستخدم الكثير من المدارس اللغة الإنجليزية في التدريس في مادتي الرياضيات والعلوم على الأقل. وعلى الرغم من أن جودة التعليم في المدارس الخاصة ليست بالضرورة أفضل من نظيراتها من المدارس العامة، إلا أن المدارس الخاصة تشتهر على نطاق واسع بأنها تتمتع بجودة عالية وملحوظة في اللغة الإنجليزية من حيث التعليم وبموارد أفضل من تلك الموجودة في المدارس العامة (انظر وايزد ريفيو، ٢٠١٥). وتميل المدارس الخاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى توظيف مدرسين مغتربين لتدريس اللغة الإنجليزية، الأمر الذي يعود بفائدة ملموسة.

النجاح النسبي لتدريس اللغة الإنجليزية في الإمارات العربية المتحدة

يشير مؤشر إي أف لإتقان الإنجليزية (٢٠١٤) إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة كانت الأكثر نجاحاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث تحسين تعلم اللغة الإنجليزية بين سكانها:

تُعد دولة الإمارات العربية المتحدة ضعيفة في إتقان اللغة الإنجليزية مقارنة بدول في مناطق أخرى، ولكنها برزت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لنجاحها النسبي في تعليم اللغة الإنجليزية. وينبع هذا النجاح من اتباع مستويين من إصلاح التعليم. في المستوى الأول، حسّنت دولة الإمارات العربية المتحدة البرامج التدريبية للمعلمين والإداريين بسبب تحديثها لمنهجها.

لا يزال المستوى الثاني الذي بدأ في عام ٢٠١٠ حديثاً جداً وليس بوسعه إحداث أي تأثير على إتقان البالغين للغة الإنجليزية، ولكنه أسفر بالفعل عن نتائج ملحوظة في الاختبارات الوطنية للأطفال. وقد عملت هذه المجموعة الثانية من الإصلاحات على زيادة استخدام اللغة الإنجليزية كلغة التدريس في بعض المواد وأدخلت التكنولوجيا في كل الفصول، كما أنها فرضت دروس اللغة الإنجليزية في جميع المدارس الابتدائية.

وتُعد اللغة الإنجليزية إلزامية في الإمارات العربية المتحدة للدلتحاق بالجامعات الاتحادية في جميع الدورات الدراسية، حيث تُدرس العديد من الدورات باللغة الإنجليزية. ومع ذلك، تدخل ٣٠٪ من ميزانية الجامعات الاتحادية في دروس التقوية، بما في ذلك دروس التقوية في اللغة الإنجليزية نظراً لعدم كفاية التدريب في المدارس الابتدائية والثانوية. وبعد حضور هذه الدروس لمدة عام أو عامين بعد التخرج من المدارس الثانوية مألوفاً للطلبة وذلك قبل السماح لهم ببدء الدورات الدراسية الجامعية. ومن الواضح أن إلزام النظام الجامعي بتعويض القصور في نظام تعليم الصف الثاني عشر مكلف وغير فعال. (مؤشر إي أف لإتقان الإنجليزية، ٢٠١٤: ٢٧)

وتخدم هذه الكلية البحرين ومنطقة الخليج بشكل عام من خلال تقديم التعليم الفني والمهني التطبيقي وتقديم دورات قصيرة بالإضافة إلى تقديم خدمات الأبحاث التطبيقية والخدمات الاستشارية، إلى جانب تبني مناهج التعلم القائمة على حل المشاكل المعروفة دوليًا. وتؤكد الكلية على موقعها الإلكتروني أن الخريجين "سيكونون جاهزين للعمل ويتمتعون بالثقة والكفاءة وستكون لديهم دراية وعلم بما هو متوقع منهم في البيئة المهنية ولديهم قدرة على تحقيق أقصى ما لديهم". كما أن البرامج والمؤهلات والدورات بالإضافة إلى المنهجية الأساسية لطريقة طرحها يتم تطويرها بالتنسيق مع معاهد الأعمال والمعاهد الصناعية والمعاهد المهنية ومعاهد التعليم الدولى ومعاهد التدريب.

يتعين على الطلبة اجتياز اختبارات القبول في كل من اللغة الإنجليزية والرياضيات، إذا كانت اللغة الإنجليزية هي لغة التدريس. ويوفر معهد بوليتكنك البحرين طوال مدة الدراسة الدعم التعليمي - وخاصة في مجال تطوير مهارات الكتابة - حيث يُشار إلى أن "كلًا من أصحاب العمل والأكاديميين يبدون اهتمامًا كبيرًا بالكفاءة في اللغة الإنجليزية المكتوبة". وفي عام ٢٠١٥، افتتح معهد بوليتكنك البحرين مركزًا جديدًا للكتابة واللغة يوفر دورات لغوية للموظفين غير العاملين بالتدريس في بوليتكنك، فضلًا عن الخدمات اللغوية لقطاع الأعمال في البحرين والمجتمع ككل. ومركز اللغة الإنجليزية التابع للمعهد حاصل على ترخيص من سيتي أند جيلدز "City and Guilds" باعتبارها "مؤسسة تنمية المهارات الرائدة التي توفر الخدمات لموردي خدمات التدريب وأصحاب الأعمال والمتدربين عبر مجموعة متنوعة من القطاعات لتلبية احتياجات موقع العمل المعاصر". (www.polytechnic.bh/ and-language-centre/ news/bahrain-polytechnic-opens-writing-

٣.٢.٥ القطاع الخاص: تعلم اللغة الإنجليزية غير الرسمي

حتى عندما يُستخدم القطاع العام لتوفير التعليم الأساسي، فهناك اتجاه سائد بين الآباء والمهات للاستثمار في التعليم الخاص لأطفالهم من أجل تكملة التعلم المدرسي وخصوصًا في مجال اللغة الإنجليزية. يعتمد نسبة كبيرة من الطلبة في شمال أفريقيا وخاصة في المغرب ومصر وتونس على الدروس الخصوصية والتي تعتبر "لا غنى عنها لاجتياز الامتحانات". ويعتمد ٧٠ بالمائة من طلبة المرحلة الثانوية في تونس على الدروس الخصوصية، وغالبًا ما تكون مع نفس المدرس الذي يدرسه في الصفوف العادية. (يورومونيتور، ٢٠١٢).

٣.٢.٦ التعليم التكميلي (بما في ذلك التعليم والتدريب المهني والتقني)

يُقدم التعليم التكميلي والتدريب المهني بصفة عامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باللغة العربية، وذلك على الرغم من اعتماد هذا على مجال التدريب. فعلى سبيل المثال، يدرس معهد البحرين للتدريب مجموعة كبيرة من التخصصات مثل الهندسة ودراسة الأعمال باللغة الإنجليزية (المجلس الثقافي البريطاني، ٢٠١٤ أف). وبالمثل، فإن مبادرة كلية مجتمع قطر، التي وضعت لإعداد الطلبة بشكل جيد للوظائف المهنية الأولية في مجالات دراستهم مع تجهيزهم لمتابعة الدراسات العليا، تدرس الكثير من برامجها باللغة الإنجليزية (هاميلتون، ٢٠١٢).

بوليتكنك البحرين

أسست الحكومة البحرينية معهد بوليتكنك البحرين عام ٢٠٠٨ لمعالجة الحاجة إلى قوى عاملة بحرينية ماهرة، وذلك بهدف دعم النمو الاقتصادي وتنويع الاقتصاد.

ووفقاً لإحصائيات وزارة التعليم، تعد اللغة الإنجليزية الدورة الدراسية الأكثر شعبية (المجلس الثقافي البريطاني، ٢٠١٤ج). وفي المملكة العربية السعودية - التي بُذلت فيها مساعٍ لزيادة مستوى الكفاءة في اللغة الإنجليزية - كآلت معظم الجامعات والكليات تقريباً تضم أقساماً للغة الإنجليزية ومراكزاً للغة الإنجليزية تعمل على تدريس اللغة الإنجليزية للطلبة من جميع الأقسام الأخرى.

تعد اللغة العربية هي لغة الدراسة في الجامعات العامة في مصر ما لم يقرر مجلس الكلية استخدام لغات أخرى حسب الظروف الخاصة. ومع ذلك فاللغة الإنجليزية تُعد مطلباً لجميع المتحقين بمعاهد التعليم العالي في مصر، ولكن هناك نقص في تقييم الاحتياجات ومعايير الكفاءة. لذا في كثير من الحالات، يتخرج الطلاب من الجامعات دون اكتساب كفاءة تواصلية. وهذا هو الحال في ليبيا، حيث أفادت الدراسات بأن مستوى الكفاءة المنخفض بين الخريجين مقلق بشكل خاص؛ نظراً لثمن الغالبية منهم يلتحقون بعد ذلك بالعمل مدرسين للغة الإنجليزية (بورج، ٢٠١٤).

٣.٢.٨ التدريس بواسطة اللغة الإنجليزية في التعليم العالي

تميل الكثير من المعاهد الخاصة بالتحفة بالتزايد إلى استخدام اللغة الإنجليزية في التدريس. وتحظى المعاهد الخاصة بسمعة أفضل بين أصحاب العمل، وهي معروف عنها تخريجها لطلاب بمهارات عالية وإتقان للغة الإنجليزية يتميزون بأنهم أكثر ملاءمة لسوق العمل من أقرانهم الذين حظوا بتعليم عام (بورومونيتور، ٢٠١٢). ولا تسير الأمور دائماً على هذا النحو: حيث تفضل أغلبية الشركات العراقية خريجي الجامعات العامة وتعتبرهم أكثر كفاءة من أقرانهم الذين تلقوا تعليماً خاصاً.

تميل المعاهد التي لا تطرح مناهجها باللغة الإنجليزية إلى إبراز اللغة الإنجليزية كجزء من المنهج الدراسي الأساسي. ففي الكويت، على سبيل المثال، يُدرج كل معهد من معاهد التعليم والتدريب المهني والتقني وحدة لاستخدام اللغة الإنجليزية لأغراض محددة في المنهج الدراسي (المجلس الثقافي البريطاني، ٢٠١٤هـ). وفي الأردن، لا يتم إدراج اللغة الإنجليزية إلا في بعض التخصصات حسب الحاجة لها، كما في برامج السياحة والفنادق (المجلس الثقافي البريطاني، ٢٠١٤ج).

وفي شمال أفريقيا، ليس هناك ميل إلى إدماج اللغة الإنجليزية رسمياً في المناهج الدراسية لقطاع التعليم المهني، على الرغم من الوعي المتزايد بالحاجة إلى ذلك (المجلس الثقافي البريطاني، ٢٠١٤أ). وفي ليبيا، يتم تدريس اللغة الإنجليزية في المدارس الإعدادية والمعاهد المهنية المتوسطة، غير أن الطلبة لا يتخرجون من هذه البرامج بشكل عام وهم مؤهلون لاستخدام اللغة الإنجليزية في موقع العمل (سكيليكز، ٢٠١٣).

٣.٢.٧ التعليم العالي

اللغة العربية هي اللغة الرسمية للتعليم والتدريس وإلقاء المحاضرات في التعليم العالي في معظم معاهد التعليم العالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. على الرغم من وجود استثناءات في هذا الشأن. وهناك العديد من مجالات الدراسة في كل دولة تعتمد اللغة الإنجليزية بالفعل كلفة للتدريس فيها (مثل الكليات العلمية والطبية وإدارة الأعمال والهندسة).

للغة الإنجليزية دور كبير في التعليم الجامعي بالأردن، حيث تُستخدم كلفة للتدريس في بعض المواد، فضلاً عن التوسع في أقسام اللغة الإنجليزية والترجمة. ومنذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، كان يجب على جميع طلبة الجامعات الالتحاق بدورات في مهارات الاتصال باللغة الإنجليزية بغض النظر عن تخصصاتهم. وعلو على ذلك، توفر أغلب الجامعات العامة برامج الماجستير في الأدب والترجمة واللغويات للغة الإنجليزية.

٣.٣.١ العائد على الاستثمار لتعلم اللغة الإنجليزية

برز مجال 'علم اقتصاد اللغة' في السنوات الأخيرة تزامناً مع سعي المجالات الأكاديمية معرفة عائد الاستثمار من التعليم، وهو المجال الذي حاولت البحوث تحديد القيمة النسبية للمهارات اللغوية (انظر جرن، ٢٠١٣). ولقد حاولت الأبحاث المختلفة استحداث وسائل لفهم وحساب العلاقة بين تعلم اللغة الإنجليزية والمكاسب الاقتصادية وفرص الحصول على الوظائف. ولد يساعدنا هذا الفهم علي تقدير قيمة المهارات المختلفة في سوق العمل فحسب، بل يساعدنا أيضاً على تحديد كيفية تخصيص الموارد النادرة لتحقيق أفضل النتائج (في نظم التعليم على سبيل المثال). وفيما يلي تفسير لنتائج جزء من هذا العمل، مع التركيز على الجوانب الأكثر ارتباطاً ببيئة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أجرى كل من كو وزوسمان (٢٠١٠) دراسة تستكشف إذا ما كانت الدول التي استثمرت في تدريس اللغة الإنجليزية في مناهجها الوطنية قد حققت عائداً من ذلك الاستثمار أم لا. وللقيام بذلك، فقد أنشأت مجموعة بيانات قائمة على متوسط الدرجات في البلد في اختبار اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية (TOEFL) على مدار ٣٠ عاماً في ١٠٠ دولة لا تعتبر اللغة الإنجليزية فيها اللغة الأولى (بما في ذلك ١٥ دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا). وبغض النظر عن قلب العوامل الأخرى التي تؤثر على التجارة، فقد أوضحنا أن المعرفة الجيدة باللغة الإنجليزية في دولة ما تؤثر بشكل كبير وهائل من الناحية الإحصائية على تدفق التجارة الدولية.

وهو عليه الحال فعلياً في قطاعات الرعاية الصحية والتكنولوجيا. وتقتصر هذه الدورات إلى حد كبير على المعاهد العامة، كما أن إجراءات القبول للجامعات الخاصة يُنظر إليها على أنها أكثر تساهلاً مما يثير تساؤلات حول المعايير المتبعة.

٣.٣ العلاقة بين اللغة الإنجليزية وفرص الحصول على وظيفة

يبين القسم السابق كيف تحظى اللغة الإنجليزية بأهمية متزايدة في المناهج التعليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على كافة المستويات، وتأتي المبادرات السياسية مدفوعة بالتصورات التي ترى أن اللغة الإنجليزية ذات أهمية خاصة لدفع عجلة النمو والتنمية الدولية و كلفة للأعمال على الصعيد العالمي (راجع المجلس الثقافي البريطاني، ٢٠١٣). وهناك افتراض في المنطقة أيضاً يرى أن حضور مهارات أقوى في اللغة الإنجليزية بين السكان سيزيد من إمكانيات المنطقة لتحقيق التنمية الاقتصادية. ومن المفترض أن تساعد مستويات إجادة اللغة الإنجليزية العالية بين القوى العاملة المحلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يلعب دوراً فعالاً أيضاً في تحسين الأحوال الاقتصادية عامة وتوفير فرص عمل (يورومونيتور، ٢٠١٢).^٢ كما أن إجادة السكان للغة الإنجليزية تتيح للحكومة ترويج القوى العاملة أمام المستثمرين المحتملين بأنهم يتمتعون بمستوى تعليم جيد ويتقنون اللغتين، مما يُشجعهم على الاستثمار. ومن المفترض أيضاً أن مهارات اللغة الإنجليزية لدي الأفراد تعزز من قدرتهم على الحصول على وظائف بالإضافة إلى تحقيق كسب مادي لهم. وحتى وقت قريب، تمحورت الأفكار الخاصة بأهمية مهارات اللغة الإنجليزية حول تصورات مجردة، غير أن مجال علم اقتصاد اللغة في طريقه الآن إلى استكشاف سبل لقياس حجم تلك الأهمية.

^٢ وذلك على الرغم من أهمية الأخذ في الاعتبار أن القطاعات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقيدة في جانب توليد الاستثمار الأجنبي المباشر نظراً لأنها لا تنصب بشكل كامل على العملة (انظر القسم ١).

٣.٣.٢ التعددية اللغوية والنمو الاقتصادي

تُشير الأبحاث بشكل عام في السياقات التي تُدرّس فيها اللغة الإنجليزية كلغة ثانية أو كلغة أجنبية إلى الفوائد الاقتصادية لتعلم اللغة الإنجليزية. ومع أن نفعية وأهمية اللغة الإنجليزية واضحة وضوح الشمس ولا جدال فيها، غير أن الأمر نفسه ينطبق على المهارات التي يمكن اكتسابها في أي لغة أخرى - حيث تعتبر جميع المهارات اللغوية استثمارًا مربحًا للأفراد (جرين، ٢٠١٣). وبالمثل، فإن المهارات اللغوية مفيدة للمجتمع، وبالتالي فإن تمويل تعلم اللغات يبدو أمرًا له ما يبرره حسب الشواهد الاقتصادية وكافة الفوائد الأخرى المستتقة من تعلم اللغات (على سبيل المثال المزايا المعرفية وتعزيز كفاءة الاتصال بين الثقافات وتعزيز الكفاءة في اللغات التولية).

وعلى الرغم من اتضاح قدرة مهارات اللغة الإنجليزية في تفعيل التجارة الخارجية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن الرخاء الاقتصادي يتنح عن تفضيل لغة عن أخرى. ففي الواقع، يرى كل من أركاند وجرين (٢٠١٣) أن التعدد اللغوي أمر له قيمة كبيرة للمجتمعات، وأنه لا يمثل بأي حال عائقًا أمام تحقيق التنمية الاقتصادية كما كان يُظن في السابق. ويشير تحليلهما إلى حقيقة أن استخدام اللغات المحلية يزيد من متوسط دخل الفرد في سياقات مرحلة ما بعد الاستعمار. وهو ما قد يُعزى إلى أن الكثير من عمليات التبادل التجاري في القطاعات غير الرسمية في هذه الدول تتطلب استخدام اللغات المحلية أو الإقليمية (انظر كولمان وآخرون، ٢٠١٣)، أو أن الاستخدام الكبير للغات المحلية بالمجتمع قد يزيد من احتمالية استخدامها في التعليم، كما يزيد من إمكانية تحصيل المواطنين لمهارات القراءة والكتابة فيها، والذي له بدوره تأثير إيجابي على جودة التعليم (بينوك، ٢٠٠٩).

وفي دراسة أخرى، يستخدم لى (٢٠١٢) الناتج المحلي الإجمالي للفرد ودرجات اختبار التوفل TOEFL كمقاييس لبحث العلاقة بين اللغة الإنجليزية والنمو الاقتصادي في ٤٣ دولة (تشمل أربع دول بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مصر والأردن والمغرب وسوريا). غير أنه يرى أن الدول الوحيدة التي تحقق تقدمًا في مستوى إجادة اللغة الإنجليزية بين سكانها هي تلك الدول الواقعة في آسيا وأوروبا، وهو ما ينتج عنه نمو اقتصادي إيجابي. وذلك أن إجادة اللغة الإنجليزية - كما يرى - أمر لازم ولكنه غير كاف لتحقيق التنمية الاقتصادية. ويختتم قائلاً:

سيكون لإجادة اللغة الإنجليزية تأثير إيجابي على مسار التنمية الاقتصادية حال اقتران زيادة مستوى إجادة اللغة الإنجليزية بوجود حد أدنى من رأس المال المادي والتكنولوجيا والاستقرار السياسي والحكم الرشيد وغير ذلك من عوامل أخرى لن يكون للتحسن في إجادة اللغة الإنجليزية إضافة كبيرة إلى التنمية الاقتصادية لأي دولة ما لم يقترن بتراكمات من رأس المال المادي والتكنولوجيا ورأس المال الاجتماعي (لى، ٢٠١٢: ١٨)

وهذا استنتاج مهم يجب أخذه بعين الاعتبار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - حيث هناك حاجة ماسة إلى إدخال إصلاحات في الأنظمة الموسعة: ومن غير المرجح أن يؤدي الاستثمار في تعليم اللغة الإنجليزية وتنمية المهارات إلى تحقيق نمو اقتصادي إن لم يقترن ذلك بإجراءات أخرى. ومن هنا فإن أي جهد مبذول لتحسين الجودة التعليمية وتدريب اللغة الإنجليزية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يجب أن يكون جزءًا لا يتجزأ من برنامج أوسع نطاقًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن باب التنبيه، تجدر الإشارة إلى أن الدراسة تتعلق فقط بالعمل بأجر في القطاعات التي تغلب عليها الاتصالات الدولية. وعلى الرغم من أن عدد العاملين في هذه القطاعات كبير فعليًا، فإنه لا يمثل سوى نسبة ضئيلة من مواطني هذه الدول. مما يعني أن هذه الأرقام قد لا تعكس تأثير مهارات اللغة الإنجليزية بالنسبة لعموم المواطنين.

٣.٣.٣.١ اللغة الإنجليزية والوضع الاجتماعي

يشير البحث أيضًا إلى أن هناك علاقة وطيدة بين مهارات اللغة الإنجليزية والوضع الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فغالبًا ما يرى أصحاب العمل في المستويات المرتفعة لإجادة اللغة الإنجليزية مؤشراً على الوضع الاجتماعي، حيث يغلب على من يجيدون تحدث الإنجليزية بطلاقة الانحدار من عائلات قادرة على تحمل تكاليف التعليم الخاص للغات (برسوم، ٢٠٠٤: ٢٠٠٤). لذا، فحتى في الوظائف التي لا تشترط اللغة الإنجليزية، يفضل أرباب العمل أن يجيد المرشحون لها اللغة الإنجليزية، حيث يعتبرون أن الموظفين من هذه النوعية هم في الغالب من طبقة اجتماعية عالية، ومن ثم يُنظر إليهم على أنهم موارد بشرية أفضل للشركة.

دور اللغة الإنجليزية في توظيف

الخريجات في مصر

تقدم نظرة غادة برسوم (٢٠٠٤) الإثنوغرافية للتفاعل بين خصائص الخلفية الأسرية والتعليم وسوق العمل رؤية ثاقبة حول الدور المعقد لمهارات اللغة الإنجليزية لدى النساء للحصول على وظيفة بالقطاع الخاص في مصر. وتساعد هذه الصورة على توضيح أسباب عدم نجاح سنوات الدراسة بالضرورة في تحقيق مكاسب اقتصادية لبعض الأفراد.

٣.٣.٣ الدلائل المستقاة من منطقة

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

على الرغم من إدراج عدد قليل من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الدراسات الدولية المذكورة أعلاه، إلا أن نوع الأبحاث الاقتصادية الجوهرية التي تتناول العلاقة بين مهارات اللغة الإنجليزية والمكاسب الاقتصادية في المنطقة ما تزال دون نوعية الأبحاث التي تُجرى في مناطق أخرى من العالم (على سبيل المثال في جنوب آسيا، انظر إيرلنج، ٢٠١٤). ومع ذلك فهناك استثناء واحد في هذا السياق، ألا وهو بحث اليورومونيتور (٢٠١٢).

أجريت دراسة اليورومونيتور (٢٠١٢) في عدة دول بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا^{١١} في محاولة لتحديد الأدلة الكمية من أجل استعراض كيفية الترويج للغة الإنجليزية باعتبارها عامل مهم في تحقيق نمو اقتصادي في عدة بلدان نامية مختلفة. وتشمل الأساليب المستخدمة في هذه الدراسة نظام تصنيف مكون من مؤشرات كمية مثل النسبة المئوية للاستثمارات الأجنبية المباشرة من البلدان الناطقة بالإنجليزية وتصنيف سهولة القيام بالأعمال التجارية والإنفاق الحكومي على التعليم وما إلى ذلك (انظر يورومونيتور، ٢٠١٢: ١٢). كما أجريت مقابلات مع ممثلين من الشركات الخاصة والحكومة والمؤسسات التعليمية وغيرها.

وتشير النتائج بما لا يثير الدهشة إلى أن من جرت مقابلتهم يعتبرون مهارات اللغة الإنجليزية جزءاً رئيسياً من تحقيق النمو الذي من شأنه منح الشركات المحلية ميزة تنافسية في الاقتصاد العالمي، فضلاً عن جذب الاستثمارات من الخارج. وقد تم عرض أدلة مقنعة لتوضيح وجود زيادة في الوظائف المعلن عنها عبر الإنترنت أو في الصحف، والتي تتطلب إجادة للغة الإنجليزية (انظر حمدان وحطاب، ٢٠٠٩). كما تم استعراض نسب مئوية تُظهر الفجوات في المرتبات بين المتحدثين بالإنجليزية وغير المتحدثين بها في مختلف المستويات وقطاعات العمل.

^{١١} الجزائر والمغرب وتونس ولبنان ومصر والأردن والعراق واليمن.

قد تؤدي هذه الدورات إلى رفع كفاءة الطلاب في اللغة الإنجليزية، غير أنها لا يمكنها توفير "جوانب الارتباط" بالنخبة التي تحظى بنفس القيمة في سوق العمل. فبغض النظر عن الخلفية التعليمية، فإن المرشحين للوظائف من الأسر الفقيرة حتى ولو كانوا من خريجي الجامعات، لا ينظر إليهم المسؤولون عن التوظيف على أنهم ملائمين للوظائف في القطاع الخاص الرسمي الذي يرتبط بالسوق العالمية. بل يُنظر إليهم على أنهم أكثر ملائمة للعمل في مجال الخدمات الداخلية أو لأعمال السكرتارية في المكاتب الخلفية، وذلك بغض النظر عن إمكاناتهم وعن طموحاتهم.

ومن ثم لا يحصلون على وظائف إلا في القطاع الخاص المتدني، مما يعني في الغالب الحصول على دخل منخفض والعمل لساعات طويلة وانعدام الاستقرار الوظيفي وغياب الالتزام بلوائح العمل وعدم الحصول على ضمانات اجتماعية كالإجازات مدفوعة الأجر أو التأمين الصحي. هذا فضلاً عن تكليف العديد منهم بمهام أقل من مؤهلاتهم بكثير (كتكليفهم بإعداد الشاي أو قضاء حاجات صاحب العمل أو التنظيف) ولا يجنون من المال إلا ما يكاد يغطي تكاليف انتقالهم اليومية إلى العمل ويواجهون خطر التعرض للتحرش الجنسي حيث العمل في مكاتب صغيرة والتي غالباً ما تحتوي على امرأة واحدة فقط.

وفي بعض الحالات، بالنسبة لمن تتوفر لديهم الإمكانيات اللازمة، ربما تفضل بعض الخريجات عدم البحث عن عمل إطلاقاً بعد التخرج مفضلات المكوث في المنازل على العمل في وظيفة متدنية منخفضة الدخل يمكن لها أن تفسد فرص الزواج بهن.

ومن خلال إجراء مقابلات مع مسؤولي التوظيف، ترى برسوم أن اللغات الأجنبية - وتحديدًا اللغة الإنجليزية - تزايدت الحاجة إليها لشغل الوظائف في هذا الاقتصاد الذي يسير نحو الخصخصة والسوق الحر والاندماج في الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، تتمتع القدرات اللغوية بنفس القدر من الأهمية باعتبارها مؤشراً للخلفية الاجتماعية. فحتى في الوظائف التي تتطلب إجادة للغة الإنجليزية، فإن قيمتها تتجاوز الاستخدام الفعلي لها. وبسبب تدني جودة المخصصات التعليمية في المدارس الحكومية، تتوقف كفاءة تعليم اللغة الإنجليزية بشكل كبير على تلقي التعليم في المؤسسات الخاصة ذات التكاليف المرتفعة نسبياً - وهو امتياز يقتصر فقط على النخبة. وكما يشير أحد المسؤولين: اللغة الإنجليزية عنصر أساسي، حتى ولو لم تكن الوظيفة بحاجة إليها، فهي دليل على رقي المرشح للوظيفة. (برسوم، ٢٠٠٤: ٥٩)

ويُقارب نوع اللغة الإنجليزية الذي يرغب به أصحاب العمل في القطاع الخاص من المستويات المرتفعة، ذلك النوع الذي يتحدثه أبناء اللغة ذاتها، وهو ما يقابله في الغالب الانحدار من النخبة الاجتماعية أو الارتباط بأوروبا أو أمريكا أو التشبه بهم. وكما أشار مسؤول آخر عن التوظيف: شروط التوظيف التي أشرت لها هي: إجادة ممتازة للغة الإنجليزية وهيئة حسنة وخلفية عائلية جيدة وأن يبدو الشخص كالأجنبي والأفضل أن يكون له أصول أجنبية. (برسوم، ٢٠٠٤: ٦٧)

وبناء على ذلك، فإن الوظائف في القطاع الخاص عادة ما تكون خارج قدرات الأغلبية من الخريجين الفقراء ممن يفتقرون إلى القدرة على الدلتحاق بالتعليم الخاص مرتفع التكلفة. ويدرك أهمية اللغة الإنجليزية في سوق العمل، فإن أولئك الخريجين ربما يسعون لتحسين مهاراتهم في اللغة من خلال الدلتحاق بإحدى الدورات الدراسية الخاصة المتعددة - بما في ذلك الدورات التي تؤهل الخريجين لاحتياجات معيّنة في مختلف قطاعات العمل (كاللغة الإنجليزية في مجال السياحة أو الأعمال).

لقد أظهرت الأبحاث التي أُجريت أيضًا في هذا المجال أن العلاقة بين تعليم اللغة الإنجليزية والكسب الاقتصادي ليست علاقة ثابتة. ونظرًا لتزايد عدد الأفراد الذين يتعلمون اللغة الإنجليزية، من المرجح أن يتناقص الطلب على مهارات اللغة الإنجليزية وقيمتها (جرادول ٢٠١٠؛ جرين ٢٠٠١). وعلى نحو مماثل، انخفضت قيمة اللغة الإنجليزية نظرًا لأنها أصبحت مهيمنة بشكل أكبر في قطاع العمل (جرين ٢٠١٣). قد تتطلب الوظائف ذات المستويات الأعلى بشكل متزايد مستويات أعلى من الإلتقان أو ما يعطي الأفراد الميزة التنافسية هو المهارات الأخرى أو لغات أجنبية بجانب الإنجليزية.

عوائد جودة التعليم

تشير الأبحاث المتعلقة بالعلاقة بين مهارات اللغة الإنجليزية والكسب الاقتصادي أيضًا إلى أن العوائد القوية من مهارات اللغة الإنجليزية التي وُجدت قد تكون انعكاسًا لعوائد أكثر عمومًا من جودة التعليم ومستويات أعلى من التعليم (أسلم وآخرون ٢٠١٠). تشير العديد من الدراسات إلى حقيقة أن الإلتقان المنخفض للغة الإنجليزية يرتبط بتجربة انخفاض الجودة التعليمية بشكل عام. ولذلك يمكن للمرء أن يستنتج أن الارتفاع بمستوى مهارات اللغة الإنجليزية للأفراد دون إصلاح نظام التعليم بشكل عام لن يؤدي إلى التأثير المنشود على النتائج التعليمية والاقتصادية.

كما سبق الإشارة، يبدو أن تقديم التعليم باللغات المحلية والوطنية سيكون مرتبطًا بجودة التعليم والتنمية الاقتصادية للبلد. كما أن الأدوار المهيمنة للغات المحلية في المجتمع والنظم التعليمية تعد جزءًا لا يتجزأ من التعلم الناجح للغة الأجنبية.

٣.٣.٤ الدلائل المستقاة من المناطق الأخرى

على الرغم من أن حجم الأبحاث التي نُفذت حتى الآن عن القيمة الاقتصادية للغة الإنجليزية قليل جدًا، إلا أنه يمكن تطبيق الرسائل العامة المستقاة من الأبحاث المنفذة في مناطق أخرى على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقد توصلت هذه الدراسات إلى أن مهارات اللغة الإنجليزية لها أهمية كبيرة في سوق العمل، كما يمكن لمهارات اللغة الإنجليزية أن تحسّن بشكل كبير من إمكانات الكسب للفرد (أسلم وآخرون، ٢٠١٠، عزام وآخرون، ٢٠١٠). ولكن الصورة التي وجدناها كانت معقدة: فالعائد من مهارات اللغة الإنجليزية متنوع ويزيد - مثله مثل عائد التعليم بشكل عام - مقترنًا بمتغيرات أخرى اجتماعية واقتصادية كالنوع والعرق والطبقة الاجتماعية ومحل السكن. وتجسدت هذه النتيجة في جنوب أفريقيا حيث كان التفضيل في صالح الجنوب أفريقيين من أصحاب البشرة البيضاء الذين يتحدثون اللغة الإنجليزية أكثر من الجنوب أفريقيين من أصحاب البشرة السمراء (ليفنسون ٢٠٠٧)؛ وفي اليابان حيث تكون فرص النساء الاقتصادية وفرص الحصول على عمل أقل مهما كان مستوى إجادة اللغة الإنجليزية (كوباياشي، ٢٠٠٧)، وفي الهند حيث ينخفض العائد المتحقق من اللغة الإنجليزية بشكل ملحوظ للمنتهين 'للطبقات المنبوذة' وهي الإشارة التي أطلقت على مجموعات من الأفراد المحرومين منذ وقت بعيد (عزام وآخرون، ٢٠١٠). ويتضح لنا مما سبق أنه دون التصدي لمسألة انعدام المساواة المتأصلة فيما يخص الجنس والعرق والفجوة بين الريف والحضر، فإنه من غير المرجح أن يقدم التعليم بشكل عام - واللغة الإنجليزية بشكل خاص - للغات المحرومة الموارد التي يحتاجونها لتجاوز العقبات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

وبشكل عام، تشير تلك الدراسات إلى وجود عديد من العوائق الكبيرة التي تعيق تنفيذ عملية تدريس اللغة الإنجليزية بالجودة المطلوبة، والتي تشمل تأهيل المعلمين بحيث يمكنهم وضع أهداف السياسات في حيز التنفيذ.

في محاولة سد الثغرة القائمة في الأبحاث في تنفيذ عملية التغيير التعليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تُجري مجموعة أعدها بيلي وديمرو في عام (٢٠١٤) بحثًا في سياسة وممارسة تدريس اللغة الإنجليزية في ست دول في المنطقة. وتُقيم أعمال أخرى نُفِّذت مؤخرًا أثر تنفيذ النهج التواصلي في المناهج الدراسية الوطنية. فعلى سبيل المثال، وجد البطاينة وآخرون في عام (٢٠١١) أن هناك عدم توافق بين المعرفة النظرية بالنهج التواصلي لتعلم اللغة لدى المعلمين اليمنيين وممارساتهم الفعلية داخل الفصل.

وبالمثل اكتشف لطيف في عام (٢٠١٢) أن سلسلة الكتب الدراسية التواصلية المصممة حديثًا في مصر تُدرّس في المقام الأول بأسلوب غير تواصلي، وبالتالي استنتج أن عمليات الإصلاح لم تؤدي إلى إحداث التغييرات المطلوبة فيما يتعلق بممارسات المعلمين (انظر أيضًا عبد الحفيظ، ٢٠١٤). وقد تحددت العوامل التي تعتبر عائقًا أمام إحداث التغييرات في الممارسات؛ والتي تشمل الحاجة لإجراء تدريب للمعلمين وإيجاد فرص لتطويرهم من الناحية المهنية بالإضافة إلى إحداث تغيير كبير في نظام التقييم.

أوضحت الأبحاث التي أجريت في المملكة العربية السعودية أن النجاح المحدود في تدريس اللغة الإنجليزية يرجع إلى فئات الطلاب عن تعلم اللغة الإنجليزية والمناهج الدراسية التي عفى عليها الزمن وقدرات المعلمين المحدودة للمعلمين فضلًا عن القيود الإدارية (الصغير، ٢٠١٤). وتظل هذه العوامل كلها تحديات كبيرة في سبيل توفير عملية تدريس للغة الإنجليزية بالجودة المطلوبة في المنطقة.

ولقد كشفت الدراسات الحديثة وجود علاقة قوية بين القدرة على القراءة باللغة الأولى وقدرات القراءة باللغة الثانية (دونلي ودان ٢٠١٣). ولا يمكن بناء السياسات الناجحة لتعلم اللغة الإنجليزية إلا على أسس مستقرة لتعلم القراءة والكتابة باللغة (اللغات) المحلية والوطنية. ولهذا السبب تبدو دول مثل الأردن ولبنان، التي لديها معدلات أعلى في القراءة والكتابة وبنية تحتية تعليمية أفضل، أفضل وضعًا في تطوير اللغة الإنجليزية مقارنةً بدول أخرى في المنطقة.

٣.٤ أبحاث تعلم اللغة الإنجليزية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يمكن تعزيز صورة العلاقة المحتملة بين تعلم اللغة الانجليزية والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال الإطلاع على الأبحاث التي تُجرى حاليًا في برامج اللغة الإنجليزية في المنطقة. وتترايد أهمية هذه الأبحاث في مجالات تقييم تدريس اللغة الإنجليزية وبرامج اللغة الإنجليزية لأغراض معينة وفي الاختيار الذي يزداد انتشارًا للغة الإنجليزية كوسيلة للتدريس. بالنظر إلى كل هذا مجتمعًا، يُبرز هذا البحث التحديات الكثيرة لتطبيق برامج ذات جودة في تعليم اللغات.

٣.٤.١ تقييم برامج تدريس اللغة الإنجليزية وبرامج تعلم اللغة الإنجليزية لأغراض خاصة

على الرغم من قلة الأدلة، إلا أن هناك ازديادًا ملحوظًا في عدد الدراسات التي تتعلق بتحديات تنفيذ مبادرات فعّالة لتدريس اللغة الإنجليزية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكما ذكرنا سابقًا، لقد تم تطوير عددًا كبيرًا من البرامج الجامعية لتدريس اللغة الإنجليزية في المنطقة مما سيؤدي تدريجيًا إلى ترسيخ ثقافة بحثية في تدريس اللغة الإنجليزية.

ولقد أُجريت هذه الدراسة في ست جامعات في دولة الإمارات العربية المتحدة وشملت إجمالي ٥٠٠ طالب ومائة معلم. وبالرغم من أن معظم الطلاب يدرسون مناهج دراسية بالإنجليزية في العلوم وتكنولوجيا المعلومات والصحة والتربية البدنية والرياضيات في المرحلة الثانوية، كشفت الدراسة عن أنهم لا يزالون غير مؤهلين للتعليم العالي باللغة الإنجليزية. وكما هو الحال في سياقات أخرى (على سبيل المثال: لدو، ويوبين، ٢٠١١؛ في هونج كونج؛ بيون وآخرون، ٢٠١١ في كوريا؛ وبروك-أوتن، ٢٠٠٧ في تنزانيا)، تشير الدراسة إلى أن استخدام اللغة الإنجليزية يبطل من عملية التعلم، وأن الطلاب يشعرون بالقلق حيال التواصل باللغة الإنجليزية، وأن كفاءة المعلمين تنخفض عند استخدام التدريس بالإنجليزية حيث يعتمد الأمر على استخدام موارد لغوية أقل.

ذكر الطلاب في هذه الدراسة أن لغتهم الإنجليزية قد تحسنت بسبب هذه السياسة حيث انغمسوا في بيئة تتحدث باللغة الإنجليزية. ولكنهم بالرغم من هذا وجدوا صعوبة في توجيه الأسئلة والإجابة عن الأسئلة أو في تنفيذ عمل جماعي باللغة الإنجليزية، واكتُشِفَ أنهم لا يستطيعون القراءة بطلاقة وأن استخدام اللغة الإنجليزية يؤدي إلى قلة الدافع للقيام بذلك مع نفور الطلاب من قراءة الكتب الدراسية والكتابة (وذلك مع أي لغة، ولكن خاصة اللغة الإنجليزية). ومن المثير للاهتمام، أن بعض الطلاب أيضًا ذكروا أيضًا أنهم لا يستطيعون قراءة اللغة العربية وكتابتها جيدًا مما يشير إلى أن هذا الأمر قد لا يكون مسألة متعلقة باللغة فحسب بل بالاستعداد الأكاديمي أيضًا - وربما يكون له علاقة أيضًا بأن كثير من الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يقرؤون من أجل المتعة (يرجى الرجوع إلى أبحاث ياهو! مكتوب، ٢٠١١).

وبالإضافة إلى ذلك، توجد مجموعة متزايدة من الأعمال التي تستكشف طرقًا فعّالة لتوفير برامج لتعلم اللغة الإنجليزية لأغراض خاصة في المنطقة - وهذا يمثل تحديًا كبيرًا آخر. فعلى سبيل المثال، قام القرشي (٢٠١١؛ ٢٠١٤) بتقييم أحد برامج تعلم اللغة الإنجليزية لأغراض خاصة المخصصة للشرطة السعودية، وأشار إلى أن التحفيز والفعالية منخفضين بسبب أن البرنامج يُدرّس اللغة الإنجليزية أصلًا لأغراض تتعلق بالوظائف فقط. كما قيّم بوزيدي في عام (٢٠٠٩) استخدام أحد الكتب الدراسية الخاصة بتعلم اللغة الإنجليزية لأغراض خاصة لمعلمي اللغة الإنجليزية العاملين في قطاع الفنادق في المغرب، وأشار إلى الحاجة للاستجابة لاحتياجات توظيف الطلاب من خلال رفد الكتب الدراسية بموارد محلية. ومع ذلك، يتطلب إعداد دورات لغة إنجليزية خاصة باحتياجات محلية ومهنية محددة خبرة ومجتمعًا من المعلمين والباحثين الذين يتمتعون بالخبرة والتعرض لتقديم دورات ومواد ترقى إلى المستوى المطلوب. ومع ذلك، يحتاج لدايسي في عام (٢٠١٠) أن مجموعة الخبراء هذه لا وجود لها في المنطقة، وذلك بالرغم من الموارد الكبيرة التي استثمرت في مشروع كبير لبرامج اللغة الإنجليزية لأغراض خاصة في تونس خلال فترة السبعينيات والثمانينيات. ولقد حددت هذه الدراسات التحديات المستمرة التي تعوق تقديم المهارات اللغوية الهادفة والملائمة المؤهلة للحصول على وظائف.

٣.٤.٢ أبحاث استخدام الإنجليزية كوسيلة للتدريس

تتناول مجموعة من الأبحاث الإضافية تحديات تحقيق استخدام الإنجليزية كوسيلة للتدريس في التعليم العالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والطرق المحتملة لدعم الطلاب من أجل تطوير المهارات اللازمة والانتفاع بالمناهج الدراسية. وتشير نتائج الدراسة الأولى لبحث قضية استخدام اللغة الإنجليزية على نطاق واسع في دول مجلس التعاون الخليجي إلى أن الطلاب يجدون صعوبة في تعلم المواد الدراسية بسبب ضعف مستواهم في اللغة الإنجليزية (بلحياح وإلهامي، ٢٠١٥).

وتعد العودة إلى استخدام اللغة العربية في التعليم العالي خيارًا إضافيًا، وعلى الرغم من ذلك يعتقد كثيرون أن هذا سيعرض الطلاب على المدى البعيد من حيث الحصول على فرص عمل وتعليم إضافي. تشير كلا الدراستين إلى الحاجة إلى برامج تعليمية ثنائية اللغة تُستخدم فيها اللغة العربية لتعزيز استيعاب الطلاب لمحتوى الدورة بالإضافة إلى ضمان إتقان أكبر قدر من المهارات والقدرات الأساسية. ومن شأن هذا أن ينطوي على توفير اختبارات ثنائية اللغة ومواد ثنائية اللغة أو على الأقل توفير معاجم للمواد التقنية باللغة العربية. وفي الوقت الذي يُمنح فيه الطلاب فرصًا لتطوير لغتهم الإنجليزية، سيسهم هذا النهج أيضًا في تعزيز التعدد اللغوي وبناء القدرة على القراءة والكتابة باللغات المحلية. ومع ذلك ستُجبر مثل هذه البرامج الجامعات على إعادة النظر في اتجاهات التعيين لديهم التي تعطي أولوية لمتحدثي اللغة الإنجليزية الأصليين، حيث يشير البحث إلى أن التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي سيستفيد بصورة أفضل بتوظيف معلمين أكفاء مزدوجي اللغة.

تشير هذه الدراسات إلى أن هناك تحديات كبيرة في تنفيذ تعليم جامعي عالي الجودة باللغة الإنجليزية في دول مجلس التعاون الخليجي التي تتمتع بموارد جيدة ولديها الرغبة أيضًا في توفير دعم مكثف (مثل برامج الكتابة الأكاديمية). سيخلق توفير تعليم عال بالإنجليزية عقبات أكبر في المناطق الأكثر فقرًا. ومع ذلك، يمكن أن تكون الاستنتاجات المستخلصة من هذا البحث (أي أن الأساليب ثنائية اللغة يجب تعزيزها) ذات صلة كبيرة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تدخل أكثر من لغة حيز الاعتبار (اللغة العربية الفصحى الحديثة واللهجات المحلية المختلفة للغة العربية واللغة الإنجليزية والفرنسية واللهجات الأمازيغية). وهناك حاجة أقوى لوجود اهتمام جاد قائم على أدلة في شمال أفريقيا بسياسة اللغة في التعليم.

ولذلك خلص بلحياح وإلهامي (٢٠١٥: ٢٠) إلى أن استخدام اللغة الإنجليزية في التعليم العالي لن يحقق بالضرورة الهدف المنشود من تمكين الطلاب من النجاح في المشاركة في الاقتصاد العالمي لأن "كثيرًا منهم قد لا يجيدون القراءة والكتابة الأكاديمية بلغتهم الأولى أو الإنجليزية."

توجد أدلة مماثلة على ذلك لدى بيسوا وآخرين (٢٠١٤)، حيث أجروا دراسة طويلة على الانتقال إلى الكتابة الأكاديمية في جامعة تستخدم الإنجليزية كوسيلة للتدريس في قطر والتي ضخت استثمارات كبيرة في التعليم باستخدام الإنجليزية من خلال تأسيس جامعات غربية. ويوثق بحثهم نتائج هذه الاستثمارات من حيث التطور الأكاديمي للطلاب. ولقد خلصوا إلى أن خبرة الطلاب، على الرغم من التحاقهم غالبًا بمدارس ثانوية تستخدم الإنجليزية في التدريس، محدودة بالقراءة والكتابة قبل الجامعة (راجع أبحاث ياهوا مكتوب، ٢٠١١) ونتيجة لذلك، تقل قدراتهم في كتابة الإنجليزية عن قدراتهم في المحادثة حتى بعد حضورهم لبرنامج تأسيسي مدته عام كامل يهدف إلى تطوير مهاراتهم في الكتابة والقراءة الأكاديمية. ووفقًا لهذه الدراسة، على الرغم من أن الطلاب كانوا يحرزون تقدمًا وكانت تُحدث برامج الكتابة الإنجليزية الأكاديمية فرقًا، إلا أن التحديات لا تزال باقية وثمة حاجة إلى بذل جهود كبيرة مستدامة لدعم انتقال الطلاب إلى الجامعة بلغة إنجليزية سليمة.

بالنظر إلى قضايا استخدام الإنجليزية كوسيلة للتدريس في الخليج، تقترح الدراسات اللتان أجراهما بلحياح وإلهامي (٢٠١٥) وبيسوا وآخرون (٢٠١٤) بعض الحلول المحتملة التي تشمل العودة إلى التعليم باستخدام اللغة العربية في العلوم والرياضيات بالمدارس الثانوية، وذلك لمنح الطلاب أساسًا أكاديميًا قويًا يمكن البناء عليه بمجرد وصولهم إلى التعليم العالي.

قطر: من العربية إلى الإنجليزية ثم العودة مرة أخرى إلى العربية

أفاد المجلس الأعلى للتعليم في قطر في عام ٢٠٠٤ أنه تم الإيعاز للمدارس الحكومية المستقلة المنشأة حديثاً بتدريس العلوم والرياضيات باللغة الإنجليزية مع اللغة العربية وتدريس العلوم الإسلامية والعلوم الاجتماعية باللغة العربية. وقد كان الهدف من هذا الإصلاح هو تحسين جودة التعليم وإعداد الطلاب لدخول الجامعات التي تُدرّس بالإنجليزية في قطر وما بعد ذلك من العمل في أي مكان على مستوى العالم.

ومع ذلك، لم يحقق هذا الإصلاح التأثير المرجو منه. حيث بقيت نتائج قطر في نتائج الاختبارات الدولية متدنية جداً في اللغتين الإنجليزية والعربية. فلقد كانت قطر في عام ٢٠٠٩ خامس أسوأ دولة في نتائج اختبارات برنامج التقييم الدولي للطلاب "PISA". وعلوّة على ذلك، كان عدد الطلاب الدارسين للرياضيات والعلوم في جامعة قطر في تناقص مستمر عامّاً تلو الآخر. ويُعزى هذا إلى أن كثيراً من المعلمين يجيدون الإنجليزية إجادة محدودة ولم يكونوا معديين لتدريس مواد معقدة أو استخدام الأساليب التربوية النشطة المتمحورة حول الطالب بلغة غير اللغة العربية (باشين، ٢٠١٣). وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك مخاوف من فقدان القطريين للغتهم وثقافتهم.

٣.٤.٣ مناهضة اللغة الإنجليزية والاهتمام المتزايد باللغة العربية

أظهر اتجاه آخر من الأبحاث أن هناك موجة من المناهضة للغة الإنجليزية بسبب تزايد الاهتمام بها واستخدامها بالإضافة إلى التسليم بأن التعلم باستخدام اللغة الإنجليزية قد لا يفيد السكان (راجع مبوب وإلياس، ٢٠١٤؛ بيسوا وآخرون، ٢٠١٤). وتسعى كثير من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل استباقي إلى حماية اللغة العربية والثقافة. ومن هنا، وضعت الخطة الوطنية الاستراتيجية لعام ٢٠١٦ في دولة الإمارات العربية المتحدة، تعزيز اللغة العربية والثقافة الإماراتية على رأس أولوياتها لتحقيق الإصلاح الاجتماعي. وفي السعودية، وعلى الرغم من تزايد استخدام اللغة الإنجليزية، إلا أن هناك عمليات مناهضة للغة الإنجليزية تشكك في صلاحيتها كلغة يمكنها نقل الثقافة العربية والدين (مبوب وإلياس، ٢٠١٤). وبالإضافة إلى ذلك، هناك معارضة كبيرة لتعلم اللغة الإنجليزية في سن صغيرة، كما أن هناك مخاوف من أن القيام بذلك سيؤثر على قدرة الأطفال على اكتساب الكفاءة الكاملة في اللغة العربية، وأن التعرض للغة الإنجليزية سيعرضهم أيضاً لجوانب غير مقبولة من ثقافة أخرى. ويعني ذلك أن الكثير يشعرون بالتناقض تجاه تعلم اللغة الإنجليزية بالرغم من أهميتها في المناهج التعليمية والاستثمار الذي أصبح غارقاً فيها، الأمر الذي يؤثر بالطبع على نجاح الأفراد في تعلم اللغة. ولقد شهدت أجزاء أخرى من المنطقة تغييراً يتمثل في العودة إلى استخدام اللغة العربية كوسيلة للتدريس من أجل تحسين جودة التعليم (انظر مربع المعلومات حول قطر).

ونتيجة لذلك، وُضعت مبادرة تعليمية جديدة في عام ٢٠١٢ للعودة إلى تدريس العلوم والرياضيات باللغة العربية. وتزامن التغيير في لغة التدريس في المدارس المستقلة مع قرار الحكومة بأن تكون غالبية عملية التدريس في جامعة قطر باللغة العربية.

والآن تُدرّس العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية والتربية والقانون باللغة العربية (مع بعض الدورات والمواد باللغة الإنجليزية) في حين أن العلوم والهندسة والصيدلة والعلوم الرياضية ما زالت تُدرّس باللغة الإنجليزية. وسيكشف الزمن إذا ما كانت تلك التحولات وتوجيهات السياسات التعليمية المتسقة معها ستحقق الأثر الإيجابي المرجو منها على جودة التعليم القطري.

توجد في المدينة التعليمية التي تمولها مؤسسة قطر (www.qf.org.qa) والتي تأسست عام ١٩٩٥ ست جامعات أمريكية تعليمية مشتركة لا تُدرّس إلا باللغة الإنجليزية (بالإضافة إلى جامعة بريطانية وأخرى فرنسية وأخرى قطرية).

وتقدم الجامعات الأمريكية برامج دراسة جامعية لأكثر من ألفي طالب من تسعين جنسية مختلفة. على الرغم من أن هذه الجامعات نجحت في تخريج ١٥٠٠ طالب حتى الآن، إلا أنه من المألوف أن تجد طلابًا في السنة الرابعة في المدينة التعليمية لا يزالون يجدون صعوبة في متطلبات القراءة والكتابة الخاصة بمناهجهم التعليمية. وقد لوحظ ذلك خاصةً في مهاراتهم في الكتابة (بيسوا وآخرون، ٢٠١٤). وعلى الرغم من ذهاب كثير من الطلاب إلى مدارس ثانوية تستخدم الإنجليزية كوسيلة للتدريس، في كثير من الحالات تقل قدراتهم في كتابة الإنجليزية عن قدراتهم في المحادثة حتى بعد حضورهم لبرنامج تأسيسي مدته عام كامل أقيم في المدينة التعليمية ويُسمى برنامج الجسر الأكاديمي.

ويهدف هذا البرنامج إلى إعداد الطلاب للتقديم بالجامعات في المدينة التعليمية من خلال مساعدتهم في تطوير مهاراتهم في القراءة والكتابة الأكاديمية باللغة الإنجليزية ومهارات التواصل والرياضيات والكمبيوتر مع مساعدتهم في الاعتياد على بيئة التعليم المشتركة ومعرفة توقعاتهم الجامعية.

الخاتمة

لا يتوفر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الدليل الكمي الكافي الذي يمكن أن نستند إليه في وضع افتراضات من قبيل أن "الفرد الذي يتحدث اللغة الإنجليزية يحصل على دخل أعلى من نظيره الذي لا يتحدث الإنجليزية بنسبة مئوية ما" - ولعل دليلاً من هذا النوع هو ما يفضل التباء وصنّاع القرار رؤيته، ولكن حتى عند وضع افتراضات كهذه، فإنها ستظل مقتصرة على قطاعات عمل ومناطق جغرافية محددة ولا يمكن تعميمها على جميع الشرائح السكانية أو جميع المناطق.

وتُظهر الأدلة أنه على الرغم من ارتباط مهارات اللغة الإنجليزية بالفرص الاقتصادية، إلا أن هذا ينطبق أيضاً على مهارات أي لغة أخرى. يُعتبر التعدد اللغوي أمراً له قيمة كبيرة جداً بالنسبة للمجتمعات، وهو قطعاً لا يشكل أي عائق أمام التنمية الاقتصادية كما كان يعتقد البعض في السابق. وهذا يشكل مبرراً مقنعاً لضمان لعب اللغات المحلية والوطنية دوراً قوياً في المجتمعات، وضمان أن تتوفر للأطفال الفرص لتطوير أساس قوي من التعليم ومهارات التواصل باللغات المحلية التي ستضمن بدورها أساساً قوياً لتعلم لغة ثانية.

تتمتع اللغة الإنجليزية بدور أكثر أهمية من أي وقت مضى في المناهج الدراسية في الأنظمة التعليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعلى كافة المستويات. وبالرغم من ذلك، تبدو مستويات إجادة اللغة منخفضة باستمرار. تركز سياسات التعليم في جميع الدول على طرق تحسين كفاءة اللغة الإنجليزية داخل أنظمة المدارس - وعند فشلها - يبدو أن الأفراد مستعدون بشكل متزايد للانتقال إلى خيار التعليم الخاص حيث يُنظر إلى التدريس باستخدام اللغة الإنجليزية على أنه أكثر كفاءةً (على الرغم من أن هذه التصورات لا أساس لها).

تشير الدراسات الموثقة في هذا الجزء من التقرير إلى أن هناك علاقة بين مهارات اللغة الإنجليزية وبين المكسب الاقتصادي، غير أن الفوائد على المستوى الوطني محدودة جراء النظم الأوسع، إلى جانب عوامل مثل استقرار الاقتصاد الكلي والحوكمة الرشيدة والشفافية. وعلى نحو مماثل، تُحدّ البيئة الاجتماعية للفرد والظروف الشخصية مردود اللغة الإنجليزية على المستوى الفردي. وهكذا، إن لم يتم العمل على معالجة جوانب عدم المساواة المتأصلة من حيث الجنس والعرق والفجوة القائمة بين الريف والحضر، فمن غير المرجح أن يقدم التعليم بشكل عام واللغة الإنجليزية بشكل خاص للأفراد المحرومين الموارد التي يحتاجونها للحاق بالدرب.

وبالرغم من الاستثمارات الضخمة التي تضخها الحكومات والأفراد حتى في بعض أنظمة التعليم التي تحظى بتمويل سخّي في العالم، إلا أنّ هذه التحديات ما تزال قائمة.

ويشير ذلك إلى وجود قضايا أكبر على المحك، وإلى وجود حاجة لإحداث تحول كبير في أنظمة التعليم وتقاليده. وينبغي ضمان المساواة في الحصول على التدريس باستخدام اللغة الإنجليزية بجودة عالية، إضافة إلى توفير الفرص للأفراد لتعزيز قدراتهم على نحو يتيح لهم الاستفادة من الفرص الاقتصادية والاجتماعية والحصول على فرصة التعبير عن القيم المحلية باستخدام الإنجليزية كوسيلة لذلك. وحتى هذه اللحظة، ليس هناك من دليل واضح على حدوث ذلك.

ينتهي القسم الثالث بمراجعة للبحوث الناشئة في تدريس اللغة الإنجليزية واللغة الإنجليزية كوسيلة للتدريس، والتي تشير إلى أن:

- هناك تحديات خطيرة تنطوي عليها عملية تطبيق المبادرات الفعّالة لتدريس اللغة الإنجليزية في المنطقة. كما أن هناك أيضًا حاجة واضحة لتطوير كفاءة المعلم في طرق التدريس التواصلية التي تتمحور حول الطالب فضلًا عن قدرات تقديم برامج "اللغة الإنجليزية لأغراض خاصة" حقيقية ولقطاعات محددة.
- هناك مخاوف خطيرة بشأن فاعلية البرامج التي تُدرّس بالإنجليزية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفرص الطلاب في الحصول على التعليم من خلال اللغة الإنجليزية.
- وهناك مخاوف بين سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بشكل عام، ولكن في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل خاص) من هيمنة الثقافة العالمية على القيم المحلية، بالإضافة إلى الجهود الم بذولة للحفاظ على القيم والثقافات والأديان واللغات المحلية.

ولهذا يشير هذا البحث إلى أن تقديم تدريس باللغة الإنجليزية الذي يتسم بالجودة العالية هو أمر ينطوي على تحدٍ كبير في المنطقة. يتضح لنا أن تقديم التعليم باللغة الإنجليزية كوسيلة وحيدة قد يشكل عائقًا آخر أمام التعليم.

الاستنتاجات والتوصيات النهائية

حيث يُظهر كيفية صياغة سياسات التعليم لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة وأن الاستثمارات الضخمة قد صُحّت في الأنظمة التعليمية - عادة دون أي أثر يُذكر. ويشير البحث في هذا المجال إلى أن الاستثمار في التعليم يجب أن يكون على صلة بالنماء الاقتصادي. ومع ذلك، عند المقارنة مع مناطق أخرى على مستوى العالم قد صحت استثمارات أقل من الناتج المحلي الإجمالي في أنظمتها التعليمية، نجد أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد شهدت تنمية اقتصادية محدودة بالإضافة إلى بالإضافة إلى استمرار مستويات البطالة المرتفعة. ويشير ذلك إلى أن الاستثمار في مثل هذه المستويات المرتفعة من التمويل - دون إحداث أي تغيير جذري في النظام - من المرجح ألا يحقق الأثر المرجو منه.

يجب أن تضمن التدخلات في نظام التعليم وصول التعليم إلى المحرومين منه - عدم تفضيل أولئك المستفيدين بالفعل منه - وتمكين السكان من تعزيز ما لديهم من قدرات، ويشمل ذلك:

- التركيز على قضايا المساواة (وخاصة تلك التي تتعلق بالمكان والنوع الاجتماعي والخلفية اللغوية)
- الحرص على تقديم التعليم في وسط يمكن للطلاب الوصول إليه والسعي لتحسين جودة نظام التعليم من خلال تعزيز عملية إعداد المعلمين والتطوير على نطاق واسع في كافة المناطق
- تحديث المنهاج الدراسي بما يضمن مواظمته للاحتياجات الحقيقية للمجتمع
- الحرص على أن تكون مبادرات تنمية المهارات وثيقة الصلة ومتاحة لمن هم في أمس الحاجة إليها

لقد استعرض هذا التقرير مجموعة معقدة من العوامل التي تساهم في التمكين من مهارات اللغة الإنجليزية ليكون لها تأثير على تحويل اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولمساعدة الأفراد في الحصول على وظيفة. ويقدم الجزء الأول نظرة عامة عن البيئة الاقتصادية والعوامل التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتنشأ البطالة من كل من الحاجة لخلق طلب على العمالة والحاجة أيضًا إلى تحسين المهارات التي يتمتع بها السكان (أي العرض من الموارد المتاحة).

وبأخذ هذين الموقفين في الاعتبار، يشير هذا التقرير إلى أن الحل يمكن أن تتواجد في "الطريقة الثالثة" (راجع زعلوك، ٢٠١٤) - وهي عبارة عن نهج مستدام ومنظم لتحويل النظم الاقتصادية والتعليمية لدعم التنمية البشرية وتوفير فرص عمل لائقة وتعزيز التعليم لأجل كسب العيش. ففي سياق كهذا، يمكن أن تكون الاستثمارات في التعليم بشكل عام وفي تعليم اللغة الإنجليزية بشكل خاص قادرة على المساهمة بشكل أفضل في التنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد يعني هذا أيضًا أن الأفراد سيتمكنون بشكل أفضل من استخدام مهاراتهم المكتسبة من خلال التعليم والتدريب والخبرة لتعزيز قدراتهم الخاصة فضلًا عن تعزيز إمكانيات بلدهم.

ألقى القسم الثاني نظرة على دور التعليم في تنمية الاقتصاد على مستوى العالم كما يسلط الضوء على الأدلة المتعلقة على وجه الخصوص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

فإن كان هناك عدد قليل جدًا من فرص العمل في المنطقة، فلن تساعد إتقان اللغة الإنجليزية في الحصول على عمل؛ وإذا كان الاتصال بالإنترنت مقيدًا في منطقة ما، فلن تساعد مهارات القراءة باللغة الإنجليزية المرء في الاطلاع على المعلومات. إذا كان حصول الشخص على وظيفة مقيدًا بقطاعات معينة بسبب نوعه الاجتماعي، فربما تمكن المستويات المتقدمة من إتقان اللغة الإنجليزية الشخص من الحصول على أفضل وظيفة سكرتارية متوفرة، غير أنه لن يتخطى ذلك إلى وظيفة إدارية.

وعلاوةً على ذلك، وحتى وإن كانت لدى الشخص القدرة على الحصول على التدريب باللغة الإنجليزية، فلا يعني ذلك بالضرورة أنه يتمتع بإتقان مفيد للغة. وهذا هو السبب وراء الأهمية الكبيرة لوضع مناقشة دور مهارات اللغة الإنجليزية في الحصول على عمل داخل توصيف للسياق الاجتماعي والتعليمي الأوسع. إذا لم تُمنح قضايا الوصول والجودة وسوق العمل اهتمامًا كبيرًا، فلن تزيد مهارات اللغة الإنجليزية إلا التفاوت المتنامي بين الفئات الميسورة والمحرومة - ولن تسمح لمن هم في أمس الحاجة إلى فرص التطوير بتعزيز قدراتهم.

يذكرنا البحث المستعرض هنا أيضًا بأن هناك عوائد اقتصادية من جميع اللغات وتشير الأدلة إلى أن تعدد اللغات - وليست مهارات اللغة الإنجليزية بمفردها - هو ما يمنح المجتمعات القدرة على تحقيق الازدهار. ولذلك فمن المهم تقدير الحكومات والمجتمعات لجميع اللغات المستخدمة لديها وإدراكها لقيمتها المحتملة عند الاستخدام في التعليم والمشروعات الاقتصادية.

يلقي القسم الثالث نظرة على دور اللغة الإنجليزية ووضعاها في مجتمعات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأنظمتها التعليمية ويوضح الأهمية المتزايدة للغة في جميع مستويات النظام التعليمي. كما يوضح أن ثمة تحسنًا محدودًا في الكفاءة على الرغم من الزيادة الكبيرة في الوقت المخصص لتعلم اللغة الإنجليزية في المنطقة. وهذا يتعلق بانخفاض جودة التعليم وأهميته المذكورة في القسم الثاني. ثم يتناول هذا القسم الدليل القائم عن العلاقة بين تعلم اللغة الإنجليزية والمكاسب الاقتصادية للأفراد والأهم وتسهيل الضوء على النتائج المتعلقة بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

كما يوضح وجود سبب وراء الاعتقاد بأن من يتعلمون اللغة الإنجليزية من المرجح لهم تحصيل مبالغ أكبر وافتراس تحصيل الدول التي تستثمر بشكل كبير في تعليم اللغة الإنجليزية لثمار ذلك في اقتصادياتهم. غير أن النتائج على المستوى الوطني تشير إلى أن العائد من اللغة الإنجليزية يمكن فقط البناء عليه في الأنظمة التي تعمل بشكل جيد حيث إن تأثيرها محدود بدون التراكم الكافي لرأس المال المادي والتكنولوجيا ورأس المال الاجتماعي.

بالنسبة إلى الأفراد، وُجد أنه على الرغم من أن اللغة الإنجليزية قد تُحسن من القدرة على الكسب، فهي لا تُمكنهم من تحطيم العقبات التي يواجهونها فيما يتعلق بعوامل أخرى (أي الجنس والعرق ومحل السكن). وبالتالي فإن العائد من تعلم اللغة الإنجليزية محدد بالسياق الاجتماعي.

لكن من غير المرجح أن يعود الالباء والطلاب إلى سياسات استخدام اللغة العربية في التعليم لئن ذلك قد يؤدي إلى حصر فرص انخراطهم في المجتمعات العالمية. وقد يقتضي هذا الوضع استدعاء 'طريقة ثالثة' في سياسات تعليم اللغة في المنطقة، والتي يمكن فيها للسياسات ثنائية/متعددة اللغات أن توفر العملية التعليمية بشكل أوسع لسكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المتنوعين على نحو كبير. وقد يتضمن ذلك ما يلي:

- توفير أسس قوية للغات المحلية والإقليمية تُمكن السكان من البناء على هذه القاعدة من أجل تعلم اللغات الأجنبية
- توفير اختبارات ومواد ومعلمين بلغتين
- وضع برامج لتدريب المعلمين وتطويرهم تشجع على استخدام اللغات المختلفة لدعم العملية التعليمية

التوصيات

يخلص التقرير إلى التوصيات التالية مع الوضع في الاعتبار جميع ما سبق من نقاشات وأدلة. هناك حاجة إلى ما يلي:

الإصلاح الاقتصادي

يجب إجراء إصلاح شامل لسوق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تم اقتراح العديد من الوسائل للقيام بذلك (مذكورة في القسم (٣)، التي ستعود بنفع كبير على المنطقة حال تطبيقها والمشاركة فيها وتعميمها من أجل إحداث أثر مهم وقوي.

وعلى الرغم من ذلك، تفتقر الكثير من الدول إلى القرارات الخاصة باختيار السياسات اللغوية التي يتم ترويجها كما أن السياسات الخاصة ببرامج التعليم باستخدام اللغة الإنجليزية أو الفرنسية تُطرح ثم تُسحب مرة ثانية. هناك أيضًا اتجاه لنزع القيمة التي تتمتع بها التنوعات المحلية واللغات الوطنية في السياسة التعليمية وممارسات الصفوف الدراسية.

وأخيرًا، يستعرض هذا القسم حجم الأبحاث والتقييمات المتزايدة لبرامج اللغة الإنجليزية في المنطقة. ويشير هذا البحث إلى الأسباب وراء تحديات تطبيق تدريس اللغة الإنجليزية بجودة عالية - بما في ذلك المناهج التي عفا عليها الزمن - والنقص في تلقي المعلمين للتدريب الملائم أو في مبادرات التنمية المهنية واعتقاد الطلاب والمدرسين بشأن تعلم اللغة الإنجليزية والحاجة إلى التغيير في سياسات التقييم.

ويشير البحث المنفذ في سياق الاتجاه المتنامي نحو استخدام الإنجليزية كوسيلة للتدريس إلى أن استخدام اللغة الإنجليزية في التعليم العالی يضيف عوائق كبيرة إلى العملية التعليمية، وأن هناك عددًا كبيرًا من الطلاب يخشون من التواصل باللغة الإنجليزية، وأن كفاءة المعلمين تنخفض عند استخدام التدريس بالإنجليزية نظرًا لاستخدام موارد لغوية أقل. وبالتالي، من غير المحتمل أن تحقق سياسات استخدام الإنجليزية كوسيلة للتدريس الأهداف المنشودة منها من تمكين الطلاب من المشاركة بنجاح في الاقتصاد العالمي. هذا بالإضافة إلى المخاوف المتنامية بشأن الانعكاسات السلبية لاستخدام المتزايدة للغة الإنجليزية في التعليم على اللغات الإقليمية والثقافات المحلية.

- إدخال مهارات التفكير الناقد وحل المشكلات والمهارات الذاتية في المناهج الدراسية
- توفير أنظمة الإعداد الأساسي للمعلمين (ITE) وفرص التطوير المهني للمعلمين الممارسين (تسخير وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إعداد المعلمين على نطاق واسع، راجع والش وآخرون، ٢٠١٣).
- تطبيق معايير ضمان الجودة الوطنية.
- إصلاح أنظمة التقييم بما يضمن اكتسابهم لمعارف وقدرات معينة بدلاً من العمل كمراقبين فقط وحيث أن الشهادات المدرسية لا تعبر غالباً عن القدرات الفعلية، فإن هذا سيعزز القيمة الاقتصادية للتعليم، يرغب أصحاب العمل في الحصول على ضمانات بأن الأفراد الذين يقومون بتوظيفهم يتمتعون بالمهارات التي يبحثون عنها.

إبقاء التركيز منصباً على التعليم الأساسي

على الرغم من تحقيق بعض جوانب النجاح في مبادرات التعليم في المنطقة، فهناك سبب وجيه لاستمرار التركيز على تقديم تعليم أساسي عالي الجودة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهذه هي أكثر الوسائل فعالية من حيث التكلفة لتوفير تعليم المهارات وزيادة فرص حصول الأشخاص على وظيفة. تعد المهارات الأساسية هامة للحصول على وظيفة بأجر كاف لتلبية الاحتياجات اليومية. وتعدّ المهارات أيضاً متطلباً مسبقاً للاستمرار في التعليم والتدريب واكتساب المهارات القابلة للتحويل والمهارات الفنية والحرفية. تقل إمكانية الحصول على وظائف مربحة أو مباشرة الأعمال الحرة بصورة كبيرة لمن لا يستطيع قراءة النصوص الأساسية أو التعامل مع المسائل الحسابية البسيطة و تطبيقها. (ستير وآخرون، ٢٠١٤: ١٦)

الإصلاح التعليمي

تم اقتراح سياسات تعليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا استجابة للقضايا الاقتصادية في المنطقة، إلا أنها لا تزال محدودة الأثر حتى الآن من حيث التطبيق. نظراً لحجم الاستثمارات الضخم الذي تم ضخه في مجال التعليم (بالأخص في دول الخليج العربي)، فمن غير المحتمل أن تنحصر المعوقات نحو تحقيق التغيير في قلة المصادر (على الرغم من أن ذلك قد يكون صحيحاً بالنسبة لبعض السياقات مثل اليمن).

وتقترح المطالبات بالتغيير بأن يتوافق المنهج الدراسي مع متطلبات سوق العمل. وتتركز المهارات التي تظهر الحاجة إليها في مجالات العلوم والحساب والتكنولوجيا واللغات والمهارات الشخصية. ونظراً لأن سوق العمل سريع التغير وعلى نحو كبير، فإنه من الصعب تحديد المهارات المطلوبة بدقة، علاوة على أن دور التعليم ينبغي أن يتخطى مجرد تجهيز الأفراد والمجتمعات للعمل. وبناءً على ذلك، ينبغي على أنظمة التعليم التركيز على بناء أسس قوية لتعليم مستقل ومستمر. وإليك بعض الاقتراحات لتنفيذ ذلك.

تعزيز جودة التعليم

هناك عدد من التليات التي تساعد على تعزيز جودة التعليم ولا تزال في حاجة إلى التطوير في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن هذه التليات:

- تطبيق أساليب تربوية من الناحية السياسية والعملية يكون المتعلم محور تركيزها وتبتعد عن التلقين والحفظ.
- توفير الدعم للمعلمين لإصدار استراتيجيات للغات المتعددة في الفصول الدراسية لدعم الطلاب في تعلم كيفية التواصل باللغات المحلية والوطنية والدولية.

تضمين مزيد من المرونة في أنظمة التعليم

إن تضمين مزيد من المرونة في أنظمة التعليم يمنح الأشخاص فرصًا للانتقال من مرحلة دراسية معينة إلى أخرى. كما ينبغي إتاحة فرصة العودة إلى التعليم بعد قضاء فترة في سوق العمل أو أثناء العمل. ويعد تأسيس جامعات مفتوحة في المنطقة (مثل الجامعة العربية المفتوحة، والتي لديها فرع في مصر الآن) خطوة في هذا الاتجاه.

تحويل التعليم والتدريب المهني والتقني

وبالتالي هناك حاجة إلى تجاوز 'مجموعة الأدوات' هذه للنظر في الأساليب التي تتيح للأشخاص فرص التعلم ذات الصلة وفرص العمل المجدية التي تستهدف الأشخاص الأكثر احتياجًا إلى تنمية المهارات. لكن روجرز (٢٠١٤: ١٥) يزعم أنه من المرجح أن يكون تقديم التدريب المهني غير الرسمي الوسيلة الأكثر فاعلية لإلحاق العمالة الأقل كفاءة بأعمال ذات جدوى، كما أنه يُعد دليلًا على أنه التدريب الأعلى قيمة بالنسبة إلى أصحاب العمل. يتعين أن يعزز التدريب المهني والتقني مهارات الكتابة والقراءة والحساب الأساسية، وذلك لأن الملتحقين به يميلون بشكل عام إلى اكتساب خبرة تعليمية محدودة. وإذا انطوى جزء من تنمية المهارات على تعلم اللغة، فينبغي تضمين تعلم القراءة والكتابة واللغة في التدريب على المهارات - ولا يتم تقديمه كإضافة عامة - حتى يكون ذا مغزى.

عند التركيز على تقديم تعليم أساسي عالي الجودة، من المهم أن ندرك أهمية النظر في اتباع النهج القائمة على ثنائية اللغة في التعليم في كل دولة من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تختلف اللغة العربية التي يتحدث بها الأطفال في البيت عن تلك التي يدرسونها في المدرسة. لذلك يتعين على المدرسين أن يكونوا مستعدين لاستخدام هذا النهج. ويتعين بناء الجسور للسماح للطلاب بالانتقال بين لغاتهم المحلية والتنوعات المتاحة واللغة الوطنية واللغات العالمية. هناك حاجة إلى وضع أسس قوية لمحو أمية اللغة المحلية حتى ينجح الطلاب في تعلم لغات ثانية قد تكون ضرورية في العديد من المهن ومواصلة التعليم.

وقد لاحظنا أن اللغة الإنجليزية يتم تدريسها على نحو متزايد كجزء من التعليم الأساسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مما يعني أن من لا يحظى بفرصة الانتقال إلى مرحلة التعليم الثانوي سيكون لديه بعض الخبرة في تعلم اللغة الإنجليزية التي قد تكون ذات فائدة. ومع ذلك، فمن الضروري عند تدريس اللغة الإنجليزية لصغار الدارسين استخدام أساليب تربوية مناسبة حتى يتمكن الدارسون من اكتساب الثقة ومهارات التواصل المفيدة، وأن هذه المناهج التربوية لا تصرف الموارد بعيدًا عن اللغات الوطنية والمحلية.

ويشير ذلك مرة أخرى إلى وجود حاجة ماسة إلى تثقيف المعلمين وإلى شبكات التنمية المهنية. التأكيد من أن التعليم الأساسي وثيق الصلة بحياة الناس، وتساعد إمكانية إيجاد فرص العمل على ضمان أن عدد أكبر من الدارسين سينتقلون إلى مرحلة التعليم الثانوي وسيقتنع الدارسون بأن الاستمرار في التعليم مفيد لهم ولأسرهم ومجتمعاتهم.

وبالتالي، لا توجد لغة واحدة تحقق كل هذه الأهداف. ثمة شعور قوي بأن اللغة الإنجليزية هي لغة التعليم والتنمية الاقتصادية، إلا أن اللغات المحلية تحظى بقيمة مهمة في بناء المجتمع وفي التبادل الاقتصادي في القطاعات غير الرسمية. كما تحظى اللغة العربية أيضًا بقيمة مهمة من حيث الهوية المحلية والثقافة والدين، وكذلك للأغراض الاقتصادية حيث أنها تقوم بدور اللغة المشتركة التي تقدم الهوية الإقليمية أيضًا. وتوفر اللغة الفرنسية للأشخاص مهارات إضافية وربطها بصلات بدول ومجالات معينة. وبغض النظر عن اللغات التي تُدرس في المناهج الدراسية، وبغض النظر عن أهدافها، فيتعين تدريسها على النحو الذي يركز على حاجات الأشخاص التواصلية.

سدّ فجوة البيانات فيما يتعلق بنتائج التعليم

أخيرًا، تجب الإشارة إلى أن أي مناقشات تدور عن السياق التعليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لها قيود فعلية في تقديم توصيات قائمة على الدليل. والدليل العملي المتوفر عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أقل من ذلك الموجود في أي منطقة أخرى (بدر وآخرون، ٢٠١٢: ١). وهناك مجموعة قليلة فقط من دول المنطقة تقيس مستوى تعلم القراءة والكتابة والحساب في كلا المرحلتين الابتدائية والثانوية. فليس لدى كل من العراق وليبيا بيانات حديثة عن الالتحاق بمدارس المرحلة الابتدائية والإعدادية. وكما أشارت منظمة العمل الدولية (٢٠١٢: ٢٨). فإن محدودية البيانات من حيث توافرها وجودتها تضع قيودًا كبيرًا على التحليل الاقتصادي وتصميم السياسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إضافة إلى أن الغياب النسبي للإحصائيات يصعب من مراقبة السياسات والبرامج وتقييمها.

مواصلة إصلاح التعليم العالي

شهد التعليم العالي إصلاحًا كبيرًا في دول مجلس التعاون الخليجي، ولكن هذا الإصلاح لم يترك حتى الآن أثرًا محدودًا. وهناك سعي لتحقيق توازن بين استخدام اللغة الوطنية (العربية) أو اللغة العالمية (الإنجليزية) كوسيلة للتدريس. وعلى الرغم من دراسة الطلاب عدة سنوات في التعليم المدرسي باللغة الإنجليزية إلا أنهم يبدون غير مستعدين للدراسة باللغة الإنجليزية في التعليم العالي. يقدم التعليم ثنائي اللغة/متعدد اللغات (بما في ذلك المواد والاختبارات ثنائية اللغة) حلاً ممكنًا للمنطقة، ويمكن النظر في استخدامه في حالات أخرى بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث يتم استخدام اللغة الإنجليزية على نحو متزايد في التعليم العالي. ومن المرجح استمرار أهمية بعض اللغات مثل اللغة العربية والفرنسية في قطاعات معينة من التعليم العالي أيضًا، ويجب أن تكون متكاملة ومعدّة لتعزيز التعليم في برامج التعليم العالي.

تحسين تعليم اللغة

تحظى اللغة الإنجليزية بمكانة كبيرة في أنظمة السياسة والتعليم حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهناك دوافع كبيرة لتعلم هذه اللغة. ثمة حاجة لضمان ارتفاع جودة تقديم التعليم وذلك حتى تؤتي الاستثمارات التي يقوم بها الأفراد أو الدول في تعليم اللغة الإنجليزية ثمارها. ونظرًا للتنوع اللغوي الكبير، يتعين أن ينصب اهتمام تعليم اللغة في المنطقة على الانتقال بين اللغات الوطنية والإقليمية والدولية. وفي كل مستوى من هذه المستويات، يكون لتنوع اللغات فيما بين المناطق قيمة لتحقيق نجاح في التواصل وتبادل المعارف فضلًا عن تطوير علاقات ذات قيمة للتنمية الاقتصادية.

ولم يحصلوا، في معظم الحالات، على هذه الميزة بسبب تعلمهم للغة الإنجليزية. وتشير الأدلة إلى أنه لا يمكن تجنب تلك العيوب، وأن أية منافع فردية من تعلم اللغة الإنجليزية ستكون محدودة بسبب تلك العيوب.

هناك بعض الأدلة على القدرة التغييرية لتعلم اللغة الإنجليزية، إلا أن أي شيء نتعلمه، أي موضوع أو أي لغة أو أي مهارة، يمكن أن يكون سببا في التغيير. وفي هذا الصدد، ليست اللغة الإنجليزية استثناءً. ولكننا نعرف القليل جدًا فيما يتعلق بالعلاقة بين قدرات اللغة الإنجليزية وفرص الحصول على وظائف، وأيا ما كانت الجهود المبذولة لتحسين قدرات الأشخاص في اللغة الإنجليزية، إلا أن لها أثرًا على سوق العمل.

ولا نعرف ما إذا كان من الممكن أن تغير حياة الأفراد بسبب مهارات اللغة الإنجليزية التي قاموا بتطويرها، وإذا كان الأمر على هذا النحو فكيف يمكن أن يتم هذا الأمر؟ ونحن نعرف جيدًا بأن اللغة الإنجليزية ليست العصا السحرية: لا تستطيع مهارات اللغة الإنجليزية بمفردها منح الأشخاص سبل الحصول على وظائف وخروجهم من دائرة الفقر. وبناءً على ذلك يتعيّن تضمّن المبادرات التعليمية (بما في ذلك المتعلقة بتدريس اللغة الإنجليزية) في برامج تنمية أوسع نطاقًا تأخذ بعين الاعتبار القضايا الهيكلية الأكبر لترقى بفرص الأفراد وقدراتهم.

لذلك ثمة حاجة لتقييم شامل للعملية التعليمية داخل المنطقة بما في ذلك تعلم اللغة. كما أنّ هناك حاجة لتطوير مؤسسات البحوث في مجال التعليم. وتعد زيادة المنشورات التي تستعرض كفاءة مبادرات تدريس اللغة الإنجليزية خلال السنوات القليلة الماضية إشارة إيجابية على أن المؤسسات تزيد من قدراتها، ونأمل أن يستمر هذا النهج. وهناك حاجة إضافية لإجراء عمليات مراقبة وتقييم لتبادل الممارسات الجيدة في جميع أنحاء المنطقة، فضلًا عن تطوير أساليب من شأنها الاستفادة بشكل أكبر من نقاط قوة بعض الدول لمواجهة التحديات التي تواجه الدول الأخرى.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين اللغة الإنجليزية وفرصة الحصول على وظائف، ثمة حاجة لمزيد من البيانات النوعية حول مستويات اللغة الإنجليزية في المجتمع والحاجة لإجادة اللغة الإنجليزية (ولغات أخرى) في سوق العمل بما في ذلك القطاع غير الرسمي. كما أن هناك حاجة لمزيد من الدراسات النوعية والإثنوغرافية التي تقدم نظرة فاحصة بشأن ما يمكن للناس فعليًا القيام به بمهارات اللغة الإنجليزية بمجرد تحصيلها، فضلًا عن التحديات التي يمكن مواجهتها والفرص المنشودة والتمتع بمزيد من القدرات الإضافية باللغة الإنجليزية. وستساعدنا دراسات الجدوى لبعض الأفراد على فهم أعمق لما يدور على أرض الواقع.

وهناك تصورات قوية في الوقت الحالي لقيمة اللغة الإنجليزية، وتظهر هذه القيمة جلية للعاملين في الشركات الدولية المرموقة في القطاع الخاص. ويتحدث هؤلاء الأشخاص اللغة الإنجليزية بسببما يتمتعون به من خلفية متميزة، وهذه الخلفية هي التي ساعدتهم للوصول إلى مناصب مرموقة ذات دخل مرتفع.

السيرة الذاتية

وقد قامت بنشر كتاب حمل عنوان اللغة الإنجليزية والتطوير: السياسة، التربية، والعولمة (مسائل متعددة اللغات) التي تستعرض فيه دور تعليم اللغة الإنجليزية في مبادرات التنمية.

كما أنها قادت بنفسها مشروعين بحثيين ممولين من المجلس الثقافي البريطاني: أحدهما عن أحوال اللغة الإنجليزية كلغة التنمية الدولية في المناطق الريفية في بنغلاديش، والآخر عن دور اللغة الإنجليزية في حياة المهاجرين العاملين من بنغلاديش للعمل في الشرق الأوسط.

تعمل الدكتورة إليزابيث ج. إيزلينج محاضرة رئيسية في تدريس اللغة الإنجليزية في مركز التطوير الدولي وإعداد المعلمين بالجامعة المفتوحة بالمملكة المتحدة حيث تقود فريق بحث حول التعليم والتنمية الدولية وتترأس وحدة الدراسات العليا حول التعليم من أجل التنمية. كما أنها شاركت في العديد من المشاريع الدولية لتدريس اللغة الإنجليزية وإعداد المعلمين بما في ذلك المشاريع الممولة من وزارة التنمية الدولية كبرنامج اللغة الإنجليزية في الواقع العملي في بنغلاديش وبرنامج إعداد المعلمين من خلال الدعم المدرسي في الهند (TESS).

ويلقي بحثها الضوء على التأثير الذي يحدثه تعليم اللغة الإنجليزية على حياة الأفراد من حيث هويتهم ومجتمعهم ورأس مالهم الثقافي والاقتصادي كما أنها مهتمة على نحو خاص بالعلاقة القائمة بين مهارات اللغة الإنجليزية والتنمية الاقتصادية في الدول منخفضة الدخل.

المراجع

أحمد عبد الحفيظ (٢٠١٤)، المعرفة التطبيقية المهنية والتفكير المنطقي واتخاذ القرارات داخل الفصل لذوي الخبرة من معلّمي اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية في مصر: وجهات النظر الشاملة. تطوير المعلمين: صحيفة دولية لتطوير المهارات المهنيّة لدى المعلمين. ١٨(٢)، ٢٢٩-٢٤٥.

آلدن أبراهارت (٢٠٠٣)، التعاون في مجال المعرفة والمهارات في الاقتصاد الجديد. استعراض مصر للتعليم والتدريب المهني والتقني. [عبر الإنترنت]. متوفر على:

http://siteresources.worldbank.org/EDUCATION/Resources/1126210664195-278200/1126210694253-1636971/Egypt_Country_Report.pdf

أندا آدمز وريبيكا وينثروب (٢٠١١)، دور التعليم في ثورات العالم العربي. بروكس، الاتفاق العالمي بشأن التعلم. [عبر الإنترنت]. متوفر على: www.brookings.edu/research/opinions/2011/06/10-arab-world-education-winthrop

محمد ناصر الحقباني (٢٠١٤)، تدريس اللغة الإنجليزية لطلبة كلية الشرطة السعودية: دراسة تقييمية. مجلة تدريس اللغة والبحوث. ٥(٢)، ٩٩٩-١٠٠٨.

محمد ناصر الحقباني (٢٠١١)، تدريس اللغة الإنجليزية لأغراض تتعلق بالشرطة في المملكة العربية السعودية: دراسة استطلاعية. مجلة تدريس اللغة والبحوث. ٢(٤)، ٨٤٤-٨٤٩.

عزيز عليو (٢٠١٤)، وزير التعليم في المغرب: لم تعد اللغة الفرنسية لغة صالحة بعد الآن واللغة الإنجليزية هي الحل. [عبر الإنترنت]. متوفر على: www.morocoworldnews.com/2014/03/126856/moroccos-minister-of-education-french-is-no-longer-valid-english-is-the-solution/

شبيخة عبدالله المسند (٢٠١٢)، قلة الرجال القطريين في التعليم العالي: الأسباب والتأثير. معهد الشرق الأوسط [عبر الإنترنت]. متوفر على: www.mei.edu/content/dearth-qatari-men-higher-education-reasons-and-implications

خالد الصغّير (٢٠١٤)، المعوقات الأربعة الأكثر شيوعاً التي تؤثر على تدريس اللغة الإنجليزية في المملكة العربية السعودية. المجلة الدولية للغويات باللغة الإنجليزية. ٤(٥)، ١٧-٣٦.

التميمي (٢٠١٤)، إصلاح القطاع العام في الكويت مفتاح التنمية الاقتصادية. [عبر الإنترنت]. متوفر على: www.al-monitor.com/pulse/business/2014/09/kuwait-economic-growth-reforms.html#

محمد حسن أمارة (٢٠٠٣) أحدث سياسات لتعليم اللغات الأجنبية في فلسطين. مشاكل اللغة والتخطيط اللغوي. ٢٧(٣)، ٢١٧-٢٣٢. ديبغو إف أنجيل-يوردينولد، وكودو (٢٠١٠)، تحدي فرص حصول الشباب على وظائف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. البنك الدولي. [عبر الإنترنت]. متوفر على:

www.escwa.un.org/rcm/editor/Download.asp?table_name=rcm_meetings&field_name=id&FileID=99

ديبغو إف أنجيل-يوردينولد، وأمينة السملدلى، وستيفاني برودمان (٢٠١٠)، التوفير غير الحكومي لبرامج سوق العمل الفعالة في دول البحر المتوسط العربية: قائمة بالبرامج الشبابية المتوفرة. ورقة مناقشة. العمل والحماية الاجتماعية من البنك الدولي. ١٠٠٥.

ديبغو إف أنجيل-يوردينولد، وليون سولونو (٢٠١٣)، مذكرة إصلاح لتحسين تنفيذ سياسات سوق العمل النشطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مجلة أي زد ايه (IZA) لسياسة العمل. ٢(١٣). [عبر الإنترنت]. متوفر على:

www.izajolp.com/content/pdf/2193-9004-2-13.pdf

دييغو إف أنجيل-يوردنول، وأمينة السملدلى (٢٠١٠)، أسواق العمل والانتقال من مرحلة الدراسة إلى العمل في مصر: التشخيص والمعوقات وإطار السياسات. البنك الدولي. أرشيف الأبحاث الاقتصادية الشخصية في ميونخ. [عبر الإنترنت]. متوفر على:

<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/13050>

دييغو إف أنجيل-يوردنول، وكيمي تاناوي (٢٠١٢)، المحددات الجزئية للعمالة غير النظامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. [عبر الإنترنت]. متوفر على:

www-wds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/WDSP/IB/2012/02/01/000333038_20120201032926/Rendered/PDF/665940NWP00PUB0Box365795B0SPDP01201.pdf

دييغو إف أنجيل-يوردنول، وأرفو كودو، وأمينة السملدلى (٢٠١٣)، إعداد برامج عمل فعّالة للشباب غير العامل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. [عبر الإنترنت]. متوفر على:

<https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/15805/792620PUB0EPI10Box0377371B00Public0.pdf?sequence=1>

Arabian business.com (٢٠١٥) تتوقع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أن تشهد نمواً اقتصادياً هذا العام بنسبة ٤.١

www.arabianbusiness.com/gcc-forecast-see-4-1-economic-growth-this-year-579588.html

العربي عرباوي (٢٠١٤)، موقع 'Morocco World News'. بعد شهادة البكالوريا باللغتين الفرنسية والإسبانية، تعترم المغرب تقديم شهادة بكالوريا باللغة الإنجليزية. [عبر الإنترنت]. متوفر على:

www.morocoworldnews.com/2014/07/133950/after-french-and-spanish-morocco-to-introduce-english-baccalaureate/

العربي عرباوي (٢٠١٥)، موقع 'Morocco World News'. يوصي المجلس الأعلى للتعليم باستخدام اللغة الإنجليزية في المناهج المغربية. [عبر الإنترنت]. متوفر على:

www.morocoworldnews.com/2015/01/150654/supreme-council-for-education-recommends-use-of-english-in-moroccan-curriculum/

جان لويس أركان وفرنسوا جرين (٢٠١٣)، دور اللغة في التنمية الاقتصادية: هل اللغة الإنجليزية لغة مميزة وهل التحزئة اللغوية أمر سيء؟، في إليزابيث جيه إيرلينج وفيليب سيرجنت (محرران)، ٢٤٣-٢٦٦.

راجي أسعد وفرزانة رودى-فهيمي (٢٠٠٧)، الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: فرصة أم تحدي ديموغرافي؟ مكتب المراجع السكانية. [عبر الإنترنت]. متوفر على:

www.prb.org/pdf07/youthinmena.pdf
راجي أسعد (٢٠١٤)، إدراك أسواق العمل العربية: التراث المستمر من الذدواجية. مجلة آي زد ايه (IZA) للعمل والتنمية، ٦: ٣. [عبر الإنترنت]. متوفر على: <http://ftp.iza.org/dp7573.pdf>

المنشأوى بدر، وأوليفر موريسي، وسيمون ألبيتون (٢٠١٢)، محددات التحصيل التعليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مركز بحوث التنمية الاقتصادية والتجارة الدولية في جامعة نوتنجهام، ١٢ (٣).

[عبر الإنترنت]. متوفر على: <https://www.nottingham.ac.uk/credit/documents/papers/12-03.pdf>

مجلس التنمية الاقتصادية البحرين (٢٠٠٨) رؤية البحرين الاقتصادية عام ٢٠٣٠:

التحول من الريادة الإقليمية إلى المنافسة العالمية.

http://issuu.com/economicdevelopmentboard/docs/bahrain_vision_2030vision_2030

- كاثلين بيلي وريان داميروو (محرران) (٢٠١٤)، *تدريس وتعلّم اللغة الإنجليزية في العالم الناطق باللغة العربية*. لندن: روتلج.
- ريتشارد بي بالدوف، وروبرت كابلن، وكونوكو كاموانجالو (٢٠١٠) *التخطيط اللغوي ومشكلاته*. المشكلات الحالية في التخطيط اللغوي. ١١(٤)، ٤٣٠-٤٣٨.
- غادة برسوم (قريباً) *ترقيع الملابس القديمة: معاهد التعليم العالي الخاصة في نظام عام سائد*. غادة برسوم (٢٠٠٤)، *أزمة عمالة الخريجات في مصر. نظرة إثنوغرافية*. مجلة أبحاث القاهرة، ٢٥(٣).
- رولاف فهمي البطينة، وروبي فهمي البطينة، وسميحة سيف ثابت (٢٠١١)، *عملية التعليم التفاعلي للغات في فصول تدريس اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية باليمن: تطبيق فعلي أم مجرد أقوال؟* مجلة تدريس اللغة والبحوث، ٢(٤)، ٨٥٩-٨٦٦.
- حسن بلحياح ومها إلهامي (٢٠١٥)، *اللغة الإنجليزية كوسيلة للتعليم في الخليج: عندما يتحدث الطلاب والمعلمون*. مجلة سياسة اللغة 'Language Policy'. ١٤(٣)، ٢٦٦٢٣.
- محمد بن رباح (٢٠٠٧)، *تخطيط دمج اللغات في التعليم في الجزائر: التطور التاريخي والمشكلات الحالية*. مجلة سياسة اللغة 'Language Policy'. ٦، ٢٢٥-٢٥٣.
- كوستانزا بيافاتشي، وويرنر أياهوورست، وكورادو جيولتي، ومايكل جاي كنديزيا، وألكسندر مورافيف، وجانيك بيترز، ونوريا رودريجز-بلناس، وريتشارد شميدل، وكلاوس زيمرمان (٢٠١٢)، *بطالة الشباب والتدريب المهني*. [عبر الإنترنت]. متوفر على: www.econstor.eu/bitstream/10419/67166/1/727540556.pdf
- ستيفن بلاك (٢٠٠٤)، *'لمن ستكون الرفاهية الاقتصادية؟ تحدي للخطابات السائدة بشأن العداقة بين معرفة القراءة والكتابة/المهارات الحسابية والعمالة (البطالة) دراسات حول معرفة القراءة والكتابة والمهارات الحسابية*. ١٣(١)، ٧-١٧.
- سيمون بورج (٢٠١٤)، *استعراض لأقسام اللغة الإنجليزية في الجامعات العامة الليبية: تقرير لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمجلس الثقافي البريطاني*.
- حسن بوزيدي (٢٠٠٩)، *بين فصل تعلم اللغة الإنجليزية لأغراض خاصة ومكان العمل: سدّ الفجوة*. منتدى تعليم اللغة الإنجليزية، ٣، ١٩-١٠.
- لورا بريور (٢٠١٣)، *تعزيز فرص حصول الشباب على وظائف: ماذا؟ ولماذا؟ وكيف؟ دليل لمهارات العمل الأساسية*. منظمة العمل الدولية. [عبر الإنترنت]. متوفر على: www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---ifp_skills/documents/publication/wcms_213452.pdf
- المجلس الثقافي البريطاني (٢٠١٠)، *وجهات نظر عن اللغة الإنجليزية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*. مبادرة بحثية - جزء من برنامج المجلس الثقافي البريطاني 'الإنجليزية من أجل المستقبل' في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. [عبر الإنترنت]. متوفر على: http://englishagenda.britishcouncil.org/sites/ec/files/C563_MENA%20Perspectives_V1%20small%20size%20version%20Final%20art%20work.pdf
- المجلس الثقافي البريطاني (٢٠١٢ أ)، *تقرير قطري عن التعليم العالي في الأراضي الفلسطينية، من إعداد إدارة المعلومات التطبيقية*.
- المجلس الثقافي البريطاني (٢٠١٢ ب)، *جعل المهارات من صميم مقومات النجاح الاقتصادي على مستوى العالم: دليل موجز للتعليم والتدريب التقني والمهني في المملكة المتحدة (TVET)*. هيئة التجارة والاستثمار البريطانية (UKTI). [عبر الإنترنت]. متوفر على: www.ukieri.org/images/pdf/TVET_Guide.pdf

المجلس الثقافي البريطاني (٢٠١٣ ج)، فرص حصول الخريجين على وظائف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: ما بعد الربيع العربي.

المجلس الثقافي البريطاني (٢٠١٣ د)، تقرير حول تأثير اللغة الإنجليزية. [عبر الإنترنت]. متوفر على: www.britishcouncil.org/sites/britishcouncil.uk2/files/english-effect-report-v2.pdf

المجلس الثقافي البريطاني (٢٠١٣ أ)، ملف اللغة الإنجليزية: الجزائر. برنامج 'الإنجليزية من أجل المستقبل' - منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المجلس الثقافي البريطاني (٢٠١٣ ب)، ملف اللغة الإنجليزية: الأراضي الفلسطينية. برنامج 'الإنجليزية من أجل المستقبل' - منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المجلس الثقافي البريطاني (٢٠١٤ أ)، ملف اللغة الإنجليزية: مصر. برنامج 'الإنجليزية من أجل المستقبل' - منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المجلس الثقافي البريطاني (٢٠١٤ ب)، ملف اللغة الإنجليزية: الأردن. برنامج 'الإنجليزية من أجل المستقبل' - منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المجلس الثقافي البريطاني (٢٠١٤ ج)، ملف اللغة الإنجليزية: مملكة البحرين. برنامج 'الإنجليزية من أجل المستقبل' - منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المجلس الثقافي البريطاني (٢٠١٤ د)، ملف اللغة الإنجليزية: لبنان. برنامج 'الإنجليزية من أجل المستقبل' - منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المجلس الثقافي البريطاني (٢٠١٤ هـ)، ملف اللغة الإنجليزية: الإمارات العربية المتحدة. برنامج 'الإنجليزية من أجل المستقبل' - منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المجلس الثقافي البريطاني (٢٠١٤ و)، ملف اللغة الإنجليزية: البحرين. برنامج 'الإنجليزية من أجل المستقبل' - منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المجلس الثقافي البريطاني (٢٠١٥)، تقرير الندوة الخارجي: فرص حصول الشباب على وظائف ومهاراتهم وفرصهم في العالم العربي. ٢٧-٢٨ يناير/كانون الثاني ٢٠١٥، القاهرة - مصر.

www.britishcouncil.org.eg/sites/britishcouncil.eg/files/external_symposium_report_a4_web_version.pdf

كولين بروك، وليلا زيا ليفيرز (٢٠٠٧)، جوانب التعليم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أوكسفورد: كتب مقالات مجمعة.

بيرجيت بروك-أوتن (٢٠٠٧)، التعلم من خلال لغة مألوفة مقابل التعلم من خلال لغة أجنبية - نظرة على بعض فصول مدارس المرحلة الثانوية في تنزانيا. المجلة الدولية لتطوير التعليم، ٢٧(٥)، ٤٨٧-٤٩٨.

ستيغن بروكي (٢٠١٢)، معالجة مشكلة البطالة لدى الخريجين من خلال إعانات التوظيف: تقييم برنامج تربصات الإعداد للحياة المهنية "SIVP" في تونس. مجموعة البنك الإفريقي للتنمية. سلسلة العمل ١٥٨. [عبر الإنترنت]. متوفر على:

<http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/Working%20Paper%20158%20-%20Tackling%20Graduate%20Unemployment%20through%20Employment%20Subsidies%20An%20Assessment%20of%20the%20SIVP%20Programme%20in%20Tunisia.pdf>

مؤسسة بروكينجز (٢٠١٤)، مقياس التعلم في العالم العربي. مركز التعليم العالمي،
مؤسسة بروكينجز. [عبر الإنترنت]. متوفر على:

www.brookings.edu/research/interactives/2014/arab-world-learning-barometer

أكسل برونز، وتيم هايفيلد، وجان بورجيس (٢٠١٣)، الربيع العربي ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي: مستخدمو تويتر باللغتين العربية والإنجليزية وشبكاتهم. مجلة علماء السلوك الأمريكيين 'American Behavioural Scientist'. ٥٧(٧)، ٨٢٦-٨٩٨.

إليزابيث باكنر وريبيكا هودجز (قريباً) هل أنت من تُغش أم تُغش؟ تحطى الامتحانات النهائية لشهادة الثانوية في الأردن والمغرب. مقارنة.

كيونغ بيون، وهيوجونغ تشو، ومينجونغ كيم، وإنو بارك، وسوهونغ كيم، وجويونغ جونج (٢٠١١)، التدريس باللغة الإنجليزية في التعليم العالي بكوريا: المناقشات السياسية والواقع. التعليم العالي، ٦٢، ٤٣١-٤٤٩.

لين كاميرون (٢٠٠١)، تدريس اللغات لصغار المتعلمين. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.

جيل كارونير، وميشال كارتون، وكينيث كينج (٢٠١٤) التعليم والتنمية على المستوي الدولي: التاريخ، أوجه التشابه، مفارق الطرق. التعليم، التعلم، التدريب، ٥.

اتحاد الصناعة البريطانية (٢٠١٣)، تغيير الوتيرة: استبيان عن التعليم والمهارات من اتحاد الصناعة البريطانية/مؤسسة بيرسون في عام ٢٠١٣. مؤسسة بيرسون. [عبر الإنترنت]. متوفر على:

www.cbi.org.uk/media/2119176/education_and_skills_survey_2013.pdf

المركز التربوي للبحوث والإنماء (CRED) (٢٠١٣)، النشرة الإحصائية السنوية الخاصة بالتعليم لعام ٢٠١٠ من المركز التربوي للبحوث والإنماء، ٢٠١٢-٢٠١٣. لبنان www.crdp.org/en/statistics-bulletin

كريستوفر كولكلدو (محرر) (٢٠١٠)، نتائج التعليم والفقر: إعادة تقييم. لندن: روتلج.

هيويل كولمان (٢٠١٠)، اللغة الإنجليزية ودورها في التنمية. المجلس الثقافي البريطاني: تدريس اللغة الإنجليزية. [عبر الإنترنت]. متوفر على:

www.teachingenglish.org.uk/transform/books/english-language-development

هيويل كولمان (٢٠١١)، الأمل والحقائق: البلدان النامية واللغة الإنجليزية. لندن: المجلس الثقافي البريطاني. [عبر الإنترنت]. متوفر على:

www.teachingenglish.org.uk/article/dreams-realities-developing-countries-english-language

هيويل كولمان وآخرون. (٢٠١٣) اللغة الإنجليزية في منطقة غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية. لندن: المجلس الثقافي البريطاني. [عبر الإنترنت]. متوفر على:

http://englishagenda.britishcouncil.org/sites/ec/files/The%20English%20Language%20in%20Francophone%20West%20Africa_book.pdf

وزارة التعليم (٢٠١٣)، تقرير عن التقدم المحرز في التوصيات العالمية. [عبر الإنترنت]. متوفر على:

https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/262819/Wolf_Recommendations_Progress_Report.pdf

وزارة التنمية الدولية (DFID) والبنك الدولي (٢٠٠٥)، تعاون وزارة التنمية الدولية والبنك الدولي بشأن المعارف والمهارات المطلوبة في الاقتصاد الجديد. دمج التعليم والتدريب المهني والتقني في اقتصاد المعرفة: عملية الإصلاح في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتحديات القائمة في المنطقة. مؤسسة التدريب الأوروبية. [عبر الإنترنت]. متوفر على:

http://siteresources.worldbank.org/EDUCATION/Resources/278200-1126210664195/TVET_Knowledge_Economy.pdf/1636971-1126210694253

سوميترا دوتا، برونو لانغين، وساشا ونش-فينسينت، (٢٠١٤)، مؤشر الابتكار العالمي: العامل البشري في الابتكار، جامعة كورنيل وكلية إنسياد والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO). [عبر الإنترنت].

متوفر على: <https://www.globalinnovationindex.org/userfiles/file/reportpdf/GII-2014-v5.pdf>

المنتدى الاقتصادي العالمي (٢٠١٣)، التصدي لتحدي ١٠٠ مليون شاب عربي: وجهات نظر حول تشغيل الشباب في العالم العربي في العام ٢٠١٢. [عبر الإنترنت]. متوفر على:

www3.weforum.org/docs/WEF_YouthEmployment_ArabWorld_Report_2012.pdf

مؤشر إي أف ليتقان الإنجليزية (EF EPI) (٢٠١٤)

<http://media.ef.com/~/media/centralefcom/epi/v4/downloads/full-reports/ef-epi-2014-english.pdf>

المنظمة الدولية للتربية (EI) (٢٠١٤) بالمغرب: وجود ثغرات واسعة في الإنجاز التعليمية. [عبر الإنترنت].

متوفر على: www.ei-ie.org/en/news/news_details/3072

فيرنر أيزهورست ونوريا رودريغيز-بلناس وريكارد شميلد وكلاوس فا زيمرمان (٢٠١٣)، خارطة طريق لنظم التعليم والتدريب المهني في جميع أنحاء العالم، وسلسلة أوراق المناقشة ومعهد دراسات العمل، ٧١٠.

[عبر الإنترنت]. متوفر على: www.econstor.eu/bitstream/10419/69486/1/734002173.pdf

إيلي أيزنبرغ (٢٠٠٦)، التعليم والتدريب التقني والمهني وسوق العمل. مؤسسة التدريب الأوروبية. [عبر الإنترنت]. متوفر على: <http://edz.bib.uni-mannheim.de/daten/edz-tr2/esb/06/vet%20israel.pdf>

أحمد العشماوي (٢٠١١)، مهام التعليم والتدريب التقني والمهني في مصر: تقييم مدى استجابة نظم التعليم والتدريب للطلاب على المهارات. البنك الدولي.

إليزابيث جيه إيرلينغ (٢٠١٤)، دور اللغة الإنجليزية في تنمية المهارات في جنوب آسيا: السياسات، والأنشطة، والأدلة الحالية. لندن: المجلس الثقافي البريطاني. متوفر على:

<http://www.britishcouncil.in/programmes/higher-education/internationalising-higher-education/policy-dialogues/report-role-english>

إليزابيث ج. إيرلنجوفيليب سيرجنت (محرران) (٢٠١٣)، اللغة الإنجليزية والتنمية: السياسة، والتدريس، والحولمة. بريستول: شركة مالتى لينجوال ماترز.

إليزابيث جيه إيرلينغ، وفيليب سيرجنت، وكمرول حسن شودري، وسايديور رحمان (٢٠١٥)، اللغة الإنجليزية من أجل التنمية الاقتصادية: دراسة حالة العمال المهاجرين من بنغلاديش، المجلس الثقافي البريطاني.

www.teachingenglish.org.uk/article/english-economic-development-a-case-study-migrant-workers-bangladesh

- يورومونييتور (٢٠١١)، التقييم السوقي للنظام التعليمي بالمملكة العربية السعودية: التقرير الخاص الصادر عن يورومونييتور انترناشيونال للمجلس الثقافي البريطاني.
- يورومونييتور (٢٠١٢)، تقييم الفرص بالقطاع التعليمي المصري.
- يورومونييتور (٢٠١٢)، فوائد اللغة الإنجليزية بالنسبة للأفراد والمجتمعات: المؤشرات الكمية من الجزائر، ومصر، والعراق، والأردن، ولبنان، والمغرب، وتونس، واليمن. [عبر الإنترنت]. متوفر على: www.britishcouncil.org/new/documents/full_mena_english_report.pdf
- يورومونييتور (٢٠١٣)، تقييم الفرص بالقطاع التعليمي في المملكة العربية السعودية. مؤسسة التدريب الأوروبية (ETF) (٢٠٠٩)، خطة دولة لبنان. [عبر الإنترنت]. متوفر على: [www.etf.europa.eu/webatt.nsf/0/C12578310056925BC12575DA0035D7B3/\\$file/NOTE7T6DHJ.pdf](http://www.etf.europa.eu/webatt.nsf/0/C12578310056925BC12575DA0035D7B3/$file/NOTE7T6DHJ.pdf)
- مؤسسة التدريب الأوروبية (ETF) (٢٠١٠)، تعزيز أطر المؤهلات وضمان الجودة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. اكتشاف السبل الممكنة لتسهيل تنقل العمالة، والحد من عدم مواثمة المهارات لسوق العمل، وتوفير فرص التعلم مدى الحياة. مارسيليا. [عبر الإنترنت]. متوفر على: http://cmimarseille.org/_src/SELM2_wk2/SELM2_wk2_Agenda_Concept_Note_EN.pdf
- مؤسسة التدريب الأوروبية (ETF) (٢٠٠٤)، التعليم التقني والتدريب المهني في اليمن وعلاقته بسوق العمل. [عبر الإنترنت]. متوفر على: [www.etf.europa.eu/pubmgmt.nsf/\(getAttachment\)/6700BFD943AA63F6C125700700289EEA/\\$File/MEDA_TEVT_Yemen_04_EN.pdf](http://www.etf.europa.eu/pubmgmt.nsf/(getAttachment)/6700BFD943AA63F6C125700700289EEA/$File/MEDA_TEVT_Yemen_04_EN.pdf)
- مؤسسة التدريب الأوروبية (ETF) (٢٠٠٥)، مؤشرات دليل التعليم والتدريب المهني والتقني بوثيقة العمل في الأردن. [عبر الإنترنت]. متوفر على: www.almanar.jo/AlManarWeb/Portals/0/PDF/1385.pdf
- فلوتمان (٢٠٠٩)، تنمية المهارات للدقتصاد غير الرسمي: قضايا وخيارات تتعلق بالتعليم والتدريب المهني والتقني في الدول الجنوبية الشريكة للجوار الأوربي. المفاوضات الأوروبية. [عبر الإنترنت]. متوفر على: [file:///userdata/documents5/eje65/Downloads/Fluitman_EC,%20Skills%20Development%20for%20the%20Informal%20Economy_2009%20\(2\).pdf](file:///userdata/documents5/eje65/Downloads/Fluitman_EC,%20Skills%20Development%20for%20the%20Informal%20Economy_2009%20(2).pdf)
- جامر (٢٠١٣)، إصلاح التعليم والتدريب المهني والتقني بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أعقاب الربيع العربي، منتدى QScience Proceedings ٢٠١٣، مؤتمر المبتكرين العالميين ٢٠١٣:١٤. [عبر الإنترنت]. متوفر على: www.qscience.com/doi/pdf/10.5339/qproc.2013.gic.14
- روبرت غاتي، وماتيو مورجانداي، وربريكا غرون، وستيفاني برودمان، وديغو أنخيل-أوردنولد، وخوان مانويل مورينو، دانييل ماروتا، ومارك شيفبور، إليزابيث ماتا لورينزو (٢٠٠٩) وظائف حتى يتحقق الرخاء العام: حان وقت اتخاذ خطوات فعلية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. البنك الدولي. [عبر الإنترنت]. متوفر على: <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/13284>
- ناتاليا جيلفانوفسكا، وميشال روغي، وكارلو ماريا روزتا (٢٠١٤)، شبكات عريضة النطاق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تسريع الوصول إلى شبكة إنترنت عالية السرعة. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

- الأمانة العامة للتخطيط التنموي (٢٠٠٨)، الرؤية الوطنية لقطر
www.gsdp.gov.qa/www1_docs/QNV2030_English_v2.pdf
- المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) (٢٠٠٥)، التأثير والممارسات الفعالة لتنمية القدرات البشرية (HCD) في الإطار التنظيمي. تجارب من مشرعين إقليميين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية. [عبر الإنترنت]. متوفر على:
www.giz.de/akademie/de/downloads/Impact_and_Good_Practices_of_HCD_in_TVET.pdf
- مركز الحكم وموارد التنمية الاجتماعية (٢٠١١)، تقرير بحث مكتب المساعدة: العمالة (البطالة) بين الشباب Youth (un)employment: في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا-مصر [عبر الإنترنت]. متوفر على
www.gsdrc.org/docs/open/hd785.pdf
- حكومة قطر (٢٠١١)، الملخص التنفيذي لإستراتيجية قطاع التعليم والتدريب ٢٠١١-٢٠١٦. [عبر الإنترنت]. متوفر على:
www.sec.gov.qa/En/about/Documents/Stratgy2012E.pdf
- ديفيد غرادول (٢٠١٠)، كتاب 'الانجليزية قادمة'. لندن: المجلس الثقافي البريطاني.
- جرين (٢٠١٣)، 'اللغة والتنمية' مقدمة عامة وبعض الاعتبارات (الحاسمة).
منتدى سياسة اللغة الإنجليزية الذي نظمه المجلس الثقافي البريطاني في سانتياغو. على الإنترنت:
www.britishcouncil.cl/sites/britishcouncil.cl2/files/escrito-francois-grin.pdf
- جروه إم، كريشمان إن، ماكزني دي وفيشواناث تي (٢٠١٢)، 'المهارات الأولية أو العملة الصعبة؟' تأثير برامج التدريب ودعم الأجور على توظيف الشباب من الإناث في الأردن. البنك الدولي. ورقة عمل بحث السياسات ٦٤١.
- هوما حيدر (٢٠١١)، العمالة (البطالة) بين الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا-مصر. مركز الحكم وموارد التنمية الاجتماعية. تقرير بحث مكتب المساعدة: [عبر الإنترنت]. متوفر على:
<http://www.gsdrc.org/docs/open/hd785.pdf>
- حمدان وخوان مانويل وأبو حطب، ودبليو. إيه. إيه (٢٠٠٩)، اللغة الإنجليزية في السياق الأردني. اللغات الإنجليزية العالمية. ٢٨(٣)، ٣٩٤-٤٠٥.
- ريف هاميلتون (٢٠١٢)، تساعد كلية مجتمع هيسوتن في تخريج أول دفعة خريجين لكلية مجتمعية قطرية. ذا تكساس تريبيون. ٢٧ مايو/أيار. [عبر الإنترنت]. متوفر على:
www.texastribune.org/2012/05/27/hcc-helps-deliver-qatars-first-community-college-g/
- هبة حندوسة وتساناتوس زافيريس (٢٠٠٢)، خلق فرص العمل والحماية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. البنك الدولي. منتدى تنمية البحر الأبيض المتوسط. [عبر الإنترنت]. متوفر على:
http://econ.worldbank.org/external/default/main?pagePK=64210502&theSitePK=469372&piPK=64210520&menuPK=64166093&entityID=000425962_20121024163420
- إريك هانوشيك ولودجر فويسمان (٢٠٠٨)، دور المهارات المعرفية في التنمية الاقتصادية. مجلة الأدب الاقتصادي. ٦٧-٦٨، ٤٦(٣).
- حسن بلحياح ومها الهامي (٢٠١٥)، اللغة الإنجليزية كوسيلة للتعليم في الخليج: عندما يتحدث الطلاب والمعلمون. سياسة اللغة. ٤(٣)، ٢٦٦٢٣.

دينيس هوكس ومحمد أوغور (٢٠١٣)، الأدلة المتعلقة بالعلقة بين التعليم والمهارات والنمو الاقتصادي في الدول ذات الدخل المنخفض: استعراض منهجي. لندن: مركز معلومات السياسة والممارسات والتنسيق، وحدة أبحاث العلوم الاجتماعية، معهد التعليم، جامعة لندن.

وكالة إحصائيات التعليم العالي (٢٠١٤)، طلب التعليم العالي الذين يدرسون بالخارج بشكل كامل وفقاً للموقع (قائمة أفضل ٢٠ دولة) ومستوى التقديم والمطبوعات والمنتجات. [عبر الإنترنت]. متوفر على: https://www.hesa.ac.uk/index.php?option=com_pubs&Itemid=&task=show_yearpubld=1&versionId=25&yearId=312

هنريك هويتفيلد ونادين قباني (٢٠٠٥)، المشاركة في القوى العاملة والتوظيف والعودة إلى التعليم في سوريا. ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثاني عشر لمنتهى البحوث الاقتصادية. (مسودة). [عبر الإنترنت]. متوفر على:

<https://drive.google.com/?tab=mo&authuser=0#folders/0Bx9WQs6HettfRnlvUk1Hc08tUDA>

شبكة التنمية البشرية (١٩٩٨)، التعليم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: استراتيجية نحو التعليم من أجل التنمية. قطاع التنمية البشرية. منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. [عبر الإنترنت]. متوفر على: <https://drive.google.com/?tab=mo&authuser=0#folders/0Bx9WQs6HettfRnlvUk1Hc08tUDA>

إيلينا لانشوفيشينا (٢٠١٥)، ما مدى عدم المساواة في الدول العربية؟ مؤسسة بروكينغز. [عبر الإنترنت]. متوفر على: www.brookings.edu/blogs/future-development/posts/2015/02/04-inequality-arab-countries-ianchovichina

لا تزال تهدف الاستشارية الدولية للتعليم والمعارض (٢٠١٥)، بالمغرب إلى تعزيز جودة التعليم وتيسير الالتحاق به. [عبر الإنترنت]. متوفر على:

<http://monitor.icef.com/2015/02/morocco-still-aiming-boost-education-quality-access/>

منظمة العمل الدولية (٢٠١٣)، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة. منظمة العمل الدولية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: بيروت. [عبر الإنترنت]. متوفر على:

www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_208346.pdf

منظمة العمل الدولية (٢٠١٤)، اتجاهات التوظيف العالمية ٢٠١٤: مخاطر تفاقم البطالة؟ جنيف: منظمة العمل الدولية. [عبر الإنترنت]. متوفر على: www2.warwick.ac.uk/fac/soc/csgr/green/foresight/demography/2014_ilo_global_employment_trends_2014.pdf

منظمة العمل الدولية (٢٠١٥)، اتجاهات- توظيف العمالة في العالم والافاق الاجتماعية (٢٠١٥). جنيف: منظمة العمل الدولية. [عبر الإنترنت]. متوفر على: www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_208346.pdf

مؤسسة التمويل الدولية (IFC) (٢٠١١)، التعليم من أجل التوظيف (e4e): تحقيق إمكانات الشباب العربي. مجموعة البنك الدولي. [عبر الإنترنت]. متوفر على:

<https://www.e4earabyouth.com/pdf/MGLPDF136022536640.pdf>

- مكتب العمل الدولي (٢٠٠٨)، مهارات توظيف العمال وإنتاجية المشروعات في الدول العربية. المنتدى العربي للتنمية والتوظيف. [عبر الإنترنت]. متوفر على: www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/meetingdocument/wcms_204825.pdf
- عدنان إقبال وميخائيل زنكنكوف (٢٠١٤)، تصورات قطاع الشركات لكفاءة الخريجين السعوديين. مجلة آسيا والمحيط الهادئ للتعليم التعاوني 'APJCE'. (٢)١٥، ٩١-١٠٦. [عبر الإنترنت]. متوفر على: http://www.apjce.org/files/APJCE_15_2_91_106.pdf شوبها جايارام وتارا هيل ودانيال بلوت ونيكولاس بورنيت (٢٠١٣)، نماذج تدريبية للتوظيف في الاقتصاد الرقمي. نتائج للتطوير. [عبر الإنترنت]. متوفر على: <https://www.rockefellerfoundation.org/app/uploads/Training-Models-for-Employment-in-the-Digital-Economy.pdf>
- زياد جويليس (٢٠١٢)، تحديات التنمية الرئيسية في فلسطين ودور تنمية المهارات: على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. المدير العام للتعليم التقني والمهني، وزير التعليم والتعليم العالي. [عبر الإنترنت]. متوفر على: www.tvetoman.net/PDF/02_TVETExperts.pdf
- قادر (٢٠٠٩)، تعترم أبو ظبي تحسين تدريس الإنجليزية في مدارسها أخبار الخليج، ٢٣ أغسطس/آب. [عبر الإنترنت]. متوفر على: <http://gulfnews.com/news/uae/education/abu-dhabi-set-to-improve-english-skills-in-schools-1.536646>
- سرور، كاشاني (٢٠١٢)، الدرس الأول للغة الإنجليزية في الجزائر من معلم هندي. ummid.com 29 Jan. [عبر الإنترنت]. متوفر على: www.ummid.com/news/2012/January/29.01.2012/algeria_india_english.htm
- مايكل كليز (٢٠١٣)، تغيير نظام التعليم والتدريب المهني والتقني في السعودية. المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي [عبر الإنترنت]. متوفر على: www.ttcollege.edu.sa/files/News_Media/GHORFA_20131121_Presentation.pdf
- هايجن كو وعساف زوسمان (٢٠١٠)، لغة مشتركة: دور اللغة الإنجليزية في التجارة الدولية. مجلة السلوك والتنظيم الاقتصادي (٢)٧٥، ٢٥٠-٢٦٠.
- طاهر لدايسي (٢٠١٠)، مشروع تعليم اللغة الإنجليزية وفق اختبار الزمن: حالة البرازيل وتونس. استخدام اللغة الإنجليزية لأغراض خاصة ٢٩: ٢٩-١٩.
- لطيف (٢٠١٢)، تدريس سلسلة من الكتب الدراسية الإنجليزية التوافقية على أساس قياسي للطلاب في المدارس الثانوية في مصر: التحقق من ممارسات المعلمين وفناعاتهم. تدريس الإنجليزية: الممارسة والنقد. (٣)١١، ٧٨-٩٧.
- ويلفريد ليو وألدن يوين (٢٠١١)، تأثير وسيلة التدريس: حالة تدريس وتعلم برمجة الحاسوب. التعليم وتكنولوجيا المعلومات، (٢)١٦، ١٨٣-٢٠١.
- شو جينغ لي (٢٠١٢)، اللغة الإنجليزية والنمو الاقتصادي: دليل علمي يشمل جميع الدول. مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية. (١)٢، ٥-٢٠.

- لويزا لدفلدك (٢٠١٢)، ورقة معلومات أساسية عن التعليم في مصر: التحديات الرئيسية برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تشادام هاوس. [عبر الإنترنت]. متوفر على:
http://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/public/Research/Middle%20East/0312egyptedu_background.pdf
- أحمد محبوب وطارق إلياس (٢٠١٤)، الإنجليزية في المملكة العربية السعودية. اللغات الإنجليزية العالمية، ٣٣: ١، ١٢٨-١٤٢.
- أحمد محبوب (٢٠٠٩)، الإنجليزية كلغة إسلامية: دراسة حالة الإنجليزية الباكستانية. اللغات الإنجليزية العالمية، ٢٨: ٢، ١٧٥-١٨٩.
- أنطوني مان وجيمس داوكينز (٢٠١٤)، إشراك أصحاب العمل في التعليم: مراجعة المطبوعات الصادرة عن الموضوع. مركز المعلمين البريطانيين. [عبر الإنترنت]. متوفر على:
<http://files.eric.ed.gov/fulltext/ED546811.pdf>
- منذر المصري ومحمد الجمني ومحمد الغساني وأبو بكر بدوي (٢٠١٠)، تعليم الأعمال الحرة في الدول العربية. مشروع مشترك بين اليونسكو ومؤسسة ستراتريل، المملكة المتحدة. دراسات حالة حول الدول العربية (الأردن وتونس وعمان ومصر) والتقارير الإقليمية التوليفي. [عبر الإنترنت]. متوفر على:
http://www.unevoc.unesco.org/fileadmin/user_upload/docs/EPE_Final_Evaluation_Report__EN_.pdf
- جيرار ماين وريتشارد جوهانسون ومحمد كيمنجي وأحمد مصطفى (٢٠٠٦)، مؤسسة التدريب الأوروبية. التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن. مجالات التعاون الإنمائي. [عبر الإنترنت]. متوفر على:
[www.etf.europa.eu/pubmgmt.nsf/\(getAttachment\)/ACE62B7AC28F6695C1257218005884B3/\\$File/NOTE6V4LW5.pdf](http://www.etf.europa.eu/pubmgmt.nsf/(getAttachment)/ACE62B7AC28F6695C1257218005884B3/$File/NOTE6V4LW5.pdf)
- تريستان مكاون وإلين إنترهولتر (٢٠١٥)، التعليم والتنمية الدولية: مقدمة. لندن: بلومزبري.
- سيمون ماكغراث (٢٠١٢)، التعليم والتدريب المهني من أجل التنمية: سياسة تحتاج إلى نظرية؟ المجلة الدولية لتطوير التعليم، ٣٢، ٦٢٣-٦٣١.
- سيمون ماكغراث (٢٠١٤)، مناظرة ما بعد ٢٠١٥ ومكانة التعليم في التفكير الإنمائي. المجلة الدولية لتطوير التعليم، ٣٩: ٤-١١.
- سيمون ماكغراث، وشيموس نيدهام وجوي باير وفولكر ويديكيند (٢٠١٠)، فرصة الحصول على وظائف في قطاع الكليات: دراسة مقارنة لإنجلترا وجنوب أفريقيا. لندن: قسم المهارات والابتكار التجاري والمجلس الثقافي البريطاني. [عبر الإنترنت]. متوفر على:
www.nottinghamnetlearning.com/educationresearchprojects/documents/educationalpartnershipsafrika/epareport.pdf
- هاميش ماكليريث (٢٠٠٧)، تقرير استشارات تدريس اللغة الإنجليزية في منطقة الشرق الأوسط. المجلس الثقافي البريطاني.
- هاميش ماكليريث (٢٠١٤)، مراجعة تدريس وتعلم اللغة الإنجليزية في مصر. تقرير مؤقت.
- محمد مخيمر وحمد شبيب الدوسري (٢٠١٣)، تقييم منهجية متكاملة لتدريس اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية في الجامعات السعودية: دراسة طولية. مجلة تدريس اللغة والبحوث، ٤(٦)، ١٢٦٤-١٢٧٦.

- برنامج الاستثمار الخاص بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٢٠١٠)، استراتيجية تطوير المناخ التجاري. المرحلة ١ تقييم السياسة. البعد المصري ٢٠١١-٢٠١٣ رأس المال البشري. [عبر الإنترنت]. متوفر على: www.oecd.org/investment/psd/46359082.pdf
- محمود مسكوب (٢٠٠٨)، التنمية الاقتصادية والتوظيف والفقر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. منظمة العمل الدولية. ورقة عمل قطاع التوظيف رقم ١٩.
- مبادرة بحوث شباب الشرق الأوسط (MEYI) (٢٠٠٩)، مستبعدون وقت الرخاء، متضررون وقت الأزمة: تشغيل الأسواق للشباب في الشرق الأوسط. مركز ولفنسون للتنمية في بروكينغز. [عبر الإنترنت]. متوفر على: www.brookings.edu/~media/research/files/reports/2009/5/middle-east-youth-dhillon/05_middle_east_youth_dhillon_final.pdf
- وزارة التربية والتعليم العالي (٢٠١٤)، فلسطين عام ٢٠٢٠: أمة متعلمة. ملخص خطة إستراتيجية تطوير التعليم ٢٠١٤-٢٠١٩. [عبر الإنترنت]. متوفر على: http://planipolis.iiep.unesco.org/upload/Palestine/Palestine_Education_development_strategic_plan_2014_2019_summary.pdf
- وزارة التعليم، إيران (٢٠١٣)، ورشة عمل وطنية للتدريب على الأفكار الإبداعية وأنظمة التعليم الدائمة، طهران من ١١ إلى ١٤ فبراير/شباط ٢٠١٣. [عبر الإنترنت]. متوفر على: www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/FIELD/Tehran/pdf/LLL11-14Feb13Finalreport20130604final.pdf
- هيثم منقارة (٢٠١٣)، الإنجليزية في حياتنا. وجهات نظر عن اللغة الإنجليزية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لندن: المجلس الثقافي البريطاني، ٩١-١٢٤ http://englishagenda.britishcouncil.org/sites/ec/files/C563_MENA%20Perspectives_V1%20small%20size%20version%20Final%20art%20work.pdf
- منى مرشد، وديانا فاريل، ودومينيك بارتون (٢٠١٢)، من التعليم إلى التوظيف: تصميم نظام ناجح. واشنطن العاصمة: مركز ماكينزي للتطوير الحكومي. [عبر الإنترنت]. متوفر على: http://mckinseysociety.com/downloads/reports/Education/Education-to-Employment_FINAL.pdf
- أخبار المغرب العالمية (٢٠١٥)، التعليم المغربي: تتراجع اللجنة عن توصياتها باستبدال الفرنسية بالإنجليزية. [عبر الإنترنت]. متوفر على: www.moroccoworldnews.com/2015/03/153257/moroccan-education-commission-retracts-recommendation-replace-french-english/
- وزارة الشباب وتنمية المهارات (MYASD) والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) ومؤسسة بنك التعمير الألماني (KfW) (٢٠٠٤) تعزيز مهارات للتكامل الاجتماعي والنمو الشامل المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة حول التعليم والتدريب المهني والتقني. ١٥ و١٦ يوليو/تموز ٢٠١٤، كولومبو، سيريلانكا. [عبر الإنترنت]. متوفر على: www.tvetconference.com/downloads/materials/TVET%20Conference%20Reader.pdf
- سارة النشار (٢٠١٢)، إصلاح التعليم في مصر. ماجستير في التربية. سياسة التعليم الدولي. مدرسة هارفارد للدراسات العليا في التعليم. [عبر الإنترنت] متوفر على: http://isites.harvard.edu/fs/docs/icb.topic1203150.files/Panel%205%20-%20Rethinking%20the%20Ordinary/Sarah%20El%20Nashar_Egypt_Education%20Reform.pdf

- فينكس ندلوفو (٢٠١٣)، ما وراء النماذج التعليمية لليبرالية الجديدة: فائدة التعليم متعدد اللغات في تطوير المهارات في جنوب أفريقيا. المجلة الدولية لدراسات اللغة. ٧(٣)، ٣٣٣-٥٨.
- أندرس نيلسون (٢٠١٠)، التعليم والتدريب المهني: هل هو دافع للنمو الاقتصادي ووسيلة للاندماج الاجتماعي؟ المجلة الدولية للتدريب والتنمية. ٤(٤)، ٢٥١-٢٧٢.
- يضم فريق T٢١ (٢٠١٣) جوزيه نوايويو، ونيلي الزيات: منصة التعلم الاجتماعي المخصصة لتطوير المهارات والاستعداد الوظيفي عند الشباب العرب في القرن الواحد والعشرين.
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (٢٠١٢)، "ما حصة الثروة القومية المُنفقة على التعليم؟"، في لمحة عن التعليم ٢٠١٢: أبرز القضايا، مطبوعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) http://dx.doi.org/10.1787/eag_highlights-2012-18-en
- وزارة العمل في السلطة الوطنية الفلسطينية (٢٠١٠) استراتيجية التوظيف الوطنية. www.tvet-pal.org/sites/default/files/10-12-02_ES_EN_final.pdf
- روبرت بلمر (٢٠١٤)، المهارات التقنية والمهنية وما بعد عام ٢٠١٥: تجنّب أهداف المهارات الغامضة الأخرى؟ المجلة الدولية لتطوير التعليم. ٣٩، ٣٢٣-٣٩.
- كرستينا باسيتشين (٢٠١٣)، سياسات التعليم الفاشلة لا تُحدث أي تقدم في مستوى الطلاب القطريين. الفغار للإعلام: أخبار وآراء حول التعليم العالي. [عبر الإنترنت]. متوفر على: www.al-fanarmedia.org/2013/10/zig-zagging-education-policies-leave-qatari-students-behind/
- صنّفت مؤسسة بيرسون إنجلش (٢٠١١) الشركات في الشرق الأوسط ضمن الفئات الأقل على الإطلاق من حيث كفاءتها في اللغة الإنجليزية التجارية. [عبر الإنترنت] متوفر على: www.globalenglish.com/company/press/releases/466
- ريزتي بيرماني (٢٠٠٩)، دور التعليم في النمو الاقتصادي في شرق آسيا: دراسة استقصائية. المراجع الاقتصادية عن آسيا والمحيط الهادئ. ٢٣(١)، ١-٢٠.
- سيلفيا بيسوا، وريان ميلر، وديفيد كوفر (٢٠١٤)، التحديات التي تواجه الطلاب وتطور مستوياتهم عند الانتقال إلى مرحلة الكتابة الأكاديمية لدى إحدى الجامعات التي تستخدم اللغة الإنجليزية في التدريس في قطر. المجلة الدولية في اللغويات التطبيقية (IRAL). ٥٢(٢)، ١٢٧-١٥٦.
- هلين بينوك وجوري فيجاياكومار (٢٠٠٩)، اللغة والتعليم: الرابط المفقود. لندن: منظمة أنغذوا الأطفال وأمانة التعليم التابعة لمركز المعلمين البريطانيين. متوفر على موقع: www.unesco.org/education/EFAWG2009/LanguageEducation.pdf
- استبيان مجلس السكان (٢٠١٠) حول الشباب في مصر. www.popcouncil.org/uploads/pdfs/2010PGY_SYPEFinalReport.pdf
- باول ديفيز، ف. (٢٠١٤) الحالة الاجتماعية والاقتصادية لتطوير مهارات اللغة الإنجليزية. المجلس البريطاني
- باول ديفيز، ف. (٢٠١٥) إصلاح وتحسين التعليم في الشرق الأوسط. المجلس البريطاني
- باول ديفيز، ف. وخالد، S. (٢٠١٢) الحالة الاجتماعية والاقتصادية لدعم اللغة الإنجليزية-التعليم المتوسط في نظام البنجاب المدرسي. تقرير وزارة التربية والتعليم، حكومة البنجاب في باكستان والمجلس الثقافي البريطاني
- ليزلى بول، وسيمون جراث (٢٠١٤)، "تلبية احتياجات الفقراء": ما هو المهم بالنسبة لطلاب كلية التعليم والتدريب المستمر بجنوب أفريقيا. مؤتمر الجمعية البريطانية للتعليم الدولي والمقارن. [عبر الإنترنت]. متوفر على: www.academia.edu/8230421/_Meeting_the_needs_of_the_poor_What_matters_to_South_African_FET_college_students

- ديمة محمد رضوان (٢٠١٤)، التعليم من أجل التوظيف منظور الخريجين العُمانيين تجاه 'الاستعداد للعمل' والكفاءات المطلوبة في سوق العمل. رسالة لنيل درجة الدكتوراه. الجامعة البريطانية في دبي. [عبر الإنترنت]. متوفر على: <http://bsp.space.buid.ac.ae/handle/1234/674>
- رودز (٢٠١٣)، دور برامج التدريب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. [عبر الإنترنت]. متوفر على: www.questscope.org/blog/20130529/role-apprenticeship-programs-mena-region
- ألن روجرز (٢٠١٤)، تنمية المهارات ومحو الأمية: بعض التحديات الإثنوغرافية التي تواجه السياسات والممارسات. ورقة عمل مركز البحوث التطبيقية في التعليم رقم ٢. [عبر الإنترنت]. متوفر على: <https://www.uea.ac.uk/documents/595200/0/CARE+Working+Paper+2+Rogers.pdf/f37e5059-63c7-45c3-973c-474444edaa7a>
- مارتن روز (٢٠١٤)، التعليم في شمال أفريقيا. بحث مُقدّم في مؤتمر الحمامات الذي انعقد في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤. المجلس الثقافي البريطاني. [عبر الإنترنت]. متوفر على: www.britishcouncil.tn/sites/britishcouncil.tn/files/education_in_north_africa_-_hammamet_conference_2014.pdf
- فرازانه رودي (٢٠١١)، الشباب والتوظيف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: فرصة أم تحدي؟ اجتماع فريق خبراء الأمم المتحدة حول المراهقين والشباب والتنمية. شعبة السكان/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الأمانة العامة للأمم المتحدة، نيويورك.
- منى سعيد، وفاطمة الحمدي (٢٠٠٨)، أخذ التعليم التقني على محمل الجد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المحددات وأثار سوق العمل والعبر المستفادة من السياسات. ورقة عمل رقم ٤٥٠ مُقدّمة في منتدى البحوث الاقتصادية. [عبر الإنترنت]. متوفر على: http://www.erf.org.eg/CMS/uploads/pdf/1225955519_450.pdf
- مارك سكواب (٢٠٠٠)، اللغة الإنجليزية في جمهورية مصر العربية. اللغات الإنجليزية العالمية. ١٩: ٢، ٢٢٥-٢٣٨. سكيلكينز، بي (٢٠١٣)، تدريس اللغة الإنجليزية وتعلمها في التعليم الفني والمهني في ليبيا. التقرير المُقدّم إلى المجلس الوطني للتعليم الفني والمهني (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي). المجلس الثقافي البريطاني.
- فيليب سيرجنت (٢٠١٢) اكتشاف اللغات الإنجليزية العالمية: اللغة في سياق عالمي. لندن: روتلج. فيليب سيرجنت، وإليزابيث إيرلينج، إيرلينج (٢٠١١) الحديث عن "اللغة الإنجليزية بوصفها لغة للتنمية الدولية". هيويل كولمان (محرر) أحلام وحفائق: الدول النامية واللغة الإنجليزية. لندن: المجلس الثقافي البريطاني، ٢٤٨-٢٦٧.
- إيروين سفريد (٢٠٠٨)، ضمان الجودة في التقرير الموضوعي الخاص بالتعليم والتدريب المهني والتقني. التعليم والتدريب من أجل التوظيف. مشروع الشراكة الأورومتوسطية الإقليمية: التعليم والتدريب من أجل التوظيف. [عبر الإنترنت]. متوفر على: www.voced.edu.au/content/ngv5880
- ستير، وحافظ غانم، وجاليوت (٢٠١٤)، الشباب العرب: هل يفتقدون الأسس التعليمية التي تكفل لهم حياة منتجة؟ مركز التعليم العالمي/مؤسسة بروكنجز.
- رونلد سلطانه (٢٠١٤)، تخطيط موارد الرزق والتوجيه المهني في فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل عام. المجلة الدولية للتعليم. ٦٠، ١٧٧-١٩٧.
- سلطان (٢٠١١) المعرفة، والابتكار، والتكنولوجيا الحديثة من أجل التنمية المستدامة: قضية الأرض الفلسطينية المحتلة. المجلة الدولية حول المنتدى العالمي للعلوم والتكنولوجيا الخاص بمجلة بيزنس ريفيو. (١)، ٢٦٦-٢٧١.

النتائج الدولية في الرياضة للاتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم (٢٠١١). الاتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم (TIMS) والدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءة (PIRLS). مركز الدراسات الدولية. [عبر الإنترنت]. متوفر على:

http://timssandpirs.bc.edu/timss2011/downloads/T11_IR_Mathematics_FullBook.pdf

توليفسون (٢٠١٣). سياسات اللغة في التعليم: قضايا حسّاسة. لندن: روتلدج.

ترييني، وهموميرادوس، ونومان، وهوفيش، وبرون، وستينكافري، وويكلي، (٢٠١٣) أنشطة التعليم والتدريب المهني والتقني لتحسين فرص العمل والتوظيف للشباب في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط: مراجعة منهجية. الدراسات المنهجية لكامل. [عبر الإنترنت]. متوفر على:

<http://www.campbellcollaboration.org/lib/project/227/>

مجلس المملكة المتحدة للشؤون الدولية للطلاب (٢٠١٥)، الإحصائيات الدولية للطلاب: التعليم العالي بالمملكة المتحدة. [عبر الإنترنت]. متوفر على:

www.ukcisa.org.uk/Info-for-universities-colleges--schools/Policy-research--statistics/Research--statistics/International-students-in-UK-HE/#Top-non-EU-sending-countries

تقرير القطاع عن الاستثمار والتجارة بالمملكة المتحدة (٢٠١١): فرص الإمارات العربية المتحدة في قطاع التعليم والتدريب. [عبر الإنترنت]. متوفر على:

www.tvetuk.org/wp-content/uploads/UKTI-UAE-Opportunities-in-the-Education-and-Training-Sector.pdf

التجارة والاستثمار بالمملكة المتحدة. فرص التعليم والتدريب في قطر [عبر الإنترنت] متوفر على:

www.tvetuk.org/wp-content/uploads/UKTI-Education-Training-Opportunities-in-Qatar.pdf

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٥) تقارير التنمية الإنسانية العربية. [عبر الإنترنت]. متوفر على:

www.arab-hdr.org/

منظمة اليونسكو (٢٠٠٠) أهداف برنامج التعليم للجميع.

www.unesco.org/new/en/education/themes/leading-the-international-agenda/education-for-all/efa-goals/

منظمة اليونسكو (٢٠٠٥) اجتماع الخبراء الإقليمي بشأن المشاريع المشتركة المتعلقة بالتعليم والتدريب المهني والتقني في الدول العربية. الأردن. [عبر الإنترنت]. متوفر على:

www.unevoc.net/fileadmin/user_upload/pubs/Report_Amman.pdf

اليونسكو والمركز الدولي للتعليم والتدريب التقني والمهني (يونيفوك) (٢٠٠٧) الممارسات الجيدة للشراكة بين القطاع العام والخاص وتوجيه سوق العمل من خلال التعليم والتدريب التقني والمهني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. القاهرة، مصر [عبر الإنترنت]. متوفر على:

www.unevoc.unesco.org/fileadmin/user_upload/pubs/MENASTudyTourFinalReport.pdf

اليونسكو (٢٠١٠) تقرير الرصد العالمي لبرنامج التعليم للجميع ٢٠١٠: الوصول إلى المهمشين [عبر الإنترنت]. متوفر على:

<http://en.unesco.org/gem-report/report/2010/reaching-marginalized#sthash.g5nvtbn5.dpbs>

اليونسكو (٢٠١٢) تقرير الرصد العالمي لبرنامج التعليم للجميع ٢٠١٢: الشباب والمهارات: تسخير التعليم لمقتضيات العمل. [عبر الإنترنت]. متوفر على

<http://en.unesco.org/gem-report/report/2012/youth-and-skills-putting-educationwork#sthash.fXnglC10.dpbs>

اليونيسكو (٢٠١٣) تقرير الرصد العالمي لبرنامج التعليم للجميع ٢٠١٣/١٤: التدريس والتعلم. [عبر الإنترنت].
متوفر على: <http://unesdoc.unesco.org/images/0022/002256/225660e.pdf>

منظمة اليونسكو (٢٠١٥) برنامج التعليم للجميع ٢٠٠٠-٢٠١٥: الإنجازات والتحديات. [عبر الإنترنت].
متوفر على: <http://en.unesco.org/gem-report/report/2015/education-all-2000-2015-achievements-and-challenges#sthash.9a909EaY.dpbs>

المركز الدولي للتعليم والتدريب التقني والمهني (يونيفوك) (٢٠٠٥) النهج الدولية المتبعة لتطوير برنامج التعليم والتدريب المهني والتقني. حلقات دراسية تدريبية في أفغانستان. [عبر الإنترنت]. متوفر على:
www.unevoc.net/fileadmin/user_upload/pubs/Report_Afghanistan.pdf

اليونيسف (٢٠٠٠) تعريف جودة التعليم. [عبر الإنترنت]. متوفر على:
www.unicef.org/education/files/QualityEducation.PDF

الأمم المتحدة (٢٠١٤) الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة. متوفر على:
<http://undocs.org/A/68/970>

وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة التعليم والتدريب المهني والتقني. (٢٠١٢) [عبر الإنترنت].
متوفر على: <http://idd.edc.org/sites/idd.edc.org/files/Technical%20and%20Vocational%20Education%20and%20Training%20-%20Report.pdf>

فالين (٢٠١٤)، استراتيجية مهارات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وجدول أعمال التعليم من أجل التنمية. المجلة الدولية لتطوير التعليم. ٣٩، ٤٠-٤٨.

فرجر، ونوفلي، وأتينيكن (محررون) (٢٠١٢) سياسة التعليم العالمي والتنمية الدولية: جداول أعمال وقضايا وسياسات جديدة. لندن: بلومزبري.

وتشوب، وويليامز (٢٠١٢)، تدريس اللغة الإنجليزية للذين التي تمر بمرحلة انتقالية: مواجهة التحديات في القاهرة، مصر. مدرسي اللغة الإنجليزية للمتحدثين بلغات أخرى على نحو ربيع سنوي. ٤٤(٣)، ٥٩٦-٦٠٥.

كريستفور والش، وتوم بور، وماسودا خاتون، وسودب كومار بيسواس، وأشوك كومار بول، وبيكاش تشاندرا ساركار، وملكوم جريفت (٢٠١٣)، "مدرّب بحوزتك": استخدام الهواتف النقالة في برنامج التنمية المهنية المستمرة للمعلمين في بنجلاديش. التنمية المهنية في التعليم، ٣٩(٢): ١٨٦-٢٠٠.

وايزد ريفيو (٢٠١٥)، التعليم المتميز حقّ للجميع: هل المدارس الخاصة منخفضة التكلفة هي الحل؟ [عبر الإنترنت]. متوفر على:

www.wise-qatar.org/quality-education-all-are-low-cost-private-schools-answer

البنك الدولي (٢٠٠٧)، قسم التنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MNSHD) دائرة التنمية المستدامة (MNSSD) الشباب - ثروة مستخفّ بها: نحو أجندة جديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. التقدم، والتحديات، والمضي قدماً. [عبر الإنترنت]. متوفر على:

www.wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2008/04/29/000334955_20080429100411/Rendered/PDF/433720REPLACEMENT10Box327363B01PUBLIC1.pdf

البنك الدولي (٢٠٠٨)، الطريق غير المسلوكة: إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. [عبر الإنترنت]. متوفر على:

http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/EDU_Flagship_Full_ENG.pdf

البنك الدولي (٢٠١٠)، تقرير النتائج: إصلاح حوكمة القطاع العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. [عبر الإنترنت]. متوفر على: <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENAEXT/0,,contentMDK:22765124-menuPK:247603-pagePK:2865106-piPK:2865128-theSitePK:256299,00.html>

البنك الدولي (٢٠١٣)، تطوير العملة العراقية. تقرير الدولة حول نظام التقييم والمقارنة المعيارية لنتائج التعليم (Saber). [عبر الإنترنت]. متوفر على: http://wbgfiles.worldbank.org/documents/hdn/ed/saber/supporting_doc/CountryReports/WFD/SABER_WfD_Iraq_CR_Final_2013.pdf

البنك الدولي (٢٠١٤ أ)، الوظائف أو الامتيازات: خلق فرص العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. [عبر الإنترنت]. متوفر على: www.worldbank.org/en/region/mena/publication/jobs-or-privileges-unleashing-theemployment-potential-of-the-middle-east-and-north-africa

البنك الدولي (٢٠١٤ ب)، التّعلم في مواجهة الصّعب: التّعلم في مواجهة المعوقات: برنامج الأونروا لتعليم اللاجئين الفلسطينيين. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي. [عبر الإنترنت]. متوفر على: <http://documents.worldbank.org/curated/en/2014/10/20356650/learning-face-adversity-unrwa-education-program-palestine-refugees>

البنك الدولي (٢٠١٤ ج) الضفة الغربية وغزة: تقرير الرصد الاقتصادي. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي. [عبر الإنترنت]. متوفر على: www.worldbank.org/en/country/westbankandgaza/publication/west-bank-and-gaza-economic-monitoring-report-to-the-ad-hoc-liason-committee

وفقاً لآخر تحديث اقتصادي صادر عن البنك الدولي (٢٠١٥)، اقتصاد غزة على حافة الانهيار، والبطالة بين الشباب الأعلى في المنطقة بنسبة ٦٠٪.

www.worldbank.org/en/news/press-release/2015/05/21/gaza-economy-on-the-verge-of-collapse

ياهو! بحث ياهو مكتوب (٢٠١١)! يستطلع ياهو مكتوب عادات القراءة العرب تزامناً مع اليوم العالمي للكتاب. www.albawaba.com/yahoo-maktoob-research-reveals-arab-reading-habits-mark-world-book-day

تان جيتكانلدر، وسكوت باوم (٢٠٠٩)، رُفد الشباب بالمهارات، وتوفير فرص التدريب والتوظيف لهم من خلال مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT). برنامج البحوث الحضرية، كلية التخطيط البيئي، جامعة جريفيث، برزبين- أستراليا. [عبر الإنترنت]. متوفر على:

<http://www.apyouthnet.ilo.org/resources/providing-youth-with-skills-training-and-employment-opportunities-through-ict-initiatives>

منتز يورك (٢٠٠٦)، التّعلم وفرصة الحصول على وظيفة. فرصة الحصول على وظيفة في مرحلة التعليم العالي: الممكن - وغير الممكن. فريق تنسيق توظيف الطالب، أكاديمية التعليم العالي. [عبر الإنترنت]. متوفر على: https://www.heacademy.ac.uk/sites/default/files/id116_employability_in_higher_education_336.pdf

ملك زعلوك (٢٠١٤) ، نظام اقتصادي إنساني: "الخيار الثالث" لمستقبل الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. المجلة الدولية للتعليم، ٦٠، ٣٣٩-٣٥٩.

الملحق أ: جدول المقابلات

- كما يعلم البعض منكم، فقد طلب مني إريك لوري وفليب بول إجراء بحث حول العلاقة بين اللغة الإنجليزية وفرصة الحصول على وظيفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك لمناقشته في الندوة المقبلة التي ستعقد في مدينة القاهرة عام ٢٠١٥. لقد تحدثت بالفعل إلى بعض منكم، ولكن من المهم أن أحصل على مزيد من المعلومات حتى يتسنى لي فهم وضع المجلس الثقافي البريطاني في المنطقة والنشاط الذي يمارسه بالفعل بشكل أفضل. ومن المهم أن أحظى كحد أدنى بنبذات عن كل دولة من الدول. وإني أؤمن عاليًا تكممكم بالإجابة عن (على الأقل عن بعض من) الأسئلة التالية (وحتى إن كانت الإجابة مختصرة فستكون محل تقدير). ومن دواعي سروري أن أتواصل معكم هاتفيًا خلال الثلثة أسابيع المقبلة، إن كان ذلك يناسبكم.
١. ما هي أحدث مبادرات وأنشطة سياسة التعليم المتعلقة بفرصة الحصول على وظيفة؟ أو من يستطيع أن يُحدثني عنهم؟
 ٢. هل من الممكن أن تفيديني بأحدث السياسات والمعلومات (وثائق) ذات الصلة حول الأهداف التعليمية للدولة، لاسيما المتعلقة بفرص الحصول على وظيفة والمهارات؟
 ٣. هل هناك أية سياسات أو برامج محددة تُركز على دور تعلم اللغة الإنجليزية في تعزيز مهارات الحصول على وظيفة بالمدرسة/التعليم والتدريب المهني والتقني/قطاع التعليم العالي؟
٤. هل تعرف ما هي المعايير أو المقاييس الحالية للتعليم الفني والتدريب المهني/ والأعمال المستخدمة؟ هل تعرف إن كانت القطاعات تقوم بالتوظيف استنادًا إلى المعايير؟
 ٥. ما هي البرامج التي يشارك فيها المجلس الثقافي البريطاني في المنطقة/الدولة؟ وهل يُشارك في أية مبادرة من مبادرات التعليم المهني وتنمية المهارات؟
 ٦. هل من الممكن أن تُخبرني عن أي من مبادرات تنمية المهارات الناجحة/أليارزة في المنطقة (التي يتولها المجلس الثقافي البريطاني أو غير ذلك)؟ ما هي النماذج الناجحة؟
 ٧. حسب معرفتك، ما مدى الجهد المبذول على المستوى الإقليمي، مثل السعي إلى تنفيذ المبادرات الاقتصادية/التعليمية؟ هل يتم تعميم النماذج التي تنجح في مكان ما على أماكن أخرى؟
 ٨. أخيرًا، هل أنت على دراية بأي أبحاث حالية أو أي دليل على أن هناك علاقة بين تعلم اللغة الإنجليزية وتحقيق ربح اقتصادي بصفة عامة أو في بلدك بصفة خاصة؟ (إلى جانب دراسات يورومونيتور)

يستعرض هذا التقرير العلاقة بين اللغة الإنجليزية وفرص الحصول على وظيفة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويبدأ بتقديم نظرة عامة عن الوضع الاقتصادي في المنطقة ومناهج الإصلاح المقترحة لتحقيق النمو فيها، والتي تتضمن توسيع قاعدة عملية تدريس اللغة الإنجليزية وتطويرها. ومن ثم يتناول هذا التقرير بإيجاز البيانات القائمة على العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتعليم في المنطقة.

ويمكن الاستنتاج من البحث المستعرض وجود علاقة إيجابية بين مهارات اللغة الإنجليزية وتحقيق مكاسب اقتصادية. غير أنه يجب عدم إغفال القيود التي تواجه الفوائد المتحققة على المستوى الوطني جراء النظام الأشمل وعوامل مثل استقرار الاقتصاد الكلي والحوكمة الرشيدة والشفافية. وعلى نحو مماثل، تُعد البيئة الاجتماعية للفرد والظروف الشخصية من مردود اللغة الإنجليزية على المستوى الفردي. علوة على ذلك، فإن البحوث التي أجريت على برامج تدريس اللغة الإنجليزية وبرامج التعليم العالي التي تستخدم اللغة الإنجليزية كوسيلة للتدريس في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تُبرز التحديات الخطيرة التي تنطوي عليها عملية تطبيق المبادرات الفعّالة لتدريس اللغة الإنجليزية في المنطقة. كما تكشف أيضاً عن الحاجة الماسة لتطوير كفاءة المعلم في طرق التدريس التواصلية التي تركز على الطالب والقدرة على تقديم برامج حقيقية لتدريس اللغة الإنجليزية لأغراض خاصة ولقطاعات محددة.

وينتهي التقرير بعرض ملخص لآثار هذه المراجعة وواقترح توصيات لصانعي السياسات وجهات التنفيذ من شأنها دعم تغيير أنظمة التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى يتسنى للتعليم بشكل عام واللغة (الإنجليزية) بشكل خاص المساهمة في التنمية البشرية بشكل أفضل.

تعمل الدكتورة إليزابيث ج. إيرلينج محاضرة رئيسية في تدريس اللغة الإنجليزية في مركز التطوير الدولي وإعداد المعلمين في الجامعة المفتوحة في المملكة المتحدة، ويُلقى بحثها الضوء على التأثير الذي يحدثه تعليم اللغة الإنجليزية على حياة الأفراد من حيث هويتهم ومجتمعهم وعلى رأس المال الثقافي والاقتصادي، كما أن لها اهتمام خاص بالعلاقة بين مهارات اللغة الإنجليزية والتنمية الاقتصادية في الدول منخفضة الدخل.



ISBN 978-0-86355-778-1

www.britishcouncil.org/en/symposium/about
<http://esol.britishcouncil.org/content/learners/english-for-work>
www.learnenglish.britishcouncil.org/en/business-and-work
www.englishagenda.britishcouncil.org
www.futurelearn.com/courses/explore-english-language-culture
www.learnenglish.britishcouncil.org/en
www.britishcouncil.org

© المجلس الثقافي البريطاني ٢٠١٥

يعد المجلس الثقافي البريطاني إحدى المنظمات الدولية الرائدة في المملكة المتحدة المتخصصة في مجال التعليم والعلاقات الثقافية.